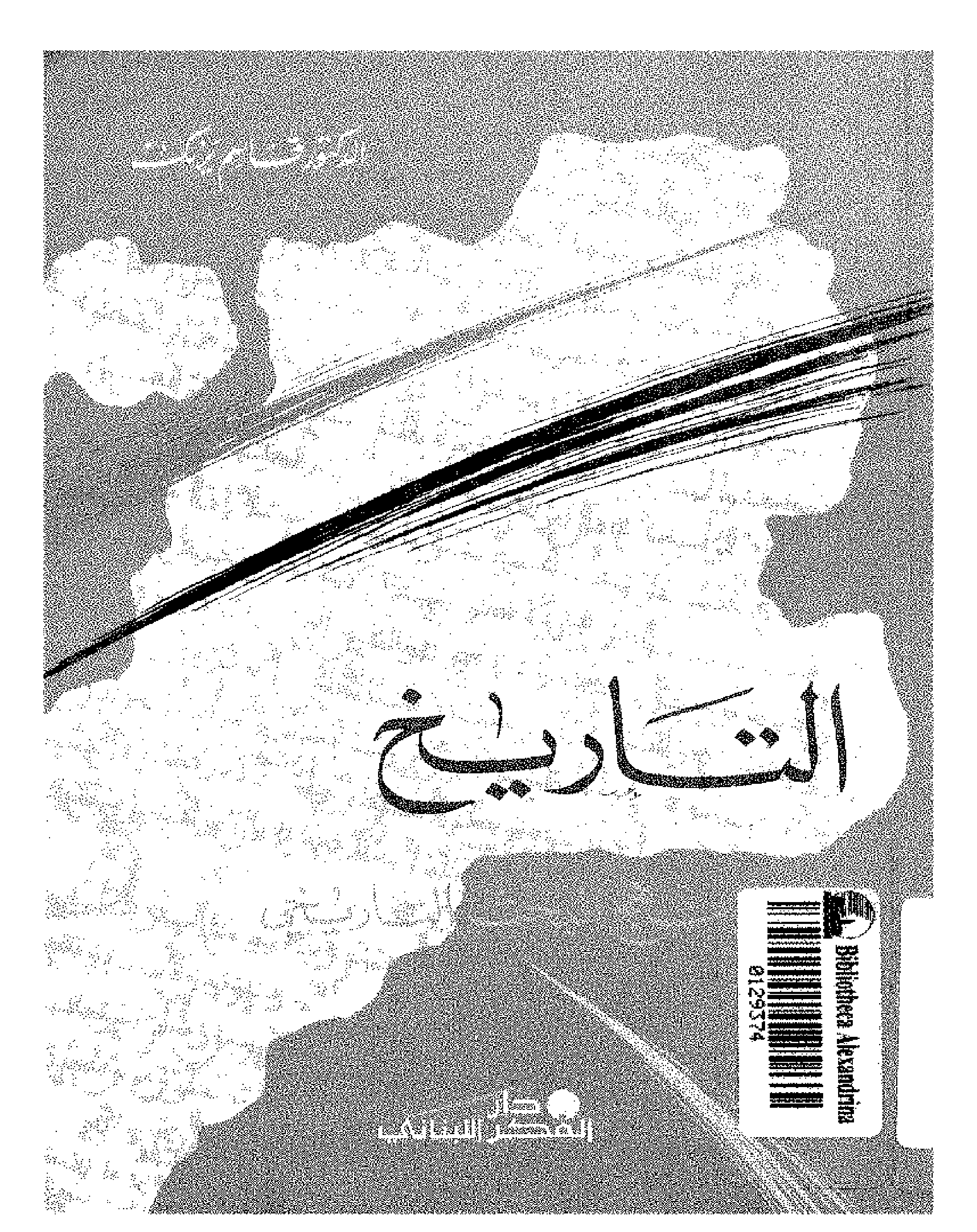


التاريخ
دار الفكر اللبناني

الدكتور قاسم يزبك

التاريخ
و
منهج البحث التاريخي

دار الفكر اللبناني
بيروت

دار الفكر اللبناني

للطباعة والنشر

كورنيش المزرعة - [illegible]

هاتف: ٣١١٥٧٨-٨٦٢٣٩٣

ص.ب: ٦٤٩٩ أو ١٤/٥١٩٠

تلكس: DARFKR 23648 LE - بيروت، لبنان

الطبعة الأولى ١٩٩٠

المقدّمة

«التاريخ» علم يُبحث فيه عن حوادث البشر في الزمن الماضي. وهو من أهم العلوم التي يفتقر إليها الانسان لأنه بمعرفته أمور جنسه يعرفُ نفسه[1]. قال أحد الفلاسفاء القدماء: أعظم أمر يبحث عنه الانسان هو الانسان. فيه يتحقق على قدر الطاقة: مصدره واختباره وغايته القصوى وشأنه في هذه الأرض.

وليس التاريخ مجرد سرد الأحاديث وأنباء الحوادث فقط، فهو يتضمن ذكر ذلك مع تعيين أوقاته وبيان أسبابه. فيعرف منه سبب ارتقاء الانسان وانحطاطه وعلل سعادته وشقائه على توالي الأيام والسنين إلى غير ذلك من الفوائد الكثيرة.

وللتاريخ أهمية كبرى نظراً لما نجده من اهتمام كبير في دراسته والاطلاع عليه في مختلف العصور والدهور. وقد قال أحد الكتاب الغربيين، غونزال دي رينولدز مؤلف كتاب «الكولونيل هنري يارد» المحاضر والمدرب في الكلية الحربية في بلجيكا: «الحرب وتطوراتها»: ليست الثقافة العسكرية سوى فرع من الثقافة العامة كما وان الثقافة العامة فرع من الثقافة العسكرية. وفصل هذه عن تلك يسلبها عصارتها الحية. وقال مصطفى لطفي المنفلوطي: من يعرف التاريخ العام الذي سبقه يضيف إلى عمره عدد سنوات ذلك التاريخ. وقال نابليون: على ولدي أن يقرأ ويطالع ويتنشق العلم. وإن يقرأ فليقرأ ويحلل التاريخ لأنها الفلسفة الحقيقية الوحيدة. وأن يقرأ ويحلل رواية الحروب لأنها الطريقة الوحيدة لتعلم الحروب. وقد اشتكى أحد رؤساء جمهورية فرنسا، السيد بوانكاريه من سوء تصرف مساعديه ومعاونيه: إنه الشيء الوحيد الذي ينقصهم هو معرفة التاريخ[2].

---

(١) هارفي بورتر: «المنهج القويم في التاريخ القديم»، د. ت، بيروت، ١٨٨٤، ص ٥.

(٢) فرنسوا جنادري: «محاضرات في تاريخ لبنان»، للسنة الأولى، مدرسة الرتباء، د. ت. درس رقم ١، ص ٢.

القسم الأول

التاريخ

تعريف التاريخ

تعريف التاريخ عند الغربيين:

أ ـ مصدر لفظة «تاريخ»:

لفظة «تاريخ» تطلق تارة على الماضي البشري ذاته، وتارة على الجهد المبذول لمعرفة الماضي ورواية أخباره، أو العلم المعني بهذا الموضوع، فنحن نرى هذا اللبس في اللغات الأجنبية الحية: «Histoire» الفرنسية و«History» الانكليزية و«Geschichte» الالمانية تستعمل للمعنيين على السواء، إذ يراد لكل منها حوادث الماضي وأحياناً أخبار هذه الحوادث أو العلم الذي يحققها. وقد حاول بعض الباحثين الغربيين «التمييز» فأطلق بعض الفرنسيين مثلاً «Histoire» (بـ H كبرى) على الماضي و«histoire» (بـ h صغرى) على العلم، واحتفظ الألمان (بعضهم) بـ Geschichte للمعنى الأول و Histoire للمعنى الثاني[1]. واضطر هيجل إلى أن يعود إلى اللاتينية ليميز بين «resgestae» و«historiarerum gestarum»[2]، ولكن العادة الجارية ظلت غالبة، ولا يزال هذا اللبس قائماً، ولعل ذلك ناشيء عن شعور أصيل في الانسان بالارتباط الدقيق بين معرفة الماضي والماضي ذاته.

ب ـ عند الإغريق (هيرودتس) أو هيرودت (حوالي ٤٨٥ ـ ٤٢٥ ق.م):

باعتراف الكثيرين من المؤرخين، يعتبر هيرودتس بحق والد التاريخ أو (أبو

(١) د. قسطنين زريق: «نحن والتاريخ».
(٢) «The Philosophy of History»، ترجمة: Sibree، نيويورك ١٩٠٠، ص ٦٠.

التاريخ)، خاصة أنه كان أول من أهمل تدوين الروايات الوهمية المرتبطة بالآلهة والأبطال، وانصرف إلى البحث وتسجيل وقائع الزمن الذي عاش فيه. ويعود الفضل إلى هيرودتس بإضفاء لفظة «تاريخ» بمعنى «استقصاء» (Historie) على علم التاريخ. كما ورد في كتبه (تاريخ Historie) قصة الملوك الليديين والفرس والفراعنة، والحروب الميدية بين اليونانيين المتحضرين والفرس البرابرة.

وهنا يسجل د. الياس القطار بعض المآخذ على بحثه التاريخي[1] أبرزها:

أ ـ عدم التحقق من صحة رواياته بشكل دائم.
ب ـ هلنية العادات الفارسية والخلط في الآلهة.
ج ـ الميل إلى الأخلاقيات والمثاليات.
د ـ إهمال الحدود الزمنية والمكانية، بالقفز من حقبة إلى أخرى ومن بلدٍ إلى سواه وذلك نتيجة سيطرة الأسلوب الاستطرادي على العرض التاريخي.

ولكن قيمته التأريخية تبقى في أنه خطا خطوة جبارة على طريق البحث عن المصادر وفي جميع رواياتها في رواية متوحدة تقريباً، أولاً.

ثانياً: أعطى التاريخ بعداً اجتماعياً حضارياً في تركيزه على الصراع الحضاري بين اليونانيين والفرس.

ثالثاً: أضفى الطابع التحليلي على التاريخ بالبحث عن الأسباب الكامنة وراء الأحداث من دون أن يكلف نفسه تحديد السبب الجوهري.

ج ـ في العصور الوسطى:

يسيطر على هذه المرحلة (عند الأوروبيين) نوع من الأسرار والغموض، إذ انحصر تدوين التاريخ بالكهنة، وسيطر علم اللاهوت على الروح البشرية وطبع آراء المؤرخين بتعاليمه، وأصبح التاريخ عبارة عن سجل يحفظ في طياته أفعال الله نحو الانسان... والايطاليون هم أبرز من نشر مبادىء كتابة التاريخ الانساني المتأثر

---

(١) د. الياس القطار: «مدخل إلى علم التاريخ».

باللاهوتية (الفاتيكان: مركز الديانة المسيحية في روما) وتجاوب معهم الفرنسيون، لأتباعهم (الكثلكة)، ولكن الانكليز لم يتحمسوا لذلك (كنيسة متعارضة مع الكاثوليكية) مع أن أثره كان أكبر في انكلترا منه في فرنسا نظراً لكون التراث الوطني كان أقل تجذراً منه في فرنسا وذلك نتيجة للقطيعة التي حصلت بين الانكليز وتراثهم بعد سيطرة النورمانديين على بلادهم.

تعريف التاريخ عند العرب:

أ ـ مقدمة:

خصّ العرب علم التاريخ اهتماماً بالغاً لميلهم إلى معرفة مصائر الأمم الماضية، وحوادث الأزمان السابقة، ولاهتمامهم بالأنساب، فرووا أخباره، وجمعوا ما استطاعوا من الروايات، وألفوا فيه، ولم يتركوا جانباً من جوانب النشاط الانساني القديم والمعاصر لهم إلا سجلوا تاريخه، ولذلك حفلت مصنفاتهم بجوانب متعددة من أحوالهم المعاصرة، فلم تخل كتبهم من معلومات جغرافية واجتماعية واقتصادية مما يمكن أن يؤلف تاريخاً للحضارة العربية في العصور الاسلامية المختلفة، فكثيراً ما كان رواد علم التاريخ رواداً لعلم الجغرافية (ابن بطوطة والمسعودي وغيرهما) وكان التاريخ والجغرافيا في نظر العرب فرعين متلازمين من شجرة المعارف العامة التي كانوا يسمونها (الأدب) بوجه عام. «وكان لا بد للعربي أن يعرف أنساب العرب وأخبارهم وسيرة الرسول (ص) وأخبار الفتوح الاسلامية، وتواريخ الخلفاء والدول، وكان لزاماً عليه (اكمالاً لثقافته) أن يعرف بلاد الاسلام ومدائنها والطرق إليها مع ما تيسر من أحوال أهلها وصفاتهم وعاداتهم ومن هنا فإنه من العسير أن نفصل بين المؤرخ والجغرافي والأديب في تاريخ الفكر الاسلامي»[1].

---

(١) د. حسين مؤنس: «الجغرافية والجغرافيون في الأندلس، من البداية إلى الحجاري»، صحيفة معهد الدراسات الاسلامية في مدريد، مجلدان (سابع وثامن)، مدريد ١٩٥٩ و ١٩٦٠، صفحة ١٩٩ و ٢٠٠.

ب ـ لفظة «تأريخ» لغة واصطلاحاً:

من حيث اللغة لفظة «تاريخ» تعني غايته ووقته الذي ينتهي إليه، ولهذا يقال: فلان تاريخ في الجود، وقيل أن معناه «التأخير» وقيل أيضاً إنه «إثبات الشيء»[1].

و «تأريخ» مصدر من «أرخ» بلغة قيس، وهو اللفظ الشائع عند العرب، أو «ورخ» بلغة تميم، وهو لفظ لم يستخدمه كاتب قط[2].

ويزعم البعض أن لفظ «تأريخ» مشتق من «ياريخ» العبرية بمعنى «القمر» أو «يرخ» بمعنى الشهر، وعلى أساس هذا الزعم يكون معنى لفظ «تأريخ» «التوقيت» أي تحديد الشهر[3]. وهو أمرٌ استبعده روزنتال[4].

وزعم آخرون بأن لفظة «تأريخ» من اللفظ الأكدي «أرخو» وهو أمر بعيد الاحتمال، في رأي روزنتال[5]، بل يذهب هذا المؤرخ إلى أن لفظة «تأريخ» تعني الزمن والحقبة، ولم يظهر هذا الاصطلاح بالمعنى الذي ذكرته لا في الأدب الجاهلي ولا في القرآن الكريم، ولا في الأحاديث النبوية، ولم يستخدم لأول مرة إلا منذ أن أدخل عمر بن الخطاب التقويم الهجري، فقد ورد هذا الاصطلاح في بردية يرجع تاريخها إلى سنة ٢٢ هـ مما يدل على أن الكلمة كانت معروفة في ذلك الحين[6]. ومع ذلك، فلفظة «تأريخ» عند العرب لم تكن تطابق كلمة «History» عند الأوروبيين.

ج ـ بداية التأريخ عند العرب:

كان العرب يؤرخون (قبل الاسلام) بكل عام يكون فيه أمر مشهور ومتعارف عليه. فأرخ العدنانيون بعام نزول اسماعيل مكة وعام تفرق ولد معد، وعام الفيل

---

(١) محمد بن يحي الصولي (ت ٣٣٦ هـ): عن «كتاب التاريخ والمؤرخون العرب»... د. عبد العزيز سالم.
(٢) نفس المصدر السابق.
(٣) بلسير، مادة تأريخ، «دائرة المعارف الاسلامية»، مجلد ٤، عدد ٨، صفحة ٤٧٣.
(٤) فرانز روزنتال: «علم التأريخ عند المسلمين»، ص ٢١.
(٥) نفس المصدر السابق.
(٦) نفس المصدر السابق.

(غزوة أبرهة الحبشي للكعبة) وفيه ولد رسول الله ﷺ وغير ذلك . . .

أما في الاسلام فقد أرخ العرب في خلافة عمر (بالتقويم الهجري) وذكروا في ذلك أنه قال «صنعوا للناس تاريخاً يتعاملون عليه، وتصير أوقاتهم مضبوطة فيما يتعاطونه من معاملاتهم».

د ـ ارتباط الكتابة التاريخية بالعلوم الدينية الاسلامية :

ارتبطت الكتابة التاريخية بالعلوم الدينية عند المسلمين ارتباطاً وثيقاً فكان المؤرخون الأولون يكتبون في السيرة النبوية وفي المغازي، وفي نسب قريش، وفي الطبقات، وفي التراجم لرجال العلم والفقه والحديث. ومما لا شك فيه أن القرآن أكد على أمثلة الشعوب الماضية البائدة لما تنطوي عليه هذه الأمثلة من عبر دينية ومواعظ خلقية، كما جاء القرآن بنظرة عالمية إلى التاريخ ممثلة في تتابع النبوات[1].

ومن أبرز من جمع بين الفقه والتاريخ، **المؤرخ شمس الدين السخاوي** (ت ٩٠٢) إذ كان أكثر علماء المسلمين دعوةً لضرورة الاشتغال بهذا الاسلوب خدمة للدين. وأبرز كتبه: «الاعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ».

وقد عرّف ابن خلدون التاريخ في مقدمته بقوله؛ «علم التاريخ ليس علماً مستقلاً بذاته كعلم الحساب مثلاً، بل علماً واسعاً ومتشعباً، فهو يشتمل كل ما يطرأ على الحياة الاجتماعية من تغيُّر في مؤسساتها وأوضاعها، كالتغيرات الاقتصادية والثقافية وغيرها . . .».

وأبرز أعلام التاريخ عند العرب والمسلمين هم: اليعقوبي، الطبري، والمسعودي (في القرنين الثالث والرابع الهجري). ابن الأثير (في القرن السابع الهجري). وابن حيان أعظم مؤرخي الأندلس، والرازي صاحب مؤلف «تاريخ الأندلس» (القرن الخامس الهجري).

---

(١) د. عبد العزيز سالم: «التاريخ والمؤرخون»، صفحة ٢٦.

وأما أبرز المصادر في التاريخ الاسلامي فهي:

أ ـ مصادر أثرية:
1 ـ الوثائق الرسمية المكتوبة وأوراق البردى والوقفيات.
2 ـ الكتابات الأثرية أو النقوش.
3 ـ العملات.
4 ـ الآثار المعمارية.

ب ـ المصادر المكتوبة:
1 ـ القرآن الكريم والحديث والتفسير.
2 ـ كتب الطبقات والأنساب.
3 ـ كتب الجغرافية والرحلات.
4 ـ الشعر العربي والكتب العربية.
5 ـ كتب الخراج والحسبة والخطط وغيرها.

التاريخ معرفة الماضي:

لكلمة «تاريخ» في الفرنسية (Histoire) معنيان: معنى يتناول مجمل الحوادث الملحوظة على مر الزمن ومعنى يعني معرفتنا اياه. ولفظة «تاريخ» هي كلمة يونانية (Logographi) تعني فعل النظر أو شاهد العيان وما يضيفه هذا الشاهد إلى تجربته الخاصة ليس إلا شهادة أخرى، يعني شهادة من الدرجة الثانية.

لم يسبق للفرنسيين أن أعاروا انتباهاً لمجرى الحوادث الملحوظة المستمر، منذ بدء هذه الانسانية، إلى حيد القول أننا نجهل كل شيء. وقد يحدث أن يفكر في التاريخ «مستقلاً عن مضمونه»، وهذا يعني التفكير في مجرى الزمان بكل بساطة.

والنهج الذي يمضي فيه المؤرخ هو من أسميناه شاهداً. ومهمته أن يرسم لوحة عن معرفتنا بتسلسل الأشياء البشرية في مجرى الزمن. وإذا كان لا بد، في سياق عمله، من أن يتخطى التفاصيل، وأن يحاول الأخذ بنظرة بجملة النتائج الحاصلة، فإن هذا لا يكون إلا برصانة فائقة، وفي التماسّ المستمر بالحوادث، ومع اختيار الصورة التي جرت فيها.

لماذا يستخدم التاريخ؟

لقد أعطى لانغلوا وسينيوبوس، في كتابهما «مدخل إلى دروس التاريخ» جدولاً من «أسئلة لا فائدة فيها» بينها السؤال التالي: «لماذا يستخدم التاريخ»؟ إن في أساس مثل هذا الموقف، فكرة تعني أن المعرفة ذات قيمة مطلقة، ويجب أن تلاحق من أجل القيمة نفسها. ونستطيع أن نعتمد هذا الموقف موقفاً يميز التقليد الجامعي في القرن التاسع عشر، فقد تعرضت إحدى طالبات معهد «شارث»، بعد أن خاطرت في رسالتها ببعض المضاربات مع الوقائع المعاصرة، للوم انذاري، هذا نصه: «معهد شارث يا آنسة، مدرسة غير عصرية». فهل هذا هو فهمنا للتاريخ: ألوهية باردة خرساء، وحتى اليوم، مستهجنة ميل الجمهور الكبير إليها؟.

وضع كهذا يصعب الاحتفاظ به. وليس بخافٍ أن بعض الباحثين قد عانوا بعض الانزعاج إذ رأوا صانعي تعابير يستلون من بعض الحوادث التي لم يكشف عنها النقاب «دروس تاريخ» مشهورة. ولا ننكر أن معرفة الماضي لا يصلح استخدامها فوراً في عمل مهني، لكن لا بد من ملاءمة عادية تتناول الماضي والحاضر وهي مهمة تقتضي الصبر والدقة. وقد نبّه مارك بلوك إلى أن التجربة علمتنا: «أنه لا يمكن أن نقرر مقدماً إن كانت المكاسب التي تظهر الآن غير جديرة بالاهتمام، لا تتحول في يوم ما، معينة على الانتفاع بها في شكل مدهش»[1]. وإذا كان على المؤرخ أن يبرر جهده الصابر، فإنه لا يجوز له أن يكتفي باستعارة المشوّق الذي يجده مؤمّن «الجاذب العاطفي لحكاياته، أي تاريخه»[2]. كما أنه لا يجوز له أن يتوقف ليذكّرنا بهذه اللذة الذاتية، التي يتحدث عنها ليبنز أنها: «لذة تعلّم أشياء فريدة». ولا يجوز له أن ينوه بهذا السرور الخطر، سرور الكبرياء الصادرة عن توهم بأنه المؤرخ الوحيد الذي عرف بعض الأشياء. ومما يقال في التمرس بالحياة من مجرى حياتك تتعلم كيف تحيا. ولكن أن تراقب الناس في الماضي، فهذا يعني أنك تضيف أعماراً في الماضي إلى عمرك، وأنك تحيا أكثر من حياة واحدة.

---

(١) مارك بلوك: «صناعة المؤرخ»، ١٩٤٩.

(٢) ليون هالكين: «مباشرة النقد التاريخي»، ١٩٥١.

إذا كان الفكر البشري يجتهد أن يتوصل تدريجياً إلى معرفة لا تستهدف الفائدة من الموضوع المدروس، فإن الرغبة في المعرفة، كمجرد رغبة ليست شيئاً من العلم. ولكننا، على العكس، نجد في كل مكان مضادات للعمل. وعلى صعيد النظر من هذه الزاوية، قال دنيس دوروجمون: «الانسان يفكر لأن له يداً». ولهذا نجد، في بدء الحساب، الحاجة إلى تعداد السكان والجيوش والغلال والقطعان، ومثل ذلك نجده في الهندسة، وكذلك يبدو أن الرغبة في قياس الوقت ومعرفة المستقبل هي التي حدت بالإنسان إلى التصدي لما يُعرف بعلم الفلك، والكيمياء تولدت من رغبة الانسان في تحويل المعادن إلى ذهب. وكذلك التاريخ، تجمّع قليلاً فقليلاً إلى غايات عملية كانت سبب بروزه. وفي الواقع، الانسان يملك ذاكرة، ففي كل لحظة يستطيع أن يستحضر إلى ذهنه الحوادث التي مرت وغابت. ويفصل الانسان، عن متراكم ذكرياته، بعضاً منها يراه جديراً بأن ينقذه من النسيان، يجده عند الحاجة سوابق نفسية يعتمدها عملياً، ومثل هذا الصنيع يعتبر عمل مؤرخ، ينتقي المساعدات على رسم الخطوط الكبرى لتهيئته المتواضعة لصناعة التاريخ.

وعلينا ألا نعتقد أن هذه المرحلة قد أُهملت نهائياً. فالانسانية لا تزال تتمسك بها أكثر من أي وقت مضى. فحفظ شاهد عن الماضي ومستند تاريخي وهو ما يفعله عدد من الناس الذين على حد قول م. جوردين يصنعون شيئاً من التاريخ دون علمهم. والحقيقة أننا لا نستطيع أن نتقدم مع الزمن إلا مع حفظ تضامن حاضرنا وماضينا تضامناً وثيقاً. ويعتبر التقليد العائلي قاعدة تقوم عليها التنشئة، وهكذا يكون التحدر العائلي المبدأ الأكثر وضوحاً من كل حيوية تاريخية.

وعلى هذا الأساس، يتصدى التاريخ لكل المشاركات البشرية. وبالحرب، وحدها، ضد النسيان، يعني بالتاريخ، تستطيع السلالات المتتابعة، على حد قول باسكال، أن تجتمع في رجل يتعلم باستمرار، ومن أجل هذا نسمي «شعوباً متوحشة» أولئك الذين يبقون فقراء بالذكريات.

وبقدر ما تتسع حلقة المسائل التي تقود المؤرخ إلى مباشرة عمله، بقدر ما تكسب هذه الحلقة من اتساع وتعقيد، لكن ميزتها العملية لا تضيع، لأنها، على حد قول بينيديتو كروتشه، قائمة في الإجابة عن هذا السؤال: «أين، وفي أي شكل،

نرى ولادة المعرفة التاريخية الصافية؟» نراها في استعدادنا الراهن لعمل نشعر معه بالحاجة، ولكنها حاجة في ذاتنا غير محددة ومبهمة. وبقبولنا الحقيقة، نصوغ منها النوعية أو الفرعية، ونتوصل إلى أن نرى كل ما يتعلق بها بوضوح، وعندئذٍ ندخل في العمل... فالحركة الأولى التي تُحسب تاريخياً، يعني من ذهنية التاريخ، والحركة الثانية التي تُعد عملية وخلقية، حركتان متصلتان.

إن الانسانية في مجرى حياتها الطويل لم يكن أمامها سوى تاريخ واحد يستعيد ذاته ولوحة موحدة عن ماضي البشرية. وفي هذا الصدد قال كارل ماركس: «البشرية لا تطرح على نفسها أبداً إلا مسائل تستطيع حلها». وكل حضارة وكل جيل يعتمدان تاريخهما، أي التاريخ كما يريانه. وتأثراً بهذا الوضع نجد أن المؤلف التاريخي يحيلنا على ذاته أكثر مما يحيلنا على المرحلة من الزمن التي وقع عليها الاختيار كموضوع. وفي هذا المعنى قال بينيديتو كرونشه: «كل تاريخ حقيقي هو تاريخ معاصر، يعني تاريخ الحاضر».

وبدلاً من أن نحدد ما يجب أن يصمم المؤرخ على فعله، مهما كانت «النية التاريخية» في مجملها، نرى أن نفتش في طريق معرفتنا بماضي البشرية عن المحاولات التي جرت حتى الآن ونستضيء بتاريخ التأريخ. ونتساءل عما إذا كنا نستطيع الوصول إلى أن نجعل من مختلف الانجازات خطاً تتلاحق فيه، كما نتساءل إذا كنا قادرين في أعقاب هذا الجهد الإنساني أن نصوغ وعوداً قاطعة أو تعاليل شاهدة على محاولة. ويقال في التاريخ أنه «ما كان يفعله» المؤرخون، إذ لا تُعرف نتائج أعمالهم إلا بالكشف عن طبيعة جهدهم كشفاً حقيقياً.

* * *

نشأة وتطور علم التاريخ

هل يوجد شعوب دون تاريخ؟

يتفاوت الناس في درجات حماسهم لمعرفة ماضيهم. فهنالك شعوب يرضون عن جهلهم ماضيهم جهلاً يوشك أن يكون كلياً، ومن أجل هذا الجهل فهم لا يحرزون أية أهمية في نظر الانسانية.

ولكن واقع مجتمعات الثقافة القديمة المشهورة، يبدو غير مكترث بما نسميه لاهتمام بالماضي. وأفضل شاهد على هذه الحال: المجتمع الهندي. وبما أننا ركزنا جهودنا حول فكرة الدولة، فنظم معرفتنا بالماضي منسوبة إليها. بقي سكان الهند غرباء عن هذه الفكرة، لأنها لم تتجسد في مؤسساتهم بشكل يحسونها فيه. وهكذا يبدو فقدان التاريخ السياسي نتيجة طبيعية لغياب الدولة، وهذا ما كان يحدث غالباً في القارة الهندية، التي شغلت، بالبحث عن مبادىء لحياة روحية ومناهج فلسفية، فكان للهند هذا الطابع الروحي الفلسفي الذي أصبح بالنسبة إلى سكانها، تاريخهم المميز.

ويمكننا أن نعتبر اقتران كل حضارة بتاريخ خاص بها، كما يمكن القول أن كل مفهوم تاريخي يحدد حضارة من نسيجه.

التاريخ في الشرق والتوراة:

يجب أن نفتش عن جذور التاريخ في الشرق الأدنى، فإن معرفة الماضي بقيت على صلة بالدين في هذه البلاد. وقد جاء اختيار الغرض المعطى للتاريخ، ومعنى

التحرك التاريخي، وطبيعة التفسيرات المحفوظة، وحتى الانشاء القصصي، كلها جاءت مشربة من روح الدين. ففي ذلك الوسط، أُلفت مجموعة من الأحداث، بقيت معاصرة الأجيال، متجاوزة في تأثيرها كل قياس: إنها التوراة.

أبرز ما يلفت الانتباه في تاريخ التوراة، أن المؤلفين تحت تأثير إيحاء واحد يبث الحياة في عملهم: إيحاء يؤكد استمرار القدر الإلهي في الشعب الذي اختاره. وأفضل وسيلة لإعلان هذا التأكيد بأن نجعل قصة هذا الشعب تاريخاً.

في هذا المشروع التاريخي بقيت التوراة، شرقية في كل مواضيعها، من انتقاء المواضيع الأدبية إلى التعبير وحتى في فقدها وتعوّدها التكديس، دون صرير ولا تنجر بتناول الحكايات المتناولة من مصدرين مختلفين. ففي التوراة طاقة فريدة تزكي نشاطها من أولها إلى آخرها فتجعل منها كتاباً ذا نسيج خاص.

إن المشروع الجديد الذي قام في هذا الوسط الشرقي، كان حقيقة مؤسساً على حجج دينية كأنها وقائع، وليس على تأكيدات وأساطير. وإن كانت تؤمن بالعجائب فذلك تحت عنوان الشاذ في عالمنا الذي يستبعد الأعجوبة ولا يقبل إلا بما يقره العقل.

والحكاية التوراتية فيها منطق تأكيدي يقودنا من ولادة شعب إلى ذروة مجده ثم إلى الانحطاط السياسي حيث الرسالة الدينية لا تأخذ مزيداً من الأهمية.

كل الملامح التي بقيت مجهولة أو غير مفهومة، كان يجب أن تؤثر على العالم الغربي وتحسساً بهذا التأثير ومن خلال المفهوم المسيحي للتاريخ، قام القديس أوغسطينوس بإدخال هذه الملامح في الصنيع التاريخي إدخالاً دائماً، فكان أن استمر المؤرخون لا يستطيعون التنكر لما هم مدينون به للتوراة.

التاريخ عند اليونان:

كان لليونان ينبوعاً لكل علم. ففي مدرسة هوميروس، تعلم المؤرخون أن يمجدوا البطولة ولقد كان هيرودوتس أول المؤرخين الذين نبهّوا إلى تخليد البطولات، إذ قال في بدء عمله التاريخي: «أنا أفهم، بكتابتي هذا التاريخ،

الاحتفاظ بمآثر الرجال لكي لا يمحوها الزمان، ولكي لا تبقى جلائل المآثي ومدهشاتها، سواء أكانت يونانية أم بربرية، دون تعظيم وامتداح». والقصص التاريخي عند اليونان يأتي على عكسه في التوراة، مرتبطاً بالأحداث ذاتها أكثر من ارتباطه بمعناها.

وهناك مظهر آخر لعبقرية هوميروس تناوله مؤرخون جاؤوا، بعد هيرودوتسوس، فتوسعوا فيه توسعاً عظيماً، نعني به «العقلانية» التي كثيراً ما أتى الكلام عليها في حينه. فقد رأينا آلهة هوميروس يتدخلون في شؤون البشر تدخلاً لا يختلف عن أساليب البشر، مستخدمين أعضاءهم، خاضعين للاهتمامات ذاتها والأهواء عينها. ومن جهة أخرى، نرى أن الآلهة يجدون حداً لسلطانهم في شريعة «مويبرا»[1]. وهكذا يبدو أن التاريخ إذا تخلص من كل خضوع لقوى فوق الطبيعة، يستطيع أن يستكشفه العقل الانساني بحرية وقد قال توسيديد في هذه السببية: «أننا بسبب هذه الفائدة التي نجنيها من معرفة الماضي معرفة ثابتة، نستطيع أن نستبق الحكم في أمر الأحداث المتماثلة أو المتعادلة التي ستتولد في مستقبل القيم المشتركة في الطبيعة الإنسانية». وهكذا جاء التاريخ اليوناني بعكس مما جاء في التوراة، فليس فيه من فكرة للمعنى القدري المحتوم في مجرى الأمور.

لقد أهمل المؤرخون اليونان مجمل التاريخ البشري ليركزوا انتباههم على الحوادث، فهم واضعو أساس القصص التاريخي. فقد عرفوا أن يبحثوا عن شواهد الماضي كلها حتى أنهم انتفعوا بالأسطورة، ونقدوا نقداً نهجياً الحصاد المجموع، وأجادوا صنعاً حتى أن بعضهم، وعلى الأخص توسيديد وبوليب، ظلا حتى أيامنا هذه، معلمين حقيقيين في هذه المواد. وبالتأكيد فإن للتاريخ غاية نفعية تتطلب منه دقة علمية وأساليب صارمة. فيجب أن نجد في التاريخ لنبلغ به الصدق، ومن محكات الصدق اعتماد العقل. ولكن تمييزنا بين ما يخضع للعقل وبين غير المعقول سيكون واحدة من قواعدنا في النقد. ولنصغ إلى بذليب، وهو يهزأ من هؤلاء الكتّاب الذين صوروا هنيبعل لقرائهم، يقوده إله أثناء مروره بجبال الألب، قال:

(١) اسم لثلاث آلهات عند اليونان يتحكّمن في مصائر الناس.

«هؤلاء، الكتّاب يعاونون الحاجة نفسها التي يعانيها شعراء المسرح، ففي الكثير من مسرحياتنا يحتاج الحل إلى تدخل إله، لأن مؤلفينا ينتقون الخرافات من خارج نطاق الحقيقة والعقل. وهكذا يرى مؤرخونا أنفسهم مجبرين على إظهار أبطال أو آلهة لأنهم من الآخذين بمبدأ الالتزام بالحقيقة ولا بما يشبهها. فكيف إذن يمكننا أن نعطي لبداءة مبهمة نهاية معقولة؟».

لكن توسيديد وبوليب مهما بلغ من الايجابية، فإنهما ما برحا يفهمان موضوعهما ضرباً من المأساة، وقصصها نوعاً من الفن. وفي حدود هذه النوعية من التفكير أدخلا الخطب المشهورة ومقطوعات من البلاغة. ولقد كان معظم المؤرخين اليونان دونهما من حيث الذهنية العلمية بشكل ملحوظ. فإن اهتمام لوسيان الوحيد بقي رغم انتقاده الغير، إضفاء الطابع الأدبي على القصص التاريخي في أحد كتبه (كيفية كتابه التاريخ).

التاريخ في روما:

إن فكر الرومان المُعنى بالتاريخ و القصير الخيال، كان يروقه أن يذكر «وقائع» مستخلصة من مجرى الحوادث في وضوح من الحدود. وحسب رأي م. دوميزيل، فإن المؤرخين الرومان قد تمكنوا من إيجاد علاقات بين الأساطير الدينية والامكانات البشرية. وقد عمد الرومان منذ مطلع وجودهم إلى العناية بالتاريخ فأسسوا في رومة «مخازن وثائق» عهدوا بالعناية بشأنها إلى مؤسسات رهبانية أسموها كليات. لقد ميّز هذا الاهتمام النفعي في رومة ذهنية المؤرخين. وبعد حين من الزمان تعلمت روما من اليونان فن القصص التاريخي المتتابع والمفسر.

وكان للتاريخ عندهم دائماً شخصية مركزية، فكانت روما تلك الشخصية إذ أنها سبب تاريخهم نفسه. ومنذ عهدهم أصبحت كتابة التاريخ قيامة بوظيفة من وظائف الدولة، لأنه قد أعطي لكل مؤرخ أن يؤمن لشعبه عناوين نصره، وكنزه من الحكمة السياسية.

لا شك أن هذا الاهتمام النفعي استطاع أن يضر بروح البحث الحقيقية، وهذا

التوق إلى المعرفة الذي لا بد منه بكل مؤرخ حقيقي. تأخذ القصص التاريخي التقليدي شيئاً فشيئاً ميزة مقدسة، وأصبح الابتعاد عنها غير ممكن تقريباً.

وهكذا صوبت رومة كل انتباهها إلى ذاتها، فقدرت أن تدمر الشعوب واحداً بعد الآخر غير مبقية منها إلا أثراً بعد عين. لكن التقليد الملحمي المأخوذ عن اليونان أخرّ المؤرخين عن الاهتمام بغير العظماء من الناس. ونتيجة لذلك بقي التاريخ سرد وقائع، فبقيت جماهير البشر غارقة في كدها وكدحها، وظلت همومها اليومية يغمرها النسيان. أما فضولنا التاريخي اليوم، إذا أراد أن يعرف شيئاً عن تلك الجماهير، فعليه أن يحيل سعيه إلى الجغرافية البشرية.

المسيحية والتاريخ:

لقد حملت المسيحية إلى الروح البشرية تغييراً عميقاً جداً، فكان من الطبيعي أن تغير المفهوم الذي كونته رومة عن التاريخ. فقد أضافت مجموعة دروس غنية وجديدة: قصصاً تاريخياً، حوادث وصوراً وقواعد نصح وحكمة التوراة. ودعت الحاجة إلى عمل واسع الجوانب، يُفترض فيه أن يتناول حلاً دائماً لمسائل التفاصيل كما يُفترض أن يتولى حذف المتناقضات الظاهرة، وخير ما نجد في نتيجة هذا الجهد، مؤلفات القديس أوغسطينوس. ولعل أفضل من نوّه بهذا الفضل هنري مارّو، إذ قال: «نحن نملك، بفضل الكتاب المقدس، تاريخاً لأصول الإنسان، وتاريخاً للشعب المختار وإعداداً لمجيء السيد المسيح وللحياة... فيجب أن يستقيم، أولاً، تعليم الكتاب المقدس تعليماً متماسكاً وموحداً، ولكن هذا لا يكفي، والقصص التاريخي التوراتي لن يكون «أكثر من أسطورة» إذا لم نتوصل إلى كتابته في موسّع التاريخ الكوني، وإلى إيجاد مكان له في المسلسل الزمني المقارن للامبراطوريات»[1].

وبعد أن أورد القديس أوغسطينوس مبادئه لأول مرة، أصبح المؤرخون يتناولونها دائماً، وليس من مؤرخ في الغرب، يستطيع أن ينسى أن التاريخ الحقيقي

(١) هنري مارو: «القديس أوغسطينوس والثقافة القديمة».

هو تاريخ الإنسانية. وإن المؤرخين الذين تعلقوا تعلقاً عاطفياً بماضي أوطانهم، عرفوا جيداً أن عملهم ليس إلا عملاً جزئياً لا يؤلف غير القليل من ذلك المشتمل الكبير.

أنواع مختلفة من التاريخ في القرون الوسطى:

رسمت هذه الذهنية الجديدة الخطوط الكبرى لتطلعات تعاليل القرون الوسطى. ومن الأسلوب التعبيري الأوغسطيني، كتب بول أوروز وإيزدوردي سيفيل محاولاتهما الأولى. وقد تولّد عند عدد من مؤلفين التاريخ المجتزأ، مثل غريغواردي تور وبيد، شعور المشاركة في مؤلف أضخم من مؤلف السابقين. وقد كتب هذان الأخيران، مقتنعين بأنهما يقومان بواجب يتجنب ترك أي فراغ، في المعرض الذي يستمر فيه تتابع عرض الحياة البشرية. وقد بقي هذا الشعور موضع عمل حتى عهد النهضة، وقد تم فيه كثير من الاجتزاء التاريخي المجرد من روح النقد. ولكنه، على علاّته، حفظ للحيوية التاريخية استمرارها عاملة كوظيفة مجتمعية فاعترف لها بأن لا غنى عنها.

وهناك نوع آخر من تاريخ القرون المتوسطة هو التاريخ التقليدي اليوناني اللاتيني المعروف بتاريخ الأشخاص. وهو يتناول المقارنة بين القديس والبطل، وبين خلاص النفس ومجد الانتصار الذي يحرزه المروض المنتصر. ويأتي الشهداء في مقدمة من عُقد لهم الكيل الظفر وأنشئت لهم طقوس الاحترام الديني. وهكذا حصل الانتقال تدريجياً من تاريخ الأشخاص كناس مشهورين إلى تاريخهم كقديسين وهذا نوع أدبي وأصيل مضى التوسع فيه دون عائق، لكنه لم يمضِ دون الحاق أذى بدقة التاريخ وصحته، وأقل ما يقال هنا، أننا أمام مظهر أساسي من مظاهر حيوية تاريخ القرون الوسطى.

غير أن أحد أهم منابع هذه الحيوية، قائم في النجاحات إلى وضعها موضع العمل. ففي مجتمع القرون الوسطى المضطرب، كانت توجد قوى تتجاوز مدة بقائها الحياة البشرية. وهكذا كانت السلالات وسلطات الكنيسة هي السادة. وحين كان العنف في كل مكان، وحيث كان «الحق القوة»، كانت الحاجة ملحة إلى القدرة

على استحداث مواد قانونية يستند إليها الانسان في اعتبار حقه قانونياً. وقد تمكن «الاكليريكيون» من أن يحتفظوا بعناية «بصكوك» تنطق بشرعية حقوقهم. فكانت جداول الملكية وسجلات الحقوق في الإديار والكنائس انشاءات في شكل مذكرات عملية، هي اليوم وثائق ثمينة للمؤرخ.

ومن ثم تأمين الجداول الزمنية حيث احتفظت الاديار في مستنداتها بأثر لكل من الوقائع ذات الشأن الفاعل في حياتها، وبذلك أوجدت لها تدريجياً حكاية تاريخ، اشتملت على كثير من العناصر التي أصبحت تقليداً اعتمده رؤوساء تلك الاديار في تعيين سياستهم. وبدأ الأسياد العلمانيون يكلفون قسساً لكتابة الجداول الزمنية الخاصة بسلالاتهم. وأشهر مثل، لهذا النوع المعتمد تاريخاً، «الجداول الزمنية التاريخية الفرنسية» التي أنشأها دير القديس دنيس.

وقد سيطر هذا الاهتمام العملي زمناً طويلاً على المؤرخين. وما إن انقضى عهد لويس الرابع عشر حتى أصبح درس الماضي معتمداً، في زاوية النظر هذه بصورة خاصة، فانتقل من اكليريكيين إلى متسرّعين علمانيين. وهؤلاء استخدموا في نشاطهم التاريخي، الذهنية التي أعدهم فيها معلموهم، القاضية بدرس الشرائع الرومانية، وقد تكاثر وجود الوثائق بتقدم التنشئة، من جهة، وبتقدم صناعة الرقوق، وبعدها صناعة الورق من جهة أخرى. وعلى الرغم من تكاثرها، لم يكن عددها كافياً، وتجربة التعويض عن هذا العجز كانت كبيرة، إذ دفعت إلى صنع وثائق مزورة لملء الفراغات التي تظهر غير قانونية في الوثائق التي استُند إليها.

إن تزويدات القرون الوسطى لا تُحصى وبعضها لعب دوراً هاماً في مجرى التاريخ. نذكر منها هبة رومة الكاذبة، التي قيل أن قسطنطين تركها للبابا ملكاً له، كما تذكر المراسيم الكاذبة التي وُضعت حاملة تواقيع بابوية، التي بقيت زمناً طويلاً مصدراً أساسياً للحقوق الشرعية الكنسية. لكن لا يجوز أن نحاكم أولئك المزورين القدامى بمقاييس اليوم ومفاهيمه، ففي نظرهم أن إدخال ما يسد النقص في الوثائق ليس كذباً، ولكنه تصحيح حقيقة عليا.

التاريخ في عهد النهضة:

لقد أعطت الحيوية التاريخية زخماً جديداً في مطلع النهضة كما تلقت مسلكية حقيقية. وقد عُهدت إلى الأمراء الشؤون الدولية، التي آلت إلى أن صارت انشاءً تاريخياً. وقد أصبحت ايطاليا مكان المصدر لهذه الصيغة الجديدة من التاريخ. فكان أن أصبح الكثير من الفلاسفة الانسانيين، في القرنين الخامس والسادس عشر، أمثال أريتان، وبوج، ولوران فالاّ، وبامبو، مؤرخين، مهيئين الطريق لمعلّمين كبيرين هما: غيشاردان ومكيافيلي.

وقد أوجب القصص التاريخي تسلسل الأفكار وبالتالي تسلسل الأحداث. وأصبحت اللغة المستعملة أشد تماسكاً وأكثر نضجاً. حتى أن بعضهم عاد إلى اللغة اللاتينية. وفي خارج سرد التفاصيل المستفردة المغرية بجمالها، يتحول الفكر نحو البحث عن الأسباب.

وبدأت العقلانية تغزو التاريخ وتستبعد عنه المدهش والمغاير الطبيعية وما هو من ضروب الأعاجيب[1]. وأخذت صفة الدين تُمحى عن التاريخ، وبدأ الخلق والبناء يأخذ مكان الاهتمام بالتعليم السياسي، وضعفت النظرة المعتبرة أن المؤرخ خادم الدولة. وانغلق التاريخ على نفسه في بلاطات الملوك، فأمسى لا يعالج الا مشاريع العظماء ولا يستعيد غير حساباتهم.

وقد بقيت هذه الصيغة زمناً طويلاً صيغة نهائية. وكانت ايطاليا معطية القاعدة للشعوب الأوروبية. غير أن اسبانيا وفرنسا كان لها مؤرخوها الرسميون، الذين جُمعت لهم ملامح كثيرة العدد وما تزال حتى اليوم في الكتب المدرسية. وهل من منكر على ميزيراي أنه لعب دوراً هاماً في إعداد الوجدان القومي الفرنسي، في كتابه «تاريخ فرنسا»؟.

ولما رجحت كفة الدعاوة على كفة البحث عن مصادر الحوادث، راحوا يطالبون المؤرخ بصفات الكاتب أولاً وبالاهتمام بالعرض التعبيري قبل أي شيء آخر. وعلى

---

(١) «النقد السيكولوجي والفلسفي». للوران فالاّ، الذي قام على مثل الهبة الكاذبة المزعومة عن قسطنطين.

هذا الأساس اختار لويس الرابع عشر، بوالو وراسين مؤرخين يكتبان تاريخه الشخصي. وقد أعطى راسين رأيه في التاريخ في كتاب «مؤلفاته كاملة» تحت عنوان «كيفية كتابة التاريخ» ونقرأ تحت هذا العنوان قوله: «أول ما يجب على المؤرخ أن يفعل هو أن ينتقي موضوعاً جميلاً ومحبباً إلى القارىء».... وقد عمل أمراء المانيا مطبقين هذه القاعدة، فكان أن أصبح الفيلسوف ليبنيز المؤرخ الشخصي لأسرة دي ويلف. وفي انكلترا حيث تغلب البرلمان نهائياً على السلطة الملكية فقد أصبح التاريخ في خدمة حزب وهذا القصص التاريخي البسيط لم يكن، في انكلترا، مختلفاً أي اختلاف، من حيث استيحائه التاريخ بصورة حيمة، عما عُرف من القصص التاريخي عند شعوب القارة الأوروبية.

التاريخ الحديث:

تبدو مجموعة «الوقائع» للذهن المراقب، في هذا المفهوم الحديث للتاريخ، كأنها موجودة خارج ذات المؤرخ. ونجدنا مبهوتين أمام الاحتقار العميق الذي أبداه القرن السابع عشر عندنا للتاريخ. وهو احتقار ما يزال يحتفظ به أولئك الذين ورثوا المحافظة على الروح الكلاسيكية، التي طبعت الثقافة الفرنسية بطابعها المستمر الأثر حتى اليوم. ويذكر لنا أغوسّو كيف أضاع علومه برصانة مالبرانش، إذ كانت قراءة واحدة تافهة، من حيث الحصيلة الفكرية، في بعض ما خلّفه توسيديد، كافية لأن تضيِّع عليه جدية الفلسفة. فالحادث التاريخي يبدو إذن في أقصى صيغة مصغرة الأهمية، أمام عيني اللاهوتي والفلسفي فلم يبق في استطاعتهما أن ينسبا أية فائدة للتاريخ الذي يفهمانه مجرد ركام من الحوادث.

كان لا بد لهذا العهد أن يبتدىء جهداً صابراً لا غنى عنه في تجديد التاريخ، ويجعله جهداً يصلح لأن يكون مقدمة لهذا التجديد. وقد تولّدت اعتبارات عملية، وكثرت المساجلات التي تناولت توسع التاريخ، وكان أكثرها حدة المتناقضات الدينيَة بين الاصلاح البروتيستانتي ونقيضه، والحركة الدينية المنسوبة إلى جانسينيوس، وكل ما يؤدي إلى تصحيح الأوضاع الكنسية البدائية.

وشهدت بلجيكا منذ ١٦٤٣ أعمال جماعية قام بها اليسوعيون في أنفير، تحت

شكل مشاركة عقائدية اتخذت صفتها من اسم واضع فلسفتها بـولاّن. ومع إعطاء القديسين ملامح معينة ومميزة، عـاد إلى الأذهان كثير من الأساطير التي أوشكت أن تختفي. فكان أن أحدهم واسمه بابيبروك يشك في جميع الأنظمة التأسيسية القديمة لكثرة ما صادف من أكاذيب وقد رد عليه مابيّون البينيديكتاني، وهو من أتباع بينوا، سنة ١٨٦١ بكتاب جاء أساساً نهائياً لنقد المستندات الوثائقية.

ولقد بدأ التاريخ طريقة عملية وضعها المؤرخ لونان دي تيّامون. وجاء دي كانج الذي أغنى علم الآثار والتاريخ بكثير من المساهمات الفعالة. ثم جاء ريشار سيمون، وراح يطبّق التفسير على المبادىء الجديدة. وفي الوقت نفسه، تقريباً، كتب سبينوزا مؤلفه: المعاهد اللاهوتية السياسية، وهذا أبرز ما كُتب في النقد المنطقي اللغوي والتاريخي. وذكر لنا ليبينز أن رهان الحوادث أجبره على «أن يدخل في تحمل التبعات حيث لقي العدالة، والتاريخ والشؤون السياسية كأهداف». فاستنبط لنفسه طريقة غير مكتف بتمييز الوثائق التي لا جدال في صحتها، ووضع القواعد لتفسيرها، واستمرت هذه الحركة بحكم الحاجة إليها. ففي فرنسا، ذهب لويس دي بوفور، إلى إخضاع تاريخ القرون الأولى لرومة، إلى امتحان. كما ذهب موراتوري في ايطاليا، إلى إنتجاح جهد ضخم تناول نشر النصوص.

وهكذا شاع هذا الصنيع الجديد، في كل أوروبا، وقد قال مارك بلوك[1] في هذا الصدد: «مهمة الجيل الذي رأى النور حين طلوع ديكارت ببحثه في المنطق. ولقد كان نقد الشاهد التاريخي مماثلاً العلم الديكارتي، في خلقه الجديد، لكن هذا النقد، على الرغم من إسرافه في الشك، يبقى جاداً فلا يفعل ذلك لعباً، بل يجعل منه أداة، ولا يريده غاية وإنما يريد أن ينتهي الاعتبار العقلاني إلى صيرورته أداة معرفية.

ونتساءل هنا لماذا لا نرى، في هذا العمل التاريخي، عملاً ينتسب، إيحائياً إلى ما كان متواصل الحدوث في العلوم الطبيعية، وفي الفيزياء، ولا سيما منذ عهدنا بـ: ديكارت، وباسكال ونيوتن وهويغنس وكثيرين غيرهم، أو نراه عملاً ساهم في

---

(١) من كتابه. «مبرر التاريخ»، ص ٣٧ و٣٨.

الاشتغال به كثير من الكتاب الذين ذكرناهم في ما تقدم من الكلام؟

أصبحت مهمة المؤرخ أثقل مما كانت من جهة، وأخف من جهة أخرى. فالمواد المتجمعة تفرض نفسها عليه، وبما أنه صار قادراً على تحريكها فلم يعد يجوز له أن يستبعدها. وثمة عمل طويل من الدرس والنقد يجب أن يسبق السرد. فلن يستطيع المؤرخ أن يفعل مثلما فعل الأباتي فيرتو، فيستسلم إلى إيحاء إبداعه. إذ أن شكل عمله قد تعينّ ومن بعده تطرح مسألة المحتوى.

والقصص التاريخي الميال إلى اكتساب الصفات الأدبية، غير أبه لحقيقة الحوادث، لم يعد من التاريخ في شيء. وكذلك نشر الوثائق على طبيعة حالها يرفضه التاريخ. وفي القرن السابع عشر، كان التنقيب يبدو، بين هاتين الصيغتين مهدداً بالذوبان. فالأولى كانت تعوزها أمانة العدل والوجدان، والثانية كان معنى المجرى الزمني المستمر، مفقوداً منها. وهكذا صار التاريخ إلى أن لا يُحسب تاريخاً، لكن شيئاً من الموسوعية، عالقاً بنقطة معينة من الماضي. وبين هذه الصيغة وتلك كانت الحيوية تزوغ نظرتها عن الهدف. وإذا كان المؤرخ، يحدد الحوادث في مجرى متلاحق الأشياء، وإذا كان يبحث عن أن يتبعها بتوسع يكشف عن أسباب كل منها ونتائجه، فذلك لأنه يعوّل على أن يجعل منها عملاً نافعاً، لا يعنينا الماضي فيه، إلا لكي يزيد في حسن فهمنا الحاضر ويعيننا على تهيئة المستقبل.

التاريخ في القرن الثامن عشر:

إن العودة إلى المشاغل الرامية إلى الإفادة من التاريخ، أتاحت للقرن الثامن عشر تعليل مختلف النزعات الحاضرة. فبعض الأدمغة المحلقة كانت ما تزال مسترهنة بالمال عند بعض العظماء تعمل في ما يؤول إلى خير حاميها ومسترهنها. أما في هذا القرن فالمؤلفون أصبحوا يكتبون لجماهير الناس. وأخيراً أصبح العمل، في لوحة عن الماضي البشري، عملاً مرتكزاً على صرامة علمية ينتفع به كل الناس، وأصبح جهد المؤرخ مستنداً في حقيقته إلى الطمع في انتاجية أخصب وأقوى.

إن حكم لويس الرابع عشر والجهد المطلوب من الأمة حينئذ، أثار مناقضات سياسية احتاجت إلى البحث عن مبررات لها في التاريخ. وعلى يد فينيلون بدأت ردة

فعل ارستقراطية سرية استمرت كل القرن في خفائها، لتظهر مزدهرة أثناء عودة الملكية إلى العرش. وقد كان أن توجهت الثقافة الموسوعية، أول الأمر، إلى جماهير الناس. فمونتسكيو الذي بدأ حقوقياً باحثاً عن «روح الشرائع» ما كان في استطاعته أن يجدها في التاريخ.

أما فولتير فقد أكثر التأمل في الحيوية التاريخية وأراد أن يمدد طبيعتها. فهو القائل في باب (تاريخ) من «دائرة المعارف»: «إن سرد أحداث تاريخية مزعوم صدقها، هو على العكس من الخرافة، التي هي سر حوادث مقدمة على أنها كاذبة» تحديد بسيط جداً يتوازن في العنصران الأساسيان اللذان كان يهددان بانفصال أحدهما عن الآخر: فـ «الوقائع» يعني الحوادث التي لاحظها شهود، و «القصص التاريخي» النظام الذي أدخله الفكر البشري في هذه المظاهر. ولا يجد هذا القصص توازنه إلا في نطاق كونيّ، لذلك أراد فولتير أن يحرر المؤرخ من تبعيته الضيقة.

أن دَلامبير، في خطابه الممهد لدائرة المعارف، يعطي، مع المعنى التاريخي الغريب الإثبات، نظرة قوية على غزو الإنسان الكون غزواً مادياً، وقد أصبح معلوماً كم أعار ديدرو من الاهتمام بدرس التقنيات المختلفة إلى مؤلفاته. وكذلك كوندورسه يبدو مختصراً جهد العصر المؤذن بالانتهاء، وهذا المختصر ليس إلا عرضاً لموجز المفهوم التاريخي كما تراءى له.

إذا كانت مراقبة أفراد الجنس البشري نافعة لعالِم الماورائيات، ولرجل الخلقيات، فلماذا لا تنفعه مراقبة المجتمعات نفعاً مماثلاً؟ وإذا كان مفيداً أن نراقب المجتمعات القائمة اليوم، وأن ندرس علاقاتها المتبادلة، فلماذا لا يكون الأمر كذلك بالنسبة إلى تعاقب المجتمعات في ممر الزمان؟ وقد تغير التاريخ وأصبح يتناول كل الناس منذ أن نُطق بلفظة «مجتمع».

التاريخ الأهلي:

إن تغيير الهدف هو ما يؤدي إلى تغيير الطرق: فالتاريخ كان حتى الآن حكاية كل ما يتعلق بالفكر البشري، ومن الآن فصاعداً سيصبح معرفة اليومي من الأمور،

لأن المجتمع تُعرف حقيقته في هذه التفاصيل المتكرر حدوثها. ولا يجوز أن يُهمل الجزء إلا حين تنتفي عنه صفة تمثيل النوعية. وقد قال كوندورسيه في هذا الصدد: «في كتابة تاريخ الأشخاص نكتفي بجمع الوقائع، ولكن في كتابة ركام البشر لا يمكن أن نستند إلا إلى مراقبتنا، ولكي ننتقي ما نراقب، ونمسك بالملامح الأساسية يجب أن يتوفر لنا الضوء الكاشف والنظرة المفلسفة لنستطيع أن نستخدمها على خروجه». ولا يمكن أن يكون الاهتمام بالتاريخ، الذي عَني به عالمان رياضيان من مستوى دالمبير أو كوندورسيه، عفوي المنشأ. فلقد كان القرن الثامن عشر عهداً اكتسب فيه الإنسان ائتلافاً مع الحركة التي قادته إلى أن يقيس كل شيء وإلى أن يبحث في الاحصاءات عن دقة تزداد تناهياً يوماً بعد يوم، وإلى أن يضع أساساً لدراسة السكان بالنسبة إلى المكان، كما قادته إلى أن يضع تاريخاً لركام الشعوب، على حد قول كوندورسيه. وأتاح حساب الترجيحات للانسان أن يجد في بعض الأعمال الإنسانية، انعكاس الأخلاق لشعب في مجموعه، وهكذا جاء التقدم المعرفي الإنساني، في مختلف المسكليات، يساند بعضه بعضاً، كما صار المفهوم التاريخي إلى تجدد جذري، متأثراً باتساع المنطق الرياضي.

التاريخ الألماني والرومانطيقي:

جاءت الثورة الفرنسية فأوقفت هذا الاندفاع، وكان إعدام كوندورسيه[1] عميق المدلول، فقد انقلبت شروط الحياة الفكرية. وكل تقليد حُطم ولم يبقَ مهيمنون باسم حماية الفكر. وجذبت السياسة إليها الكفايات الفنية ثم تلتها إغراءة سلاح الجندية. وقد بقيت فرنسا حوالي نصف قرن لا تعرف إعداداً منظماً للعلماء والكتّاب.

وهكذا تركز النشاط التاريخي في المانيا وقد تحول من تاريخ عقلاني إلى تاريخ رومانطيقي. وإذا كانت الرومانطيقية قد وجدت أرضها المختارة في المانيا، فإن هذا لا يعني أنها كانت غريبة عن أوروبا. فقبل الثورة الفرنسية الكبرى كان للرومانطيقية، في فرنسا، مؤذنون بها اعتبروا طليعتها. وكان الحنين إلى الماضي، هو

---

(١) كان الحكم بالإعدام ينتظر كوندورسيه فانتحر في سجنه بتناول السم.

الباعث الوحيد، على هذه الرومانطيقية. وكان أن راج ذوق الظاهر الجمالي يدعم المجرى الارستقراطي الذي أصبح ملموساً منذ أوائل القرن.

وقد أضفت المانيا إلى هذه الميول عناية واسعة وأعادتها إلى حيِّز العمل. وجابهت عقلانية الفكر الفرنسي الشفافة. وكان هردر أول من علَّم أن نرى في الحوادث نتيجة للقب مختلف عبقريات قومية، متوزعة بين مختلف الشعوب، متماسكة في ما بينها غير منتقص منها في مجرى الأجيال. ومن ذلك الحين أصبح التاريخ، قومياً، إذ يقتضي دوره أن يجمع بكل تقوى أصغر جزء من التراث الشعبي. وبكلمة، أخذ التاريخ يُغنى «بالفولكلور». كما أن علم الآثار وعلم المنقوشات التذكارية دعتنا إلى الانصراف إلى المساهمة المثمرة في العمل الضخم. البحث عن الماضي الإنساني. ولم يكن عملاً عفوياً أن تحمل مجموعة النصب التذكارية الالمانية التاريخية، المؤسسة عام ١٨١٩، الشعار القائل: «حب الوطن مقدس يقوي الحياة».

وفي هذه المرحلة من الزمن، أصبح كثير من مخزونات الوثائق الخاصة في متناول الجميع. فالثورة الفرنسية جمعت في أيدي حكومات جديدة كل الوثائق الموروثة عن الماضي. وقد بدأ الكشف القاعدي عن مخزونات الوثائق وهكذا أُسست، في فرنسا، سنة ١٨٢١، مدرسة النظم التأسيسية، التي تخرِّج بعثة جديدة من الباحثين كل سنة.

ولم ينصرف أي بلد، إلى هذا العمل التأليفي، انصراف المانيا، ففي مدرستها أعد أكثر مؤرخي أوروبا نفوسهم، منذ حوالي قرن. وهي مدينة بهذا الدور للتنظيم القوي الذي استمر في جامعاتها. هذه الجامعات الغنية بشهرتها، والمطمئنة إلى تحررها، كانت تتجاذبها جماعات من الألمان، كل منها تنافس الأخرى أن تكون لها الجامعة الأكثر تألقاً. وهذه المنافسة جعلت من المانيا مختبراً واسعاً تلاحمت فيه الجهود فلم يضع شيء منها.

لقد اكتشف القرن الثامن عشر القيمة النموذجية للواقع في أدق مظاهره. وكان الباحث المؤرخ يجد الحياة في كل مخطوط قديم. وإذا كان ميشليه قد عبّر عن هذا المعنى بعبارة لا تنسى، فإن مارك بلوك أضاف بحق، أن هذا الشعور ليس خاصاً به وحده فقال: «هذه هي الإمكانية الذهنية اللاقطة، التي هي، حقاً، سيدة صفات

المؤرخ. فعلينا إلاّ نترك أنفسنا عرضة لخداع بعض البرودة الانشائية التي يوشك إلاّ يسلم منها أحد حتى أكبر كبارنا أمثال: فوستيل أو ميتلاند، فكل منها طريقته التي كانت خالية من الزينة أو هي قاسية، ولكن ليس أقل من طريقة ميشليه».

بفضل الخصائل المتتابعة التي كانت ذهنية واحدة توحي إليها بالتعليل، تكونت مسلكية أصيلة بصورة تدريجية. فكان أن انتهت هذه المسلكية الأصيلة إلى حيوية فاعلة، تتضح معالمها يوماً بعد يوم، لتكون صفة للمشتغلين بها مهنياً. وموضوعاً يعلقون به، وأخيراً صارت إلى معرفة كل الماضي البشري معرفة تستتبع دراستها من أجل قيمتها.

وليس من شك في أن هذا الماضي بقي، في عيون بعض المؤرخين الرومانطيقيين، مجزأ في النطاق القومي. ولكن ما تحسن ملاحظته هو أن ما يبدو لنا اليوم تقلصاً كان يُحسب في الماضي انفتاحاً ذهنياً يوم كان الكاتب يحاول، أول مرة، أن يندفع حتى تتناول نظرته حياة شعب بكامله.

لقد كانت أوروبا كلها مسرحاً «لتأميم حماية رجال القلم». فالمؤرخ، كغيره من رجال العلم كان يدخل في خدمة الدولة فيصبح موظفاً. ومن مطلع القرن التاسع عشر أصبح المؤرخ، في أوروبا كلها تقريباً أستاذاً، فأخذت المؤثرات تفعل بقوة، متناولة توسع المعرفة التاريخية.

ولم يكن التاريخ الذي تهتم له كل دولة إلا تاريخها الخاص ومن ذلك الحين أصبح معلوماً أن التاريخ، في القرن التاسع عشر، قد داخلته المشاغل القومية في كل مكان. فقضية الوحدة الالمانية الحساسة، كانت جهازاً للمؤرخين الألمان الذين كانوا يضعون في مقدمة اهتماماتهم قضايا السياسة الداخلية، فما كانوا يصلون إلى التخلص من الروح الحزبية. وهكذا بقي التاريخ سياسياً أولاً يسيطر فيه الاهتمام بإعداد أجيال متتابعة من التلاميذ. وكان لفرنسا أرنست لافيس قائد عمل تاريخي مشارك طلع به فرنسياً يُحسب أوسع وأجمل جهد للمدرسة الجامعية أتبعه بآخر للمدارس الابتدائية. كما كان لبلجيكا هنري بيرن ولرومانيا جورجا، وجميع هؤلاء تواصلوا، بسيطرتهم التاريخية إلى أن يلعبوا إلى حد ما، دور السلطات الروحية: كل في أمته.

التاريخ العلمي

إن تقدم المسلكيات يتم غالباً بتحركات، في ظاهرها متناقضة. ومع هذا فليس لواحدة منها أن تخرب الخصائل الموروثة عن العهد السابق.

وهكذا حدث في منتصف القرن التاسع عشر. فالتاريخ الرومانطيقي كان يقدّم الشاهد على جوانب ضعفه الحقيقي. والعاطفة المشحونة بالغرض التي كان يعمل المؤرخون بوحيها كان تقودهم إلى أخطاء ثقيلة، وعلى هذا الأساس نسب العلماء الألمان إلى بلدهم، الهندسة إيماناً فيهم بأن القوطبة والاعتبار الفني الحامل اسمها لا يمكن أن يكونا غير المانيين. فهل نستطيع، إذن أن نحصي الأخطاء التي ارتكبت وكان مصدرها هذه التسمية «عبقرة قومية»؟

والرغبة في قصص تاريخي أكثر دقة ومراقبة وثائقية يجب أن تتولد من نقد أشد تماسكاً وأدق قياساً. وللاستفادة من هذه الوثائق يجب أن نتعلم كيف نستخدمها، وكيف ننتفع بكل الدلائل التي تشتمل عليها. ولقد كانت نتائج هذا الاختبار تُستجمع شيئاً فشيئاً في الجامعات، توضع في مجمل متآلف الأجزاء. ينقله المعلمون إلى الطلاب، وهكذا كانوا يعتقدون أنهم يشهدون توسعاً في علم جديد.

ثم كان الزمن الذي أصبح فيه الفكر الإنساني فوق كل العلوم الخاصة. «فبعد اليوم لا عجيب في العالم» على حد قول بيرتيلو مخاطباً رينان في رسالة إليه. ومن حق التاريخ أن يأخذ مكانه في مجموعة المعارف البشرية، ويجب أن يرتفع تقديره كعلم، لأنه معادل في القيمة العلوم الأخرى وإن اختلف عنها في الشكل.

كل المؤرخين كانوا يفكرون بهذا، فهذا رينان، كان يهيء للعلوم التاريخية

مكـانها، بعد سنة ١٨٤٨، أي عند صدور كتـابه «مستقبل العلم». وفـوستيـل دي كولانج يقول في هذا الصدد: «التاريخ علم، إنه لا يتخيل، إنه يـرى فقط... وهـو كغيره من العلوم قـوامـه الكشف عن حقيقـة الـوقـائـع، ثم تحليلهـا، ودرس التقارب في ما بينها، والإشارة إلى الروابط الواصلة... والمؤرخ مثل الكيماوي: هذا يجـد وقائعـه في الاختبارات الـدقيقة التي يجـريها، وذاك يبحث عن الـوصـول إليهـا بملاحظته الدقيقة أيضاً.

الخضوع للنص:

لم يعـد النص شرطاً من شروط عمـل المؤرخ فحسب، بل أصبح مـادة درسـه ذاتها. وفي هذا المعنى اشتهر سؤال لفوستيل كولانج كان يوجهه إلى طلابه، قائـلاً: «هل تملكون نصـاً؟» وفي بداية كتاب «مـا يستفاد من درس التـاريخ» الـذي وضعه لانغلوا وسينيوبوس عبارة عن حقيقة ثابتة أصبحت شعاراً للمدرسـة الجامعيـة، هذا نصها: «يُكتب التاريخ بالاستناد إلى الوثائق». وهذه الوثائق المستند إليها مكتـوبة في فكر المؤلفين. وهكذا نستطيع تعريف التاريخ بأنه علم التصرف بالنصوص والإفـادة منها.

غير أن التعلق بما هو مكتوب يحمل اليوم على بعض الدهشـة. فقد عُـرفت منذ هـذا العهد، وسـائل أخـرى لمعرفـة الماضي كعلم النقـوش المعـدنيـة والآثـار. لكن المسلكيات المختلفة لم تكن قد توصلنا إلى معرفة تنسيق جهدها، إذ أن التاريـخ كان وشيـك التخلص من الأدب، وإعـداد المؤرخـين الأدبي كـان يخضعـهم لـدرس المخطوط. ومما لوحـظ في فرنسا أن المرور بدار المعلمين كان يعوّد عدداً من المؤرخين أن يثقوا كثيراً بتاريخ الأدب إلى حد أضرّ باستقلال التاريخ. ففوستيل دي كولانج، يبدو في «المدينة القديمة» أديباً كبيراً قبل أية صفة أخرى.

النقد:

إذن سيكـون التاريـخ علم الوثـائق، وستجري متـابعة العمـل بصورة نـظامية ولكنها مستقلة عن قيادة أية فلسفة، لأن الوقائع «كائنة» في الوثائق وهي تفرض ذاتها

بذاتها قبل كل تفسير. وقد أوضح لانغلوا وسينيوبوس عمل المؤرخ، فهو يقوم أولاً، على جمع الوثائق. فتقنية خاصة هي البحث عن الوثائق تعلمه طريقة الوصول إليها كما ترشده إلى جداول أسماء وفهارس المحتويات التي يجب مراجعتها عملياً.

المعالجة التاريخية تجري بوجود الوثيقة: «يجري البحث عن كيفية صنعها لكي يستطاع، عند الحاجة بعثها في نصها الحرفي الأصلي، وتعيين مصدرها، وهذا ما يُعرف بـ«نقد البحث الوضعي» وهذه الطائفة الأولى من الأبحاث المقدمة، تؤلف الصعيد الخاص من النقد الخارجي أو النقد الموسوعي. ثم يأتي دور النقد الداخلي الذي يقوم على العمل بواسطة الاستدلالات العقلية بواسطة تمثل الحالات السيكولوجية التي مرّ بها مؤلف الوثيقة. وبعد أن نعرف ما قاله مؤلف الوثيقة، نتساءل:

أ ـ ماذا أراد أن يقول؟

ب ـ هل صدق ما قاله؟

ج ـ هل كان، أساساً، مؤمناً بما عبّر عن إيمانه به؟».

إنه لمن العسير أن نعرض تفصيل وسائل النقد الخارجي، لأنها ليست تقنيات وتستمد وجودها من سلامة المنطق البسيط. وقد ذكر لأنغلوا وسينيوبوس أنه قد تكون وثائق كثيرة، منسوخة عن مصدر واحد، ولكن هذه الوحدة المصدرية لا تكسبها أية سلطة نحو التقاء الأهداف. إن الاختبار يساعد المؤرخين المتمرسين طويلاً بعملهم، على تجنب الفخاخ التي يقع فيها الحديث العهد في العمل التاريخي. وعندما ينتهي عمل النقد الداخلي، تصبح الوثيقة دراسة موضوعية، لا تحتاج بعد ذلك إلا إلى معالجتها طبقاً لطريقة ما.

العلوم الموضوعية:

وهكذا تنهض المطامح المميزة للمؤرخين المعاصرين. غير أن خيبة الآمال لا تفارقهم. وإذا توصل التاريخ إلى الدخول بين العلوم، فعليه أن يبقى متواضعاً في آخر الصف. لأنه لا يملك محاضر رسمية مؤلفة من دراسة علمية مركزة... فيبقى

مضطراً «أن يستخلص من تقارير سيئة الوضع لا يرض عنها أي عالم».

وبعد أن «حددنا الوقائع الخاصة»، يبقى أن «ننظمها في قالب علمي» وهذا هو الإجراء المعروف بـ «البناء التاريخي». ولكي نتجنب استبدال الحقيقة التي لا تستطيع العواطف التلاعب بها، يجب أن نمتنع عن إعطاء الشعور بـ «الملائم المعاصر»، وأن نأخذ بعين الاعتبار في بحثنا التحركات العملية عند ناس الماضي، إن الحكاية التاريخية تقتضي الدقة، حتى نبلغ بها، ما يجري في الاحصاءات والمقاييس الرقمية. وهذا ما بشر به، فيرديناند لو، في مقدمة كتابه «المتأخرون من السلالة الكارولنجية» (١٨٩١)، التي كانت تعرب عن ارادة توجيهية في ابتداء مهمته ص ٧٠ ـ ٧١.

غايات التاريخ العلمي:

في نظر لانغلوا وسينيوبوس، إن التطور البطيء، هو الذي جعل التاريخ علماً وجد، أخيراً، صيغته، فقالا: «منذ خمسين سنة. . . استخلصت وتألفت الصيغ العلمية للعرض التاريخي، منسجمة مع المفهوم العام في أن غاية التاريخ ليست في أن يُعجب، ولا في أن يعطي «وصفات عملية» لسلوكه، ولا في أن يثير، ولكن بكل بساطة في أن ينقل معرفة».

ويضيف لانغلوا وسينيوبوس «يمكن أن نفكر بمجيء يوم تصبح فيه كل الوثائق مكتشفة بفضل تنظيم العمل فتُنقى وتوضع في نظام، وتصبح فيه كل الوقائع، التي لم يعف عليها عامل الزمان، مرتبة في كيان ـ في ذلك اليوم بتأسيس التاريخ، ولكنه لن يكون شيئاً معيناً».

في الواقع، يجب أولاً أن يستخدم الوثائق مؤلفو تعاليل جزئية، وهؤلاء لا بد أن يتعلموا بطريقة واحدة، لكي يتمكن كل واحد منهم من أن يستخدم النتائج المجزأة التي توصل إليها الآخرون. وبعد ذلك يجب على «المشتغلين النجباء أن يكرسوا رافضين الأبحاث، كل وقتهم لدرس التعاليل الشخصية لكي يخلطوها بأبنية عامة».

فإذا أدت هذه الأشغال إلى استخراج خلاصات أكيدة، عن طبيعة تطور المجتمعات وأسبابه فنكون قد أسسنا «فلسفة تاريخ حقاً علمية».

نتائج التاريخ العلمي:

إن لهجة هذا الاعلان هي لهجة شعار ثابت، ففي التاريخ الذي كتب هذا الاعلان، كان المفهوم التاريخي الذي عبّر عنه يفرض نفسه على العالم كله. فقد كان، في فرنسا، يتحكم بالحيوية التاريخية الجامعية. وفي سنة ١٩١٠ عندما ساهم غوستاف مونود في فصل «تاريخ» من مجموعة كتبها ونظمها فريق من الجامعيين وأسموها «حول الطريقة في العلوم». لم يستطع إلا أن يعود إلى تعاليم لانغلوا وسينيوبوس.

وقد رأينا أن الروح التي أوحت بهذا العمل كان من نتيجة وحيها قرن من النتائج المدهشة، وبهذه الروح توصل التاريخ إلى أن يكون بحثاً قبل أن يكون وصفاً. وعلى ضوء هذه الروح تأسست علاقة نظامية بين علماء كل البلدان. وهكذا شهدنا تحقيقاً متواصلاً مستمراً يلاحق في كل أنحاء العالم. وكذلك تحددت الطرق. فالمعرفة وطريقة تصنيف المصادر، ومبادىء النقد الخارجي لوثيقة ما، والامتحان الدقيق المتناول اتجاهات فكر المؤلف، كل هذه نقاط لم تعد قابلة التردد في أمرها أبداً، وأن هناك جهداً صابراً يبذله المؤرخ، وقد غيّر مقياس عطائه استخدام الوسائل المادية القوية.

وأخيراً، نشير إلى أن التنظيم الذي قامت به بعض الجامعات في شكل «مختبرات كبيرة» سهل الأبحاث المتواصلة بتقديمه، لكل مبتدىء، حقلاً خاصاً من البحوث. فكان لالمانيا، فضل الارشاد إلى الطريق، زمناً طويلاً. واليوم تضع اميركا مواردها الوسيعة في خدمة هذا الاشتغال بالتاريخ، فتُجمّع من الأشغال ما تتوافر كثرته، يوماً بعد يوم، حتى أصبحت أكداسها مثيرة الإعجاب حقاً.

* * *

المدارس التاريخية

النظرة الدينية إلى التاريخ :

تشير هذه النظرة الدينية إلى اعتبار التاريخ مسرحاً لتحقيق ارادة الله على الأرض وهذا يعني أن لله مدخليه (أي تدخل) فعليه في تسيير حياة الناس وإن الله لم يخلق العالم سدى وإنما خلقه لغاية وبالتالي فإنه حريص على أن يسير العالم في مسيرته التاريخية نحو الغاية التي وضعها الله، وأن منطق الأحداث مهما كان ينتهي دائماً إلى الغاية التي خططها الله للعالم.\ وهذا يعني في الواقع أن الإنسان مسيّر في تصرفاته إلى حد كبير، وأن مجال الاختيار له في سيرته هذه مجال محدود، وأن الله سيتدخل في هذا الشأن أو ذاك من شؤون البشر لكي يضمن سير التاريخ باتجاه معين. وبناء لهذه النظرة يفسر المؤرخون معتنقو هذه النظرة لماذا أرسل الله الأنبياء، أو حدّ من الأحداث المغيرة للتاريخ. وعلى هذا الأساس تبني اليهودية نظريتها إلى تاريخ الشعب اليهودي كما تبني المسيحية نظريتها إلى تطور الدين في المجتمع ويبني الاسلام نظريته الى مستقبل العالم.

هذه النظرة الدينيّة ظهرت عند العديد من المؤرخين خاصة في القرون الوسطى. وبدا واضحاً أن هؤلاء المؤرخين ينظرون إلى التاريخ وكأنه مسرح تدخل فيه المشيئة الإلهية لتسيير أعمال الناس. ولا نستطيع أن نفهم أحداث التاريخ في كتب مؤرخي القرون الوسطى إلا إذا أخذنا في الاعتبار نظرتهم في هذا التاريخ وعلى أساس هذه النظرة يهتمون ببعض الأحداث ويهملون أحداثاً أخرى. فإذا لم ندرك المنطلق الديني، لهؤلاء فلا نفهم لماذا أرّخوا بالشكل الذي فعلوه. فقد بدأ المؤرخون

المسلمون تاريخهم بآدم وهذا طبيعي إذ أنهم يؤمنـون بأن أول البشر هـو آدم ولو أنهم شكوا في هذا الواقع لاختطوا خطة أخرى في التاريخ.

هذه النظرة إذن أساسية في معرفة طرق التاريخ التي اتبعها المؤرخـون في القرون الوسطى.

النظرة القومية إلى التاريخ:

عندما ظهرت القوميات بعد العصـور الوسـطى بدأ النـاس يدركـون أن هناك شعوباً تختط لنفسها سيرة تاريخية مبنية على القومية أولاً كان لا بد أن يفهموا التاريـخ على أساس النظرة القومية، فأرخوا الشعوب المعينة واختاروا الأحداث التي تعني هذه الشعوب وأهملوا ما يتعلق بشعـوب أخرى وبلغ بهم التعلق بهـذا الشعب أو القوميـة أن حولوا أحياناً مساوئه إلى حسنات وأهملوا تاريخ شعوب أخرى كان لها أثر كبير في تطور الإنسانية.

وقـد تأثر بهـذه النظرة القـومية المؤرخـون المحدثـون حتى أصبحت مأخـذاً على عدد منهم ونحن في دراستنا للتاريخ تأثرنا بالنظرة التاريخيـة القوميـة ولذلـك نرى أن اهتمامنا أولاً ينصب على تاريخ البلاد التي انتشرت فيها القوميات وأهملنا تاريخ البلاد التي لم تكن فيها النظرة القومية هي المسيرة للجهد التاريخي، فنتطرق لدراسة الـدول التي عرفت باهتماماتها القوميـة ولا نهتم بالـدول التي لم تعرف القـوميات فنهمـل مثلاً الهند والشرق الأقصى وافريقيا، إن تأثرنا بالنظرة القومية في التـاريخ واضـح في جميع الكتابات التي نتطلع إليها، وعلى هذا يجب أن ندرك أن هؤلاء المؤرخين انطلقـوا من هذا المنطلق القـومي، فاختـاروا الوقـائع بنـاء لذلـك. وتعتبر الثـورة الفرنسيـة ثورة الشعور القومي ومنطلق هذا الشعور في بقاع الأرض.

النظرة الديالكتيكية إلى التاريخ:

هذه النظرة تعود إلى القرن التاسع عشر وهي تنظر إلى التاريخ على أنـه سلسلة صراعات بين اتجاهات متناقضة وهذه الصراعات هي التي تفسر حركة التـاريخ ولـو

منهم من قال بأن هذه الديالكتيكية هي مادية أي أن العامل الاقتصادي هو الأساس في الصراع عبر التاريخ وأنه لا بد من إدراك الصراع الاقتصادي حتى نفهم الأحداث التي جرت عبر التاريخ. ومنهم من قال أنها ديالكتيكية حضارية أي أن الصراع ليس بين القوى المادية في المجتمع وإنما هو بين القوى الحضارية فيه. وفي مطلق الأحوال فإن النظرة الديالكتيكية هي التي نالت القسط الأوفر من الاعتبار عند المؤرخين، حتى أن أكثر المؤرخين المحدثين أو المعاصرين ينتمون إلى مدرسة أو أخرى من المدرسة الديالكتيكية.

النظرة الطبيعية إلى التاريخ:

تعتبر هذه النظرة حياة الأمم والشعوب أشبه ما تكون بحياة البشر أو الإنسان، فالتاريخ وهذه النظرة وكل تاريخ لشعب أو لحضارة إنما هو تاريخ لكائن حيّ يمر في الأطوار التي تمر بها حياة الإنسان أو الأحياء جميعاً، من طفولة تتميز بالبحث عن اتجاه وبشيء من الفوضى إلى نضوج وقوة ثم إلى ضعف واضمحلال تدريجي.

وعلى هذا الأساس من هذه النظرة تسير الوقائع التاريخية وحياة الأمم والممالك والشعوب وتنطلق إذن هذه النظرة من حتمية الصعود ثم الانهيار، وكأن التاريخ عبارة عن كائن حيّ يتطور مع الزمن ثم بعدها يصل إلى ذروة النضوج يبدأ بالانهيار، وهذه النظرة تأثر بها العديد من المؤرخين حتى أصبحت أمراً طبيعياً في حياة الأمم والشعوب فالتاريخ يتطور كما يتطور جسم الكائن الحيّ.

ولكن هذه النظرة لاقت رواجاً عند دارسي التاريخ باعتبار سهولة إدراكها وقربها إلى حياة كل إنسان في تطوره الطبيعي، لاقت معارضة شديدة عند علماء التاريخ حتى بات مؤيدوها قلائل جداً ولكن أثرها لا يزال واضحاً عند الكل من المؤرخين وهذا يعود إلى بساطتها بالدرجة الأولى.

أوزويلر تشيجنلو وضع كتاباً في مطلع هذا القرن أشار إلى تطور المدينة متبعاً في تفسيره للتاريخ النظرة الطبيعية مشيراً إلى أن المدينة أو القرية في طريقها إلى الزوال باعتبار وصولها إلى أوج ازدهارها وصيغ آراءه في كتابه بالالمانية تأخر الغرب.

النظرة العلمية إلى التاريخ:

هذه النظرة تعتبر التاريخ علماً كأي علم دقيق آخر وهي تنظر إلى جميع النظرات السابقة وكأنها صحيحة إلى حد ما تنطبق في حالة ولا تنطبق في حالة أخرى. وتأخذ الوقائع بتمامها تداخلت فيها أحداث مختلفة من حضارية وطبيعية ومادية ومدنية.

والنظرة العلمية إلى التاريخ هي أشمل من هذه النظريات جميعاً، ولكنها على ما فيها من شمول، لم تخلُ من نقد لاذع وعنيف من النظريات الأخرى ومن رجال العلم. يجب أن لا نعتقد أن هذه النظريات الخمس هي المعروفة كلها بل هناك نظريات أخرى، وتكفي الإشارة إلى أن من المؤرخين من يعتقد بأن حركة التاريخ هي حركة دائرية لا هدف لها وإنما الصراع الذي فيها غير غائي (دون غاية) فتارة ينتصر أحد العوامل المتصارعة، وتارة ينتصر العامل الآخر دون هدف أو غاية. ومنهم من قال أن حياة الانسان هي صراع بينه وبين الطبيعة.

- نظرة توماس كارلايد: نظر إلى التاريخ نظرة جديدة في كتابة «الأبطال وعبادة الأبطال».
- نظرة بنديتو كروس (CROSE): لا يفهم التاريخ إلا على أساس التوق الطبيعي عند الانسان إلى الحرية في كتابه «التاريخ قصة الحرية» سنة ١٩١٣.
- نظرية تونبي: أهم كتبه: «تطور الأحداث»، «دراسة التاريخ»، و«تطور التجمعات البشرية والقواعد التي يسير عليها هذا التطور».

* * *

بدء ظهور التاريخ

بدأ التاريخ يظهر إلى حيز الوجود في صورة بدائية أولية حينما أخذ الإنسان البدائي يقص على أبنائه قصص أسلافه ممتزجة بأساطيره ومعتقداته، وبدأ الإحساس به يتكون في ذهن البشرية منذ أقدم العصور، وتدرج التعبير عن التاريخ مختلطاً أولاً بعناصر من الفن كالرسمُ والنقش الحجري. وعندما سارت البشرية قدماً في مضمار الحضارة في شتى أساليبها وصورها أخذ التاريخ يشكل أساساً جوهرياً في تسجيل موكب البشرية الحافل الدؤوب، إذ هو المرآة أو السجل أو الكتاب الشامل الذي يقدم لنا ألواناً من الأحداث وفنوناً من الأفكار وصنوفاً من الأعمال والآثار.

ومهما كان من أثر القوى الإلهية أو الميتافيزيقية العليا التي يمكن أن تسيطر على مصائر البشرية وأحداث التاريخ وهي ما لا يقوى الإنسان بعد على إدراك كنهها وفهم أسرارها (النظرية الدينية) فإن التاريخ يتخذ مجراه على يد الانسان بطريق مباشر وفي ظروف معينة. والإنسان ابن الماضي وهو ليس ابناً لأبويه فحسب بل هو ثمرة الخلق كله منذ أزمان سحيقة. والعلاقة وطيدة بين حياة الفرد وبين الحياة في القرون والعصور الماضية. ويذهب بعض المفكرين مثل بنديتو كروس[1] إلى اعتبار التاريخ كله تاريخاً معاصراً. ولا يستطيع الإنسان أن يفهم نفسه وحاضره دون أن يفهم الماضي. ومعرفة الماضي تكسبه خبرة السنين الطويلة والتأمل في الماضي يبعد الإنسان عن ذاته فيرى ما لا يراه في نفسه بسهولة من مزايا غيره وأخطائه ويجعله ذلك أقدر على فهم نفسه وأقدر على حسن التصرف في الحاضر والمستقبل. ولكي

(١) عالم ايطالي (١٨٠٠ ـ ١٩٥٢)، أرّخ النظرية التي تقول: التاريخ حركة تبغي الحصول على الحرية.

ندرك أهمية الماضي وضرورة دراسة التاريخ فلنفرض أننا استطعنا بطريقة ما أن نقطع صلتنا نهائياً بالماضي وأننا أمكننا أن نحرق دور الكتب وندمر كل آثار العمران الراهنة وننسى أنفسنا، فماذا ينتظر أن تكون عليه حال الإنسان ومصير الحضارة بعدئذ؟

في الأغلب سيحاول الإنسان أن يعود لكي يبدأ من جديد أشياء تشبه أو تختلف عما كان قد بدأه منذ آلاف السنين حتى يصل إلى مستوى ما، سواء أكان قريباً أم غير قريب من المستوى الذي قطعه عند صلته بماضيه السحيق. فماضي الشعوب وماضي الإنسان حافل بشتى الصور وهو عزيز عليه في كل أدواره سواء أكانت عهود المجد والقوة والرفاهية أو عهود الكوارث والآلام والمحن، والأقوام الذين لا يعرفون لهم ماضياً محدداً مدروساً بقدر المستطاع لا يعدون من شعوب الأرض المتحضرة.

ولا غنى للإنسان عن دراسة ماضيه باعتباره كائناً اجتماعياً، فينبغي عليه أن يعرف تاريخ تطوره وتاريخ أعماله وآثاره فيدرس العوامل التي أدت إلى حدوث الغارات والحروب وملابس ذلك، وما خلفته من الآثار، فيتبع مثلاً حركة الكشف الجغرافي في أواخر القرن الخامس عشر وما ترتب على ذلك من تغيير طريق التجارة العالمية بين الشرق والغرب وما أدى إليه من تدهور أمم وارتفاع أخرى مثلاً اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح أدى إلى ازدهار تجارة اسبانيا والبرتغال وإلى تدهور تجارة المدن الإيطالية وينبغي عليه مثلاً أن يدرس العوامل التي أدت إلى ظهور نظام دستوري معين ويفهم روحه ومضمونه. ويتبين أثره في هيئة الحاكمين وفي مجموع الشعب. . وما إلى ذلك من أوجه النشاط الإنساني ومقومات الحضارة.

وفي أواخر القرن الماضي ومطلع القرن الحالي اختلف بعض رجال العلم والتاريخ والأدب في وصف التاريخ بصفة العلم أو يغنيها عنه، فقال بعض العلماء ومنهم وليام ستاني جيفونز[1] (١٨٣٥ - ١٨٨٢): (إن التاريخ لا يمكن أن يكون علماً لأنه يعجز عن إخضاع الوقائع التاريخية لما يخضعها له العلم من المعاينة والمشاهدة والفحص والاختبار والتجربة وبذلك لا يمكن في دراسته استخلاص قوانين علمية يقينة ثابتة على نحو ما هو موجود بالنسبة لعلم الطبيعة أو علم الكيمياء مثلاً). ومن

---

(١) درس في جامعة لندن وعلّم بها.

يبعد بالتاريخ عن صفة العلم في نظرهم قيام عرض المصادفة ووجود عنصر الشخصية الإنسانية وحرية الإرادة من يهدم الجهود الرامية إلى إقامة التاريخ على أسس علمية على نحو ما يفعل علماء الطبيعة أو الكيمياء . . .

يرى هرتشو أنه على الرغم من أننا لا يمكننا أن نستخلص من دراسة التاريخ قوانين علمية ثابتة على غرار ما هو كائن في العلوم الطبيعية فإن هذا لا يجوز أن يجرده من صفة العلم وعنده يكفي في إسناد صفة العلم إلى موضوع ما أن يمضي الباحث في دراسته مع سعيه إلى توخي الحقيقة وأن يؤسس بحثه على حكم ناقد طرح منه هوى النفس وباعد نفسه عن كل افتراض سابق. ويضيف أن التاريخ ليس علم تجربة واختبار ولكنه علم نقد وتحقيق وأن أقرب العلوم الطبيعية شبها به هو علم الجيولوجيا فكل من الجيولوجي والمؤرخ يدرس آثار الماضي ومخلفاته لكي يستخلص ما يمكنه استخلاصه عن الماضي والحاضر على السواء. ويزيد عمل المؤرخ عن عمل الجيولوجي من حيث اضطرار الأول إلى ان يدرس ويفسر العامل البشري الارادي الانفعالي حتى يقترب بقدر المستطاع من الحقائق التاريخية. وعلى ذلك نجد التاريخ مزيجاً من العلم والأدب والفن في آن واحد.

وإذا كان علم التاريخ ضرورياً للدراسة الخاصة والعامة ولثقافة الشعوب بعامة فلا بد من بحثه ودرسه وكتابته قبل أن يدرّس في المدارس والمعاهد وقبل أن يقدّم للمختصين وللمثقفين على السواء.

وينبغي أن يتم ذلك بطريقة وافية دقيقة صحيحة بقدر ما في طاقة المؤرخين من جهد وصدق وأمانة وعدل وذكاء وإحساس وفن وذوق، وبقدر ما يتاح لهم من زمن وامكانيات في بلدهم وفي مواطن البحث والدرس في أنحاء الأرض على أن يكون هدفهم الحقيقة التاريخية.

صفات المؤرخ:

وليس كل من يحاول الكتابة في التاريخ يصبح مؤرخاً كما قد يتصور بعض الناس، أو كما يتخيل بعض الكتاب حينما يسطّرون صفحات طويلة عن حوادث

ماضية أو معاصرة ويعتقدون بذلك أنهم يكتبون تاريخاً ما داموا قد أمسكوا بالقلم والقرطاس. . . فلا بد من أن تتوفر في المؤرخ الصفات الضرورية وأن تتحقق له الظروف التي تجعله قادراً على دراسة التاريخ وكتابته.

فمن الصفات الواجب توفرها في المؤرخ «أن يكون محباً للدرس جلداً صبوراً» فلا تمنعه وعورة البحث والمصاعب والعقبات عن مواصلة العمل، ولا توقفه ندرة المصادر ولا يصرفه عن عمله غموض الوقائع والحقائق التاريخية واختلاطها أو اضطرابها. وينبغي عليه أن يقضي الشهور والسنوات وهو يعمل ويرتحل من بلد لآخر في وطنه وفي كل مكان يمكن أن يعثر به على ما يفيده. وينبغي عليه ألا يتسرع أو يقتضب تعجيلاً لنيل منفعة لأن هذا سيكون على حساب العلم والحقيقة التاريخية.

وينبغي على المؤرخ أن يكون أميناً شجاعاً مخلصاً فلا يكذب ولا ينتحل ولا ينافق أصحاب الجاه والسلطان ولا يخفي الوقائع والحقائق التي قد لا يعرفها غيره في بعض الأحيان والتي قد لا ترضيه أو لا ترضي قومه إذ أن لا رقيب عليه غير ضميره. ومن يخرج على ذلك لا يمكن أن يعد مؤرخاً، ولا ريب أن الكشف عن عيوب الماضي وأخطائه تفيد إلى حد كبير في السعي إلى تجنب عوامل الخطأ في الحاضر، وعدم الكشف عنها يعد تضليلاً وبعداً عن التبصر والمصلحة (وقد يكون إخفاء الحقيقة التاريخية عملاً وطنياً في بعض الظروف كما تفعل كل الأمم) ولكن لا بد من ظهور الحقيقة بعد زوال الضرورة التي دعت إلى إخفائها حتى يمكن استخلاص أكبر قسط من الحقيقة التاريخية ولا يمكن أن يكتب التاريخ بغير التوصل إلى الوقائع الصحيحة.

وينبغي على المؤرخ أن يكون بعيداً عن حب الشهرة والظهور ولا يحفل بالكسب والألقاب والجاه والمناصب وأن يكرس نفسه لعمله العلمي في صمت وسكون من دون أن يوزع جهده هنا وهناك ودون أن يقوم بأعمال أخرى، إذ أن الحقيقة العلمية التي قد يكشف عنها تعدل كل ألوان الكسب ـ وصنوف المناصب أو تزيد عنها. وهؤلاء العاكفون المتفرغون للدرس والبحث في كافة العلوم والفنون ومنهم

المؤرخون ـ هم الذين يقـوم على أكتـافهم على نحـو أساسي تقـدم الإنسانيـة وازدهار الحضارة.

ويلزم للمؤرخ أن تتوفر له ملكة النقد فلا يجوز له أن يقبل كل كـلام أو يصدق كل وثيقة أو مصدر بغير الدرس والفحص والاستقراء. فيـأخذ الصـدق أو أقرب مـا يكون إليه ويطرح جانباً ما ليس كذلك وإذا اعوزت المؤرخ ملكة النقد سقطت عنـه صفته وأصبح مجرد شخص يحكي له ما يبلغه على أنه حقيقة واقعة وليس بهذا يدرس أو يكتب التاريخ .

ومن الضروري أن يكـون المؤرخ ذا عقل واع مرتّب ومنظم لكي يسـتطيـع أن يميز بجلاء بين الحوادث وينسق أنـواع الحقائق ويفيـد بها في الـوضع المنـاسب ولكي يكون قادراً على تحديد العلاقة بين حـوادث التاريـخ في الزمـان والمكان ويـربط بينها عـلى اتساق وتـوافق وبغير ذلـك تختلط الحوادث أمـام المؤرخ ويضطرب تفصيـلاتها ويعجز عن الربط بينها ويفقد صفته كمؤرخ.

ومن الصفـات الأساسيـة للمؤرخ عـدم التحيـز ـ فعليـه أن يحـرر نفســه بقـدر المستطاع من الميل أو الاعجاب أو الكراهية لعصر خاص أو لناحية تاريخية معينة وهو بمثابة القاضي الذي لا يكون حكمه أقرب إلى العدل إلا بقـدر المستوى الـذي يصل إليه من البعد عن التميز والهوى.

وينبغي على المؤرخ أن يكون صـاحب إحساس وذوق وعـاطفة وتـسامح وخيـال بالقدر الـذي يتيح لـه أن يدرك آراء غـيره ونوازعـه وبذلـك يمكنه أن يتلمس أخبـار الماضيين أمثال الاسكندر وطارق بن زياد والبرامكة وغيرهم. . . ويحس ما جـاش في صـدورهم من شتى العواطف ويفهم بقـدر المستطاع الـدوافـع التي حـركتهم لاتخـاذ سلوك معين في الزمن الماضي. . . إن آثار الإنسان لتتحدث إلى قلب المؤرخ الجيـد، فيجـد في ثنايـاها صـدى البشر وصدى نفسـه وتتجلى فيـه روح العلم والفن ويبعث التاريخ حياً ويحيا في التاريخ ويعيش للتاريخ .

إذن فما هو الطريق الذي نسلكـه لدراسـة التاريـخ وكتابتـه؟ وما منهـج البحث الواجب اتباعه في دراسة التاريخ وكتابته؟

«منهج البحث التاريخي هو المراحل التي يسير خلالها الباحث حتى يبلغ الحقيقة التاريخية بقدر المستطاع ويقدمها إلى المختصين بخاصة والقراء بعامة». وتتلخص هذه المراحل في تزويد الباحث نفسه بالثقافة اللازمة له ثم اختيار موضوع البحث وجمع الأصول والمصادر وإثبات صحتها وتعيين شخصية المؤلف وتحديد زمان التدوين ومكانه وتحري نصوص الأصول وتحديد العلاقة بينها ونقدها نقداً باطنياً ايجابياً وسلبياً واثبات الحقائق التاريخية وتنظيمها وتركيبها والاجتهاد فيها وتعليلها وإنشاء الصيغة التاريخية ثم عرضها عرضاً تاريخياً معقولاً.

وينبغي أن نلاحظ أنه ليس المقصود بالحقيقة التاريخية الوصول إلى الحقيقة المطلقة، إذ أن هذا أمر غير مستطاع لعوامل مختلفة مثل ضياع الأدلة وانطماس الآثار ومثل الأغراض والمصالح، ومن ذا الذي يمكنه معرفة الحقيقة المطلقة في الماضي أو الحاضر؟

فالحقيقة التي يصل إليها المؤرخ نسبية، وكلما زادت نسبة الصدق فيها اقترب التاريخ من أن يصبح تاريخياً بالمعنى الصحيح في حدود إمكانه.

حينما يعكف المؤرخ على دراسة التاريخ لن يجد الوقائع أو الحوادث ماثلة أمامه وعليه عندئذ أن يتجه إلى دراسة وفحص مخلفات الإنسان وآثاره من كتابات ونقوش ومصنوعات ومنشآت وآثار الإنسان كلها تحمل بين طياتها أسرار الحوادث وخفايا التاريخ وهي تظل صامته لا تبوح بأسرارها إلى أن يتمكن المؤرخ بالدراسة الطويلة وبالتأمل العميق من أن يحملها على النطق وعلى التعبير عن أسرارها. ومن الأمثلة التي تدل على إدراك ما يواجه المؤرخ من الصعوبات أن بعض آثار الإنسان قد تشيد للمبالغة والتعظيم مثل أقواس النصر التي أقامها نابليون في بعض الولايات الألمانية والتي لا تدّل حتماً على أنه أصبح سيد أوروبا على الدوام أو الوسام الذي ضربه تذكاراً لنزوله في انكلترا مع أن ذلك لم يحدث تاريخياً. وأحياناً قد يعتمد المؤرخ على وثائق مزيفة سواء أكان ذلك بقصد الدعاية أم الدفاع عن فكرة معينة أم من أجل الشهرة أم للاختبار والكسب. وعلى ذلك يجب أن تدرس آثار الانسان ومخلفاته بروح النقد والحذر.

تحديد قيمة التاريخ المكتوب:

تتحدد قيمة التاريخ المكتوب بناء على بعض الأسس الجوهرية:

أ - ينبغي فحص نوع المادة التي استقى منها الباحث معلوماته، نقوش، آثار قديمة، معاصرة تثبت صحتها وصحة معلوماتها، أصول ووثائق ومراسلات متخرجة من دور الأرشيف تثبت أنها غير مزيفة وأن معلوماتها، صحيحة لم يسبق نشرها أو على الأقل لم يسبق استخدامها بدرجة كافية، أم أن هذه المادة التي اعتمد عليها الباحث مجرد مراجع ثانوية ليست ذات قيمة علمية.

ب - وتتحدد بناء على قدرة الباحث على الدرس والبحث وقدرته على نقد ما تحت يده من الأصول والمصادر والمراجع وطريقته في استخلاص الحقائق وتنظيمها وتفسيرها وعرضها ويختلف الباحثون في النقد وفي استخلاص الحقائق بحسب اختلافهم في الفهم والتفسير والاستنباط وأحياناً تواجههم فيها غوامض وفجوات وأحياناً يختلف الباحثون في تقدير معنى الحوادث وبذلك تأتي كتاباتهم متفاوتة (مختلفة على أن ذلك كله يقدم للمؤرخ آراء ووجهات نظر مختلفة متفاوتة عن عصر وعن ناحية معينة ولا يمكن أحدها أن يحتكر صفة الحقيقة وهي كلها تعطي للتاريخ الحركة والحياة وبالعكس عدم الاختلاف يسبب الجمود والركود في دراسة التاريخ.

ج - وتتحدد القيمة بناء على بعد الباحث عن التحيز والأهواء ومطابقته للواقع بقدر المستطاع ثقافة الباحث وإلمامه بطريقة البحث التاريخي وبناء على استعداده الشخصي وملكاته.

* * *

العلوم المساعدة لدراسة التاريخ

المقبل على دراسة التاريخ وكتابته ينبغي أن يعلم من أول الأمر أنه مقبل على عمل شاق يتطلب الجهد والتضحية والصبر الطويل. وأنه تلزمه دراسة عميقة وتحصيل جدي متنوع، فمن الضروري للمؤرخ أن يكون واسع الثقافة عارفاً بالعلوم المتصلة بدراسة التاريخ وكتابته ويمكن أن تسمى هذه العلوم بالعلوم المساعدة أو الموصلة. وتختلف هذه العلوم وتتفاوت بالنسبة لدارس التاريخ - باختلاف العصر أو الناحية التي يرغب في دراستها والكتابة عنها. فالعلوم المساعدة اللازمة لدراسة تاريخ اليونان القديم تختلف عن العلوم المساعدة الضرورية لدراسة تاريخ عصر النهضة أو تاريخ الثورة الفرنسية..

اللغات

اللغات من أهم العلوم المساعدة التي ينبغي أن يتزود فيها الباحث في التاريخ، فلا بد أولاً من معرفة اللغة الأصلية الخاصة بالموضوع التاريخي المراد بحثه والكتابة عنه لأن الترجمات التي تكفي لتحصيل الثقافة العامة لا تفي حاجة المؤرخ للتعمق في الناحية التي يريد أن يتناولها، وكلما تعددت اللغات الأصلية القديمة والحديثة التي يلم بها الباحث اتسع أمامه أفق البحث والاستقصاء فعليه دراسة ما يلزمه منها مهما كانت قديمة أو صعبة أو نادرة حتى يستطيع الرجوع إلى المصادر والأصول الأولى وهذه كلها أدوات أساسية لا يمكن بغيرها السير قدماً في سبيل البحث التاريخي العلمي.

وكذلك ينبغي على الباحث في التاريخ أن يلم بلغة أو أكثر من اللغات

الأوروبية الشائعة الاستعمال كالانكليزية والفرنسية والالمانية والايطالية والاسبانية، وهذه لغات غنية بتراثها الأدبي والتاريخي فلا يجوز أن يفوت المؤرخ الثمرات التاريخية التي تنتظمها هذه اللغات.

فقه اللغة

وفقه اللغة (Philologie) من العلوم المساعدة الضرورية لدراسة فروع كثيرة من التاريخ. وكلما بعد العصر الذي هو موضوع الدرس ازدادت أهمية فقه اللغة إذ لا بد لفهم النصوص التاريخية من معرفة لغة ذلك العصر التاريخي المعين. وليست اللغة علامات جبرية أو أرقام حسابية تستخدم كما في العلوم الطبيعية للدلالة على معان وكميات محددة. ولكن اللغة كائن حي ينمو ويتطور ويتغير تبعاً لظروف المكان والزمان ولتغيير الانسان واختلاط الثقافات. وفي بعض الأحيان قد يدل اللفظ اللغوي على معنى محدد تماماً. كما يمكن أن يدل اللفظ اللغوي على معان نسبية أو متغيرة أو متضادة، وقد تدل كلمة واحدة على معان متفاوتة أو مختلفة باختلاف استخدامها عند كاتب بعينه. وتبدو هذه الظاهرة شديدة الأهمية. في دراسة التاريخ. ولذلك لا بد من معرفة اللغة التي يقرأ فيها دارس التاريخ، فضلاً عن الدراسة بما نال ألفاظها من المعاني المتفاوتة حتى لا يفسر ما يقرأ على غير حقيقته.

علم قراءة الخطوط

وعلم قراءة الخطوط (Paléographie) من العلوم الأساسية لدراسة نواح كثيرة من التاريخ منذ أقدم العصور حتى أزمان متأخرة. وتوجد أنواع مختلفة من الخطوط الشرقية تبقى كالطلاسم حتى يتعلمها الباحث ويتدرب على قراءتها. ودراسة هذه الخطوط تجنبه الوقوع في كثير من الخطأ. وتتضح أهمية هذه الدراسة في فروع عديدة مثل تاريخ مصر القديم والعراق وبلاد اليونان...

لقد نمت الخطوط العربية وتطورت وكتبت بأشكال مختلفة منها الطومار والنسخي والرقعي والثلث والكوفي والفارسي والمغربي والغبار. وعندما كانت اللغة التركية تكتب بالحروف العربية كتبت الوثائق العثمانية بعدة خطوط مثل الخط الديواني وخط

القيرمة وتستلزم قراءة هذين الخطين تعلياً خاصاً. وهذا الأخير خط معقد كثير الزوايا والثنايا ويمكن أن تكتب به معلومات كثيرة في حيز ضيق فضلاً عن الأرقام الخاصة به.

ونجد كذلك الخطوط الأوروبية قد نمت وتطورت واختلفت من عصر إلى آخر وطرأت على كتابتها تغييرات مستمرة على الحروف الصغيرة والكبيرة ونشأت خطوط خاصة في أوقات معينة ووجدت اختصارات لبعض الألفاظ مثل كتابة الجزء الأول من الكلمة أو من أجزائها وأحياناً وضعت فوق الحروف علامات للدلالة على كلمة ما. فلا بد من دراسة الخطوط اللازمة للباحث في التاريخ حتى يمكنه الرجوع إلى الوثائق التي دونت بها.

وتوجد أحياناً وثائق كتبها سفراء الدول إلى حكوماتهم بالأرقام (الشيفرة) وذلك لإخفاء مضمونها وحفظ الأسرار التي في طيها فينبغي أن يلم دارس التاريخ بالطريقة التي تمكنه من حلّ رموز هذه الأرقام بواسطة المفتاح الخاص بها إن وجد في دار المحفوظات.

علم الوثائق

وكذلك علم الوثائق (Diplomatique) من العلوم المساعدة لدراسة التاريخ. والوثائق في المعنى العام تدّل على كل الأصول التي تحتوي على معلومات تاريخية دون أن ينحصر ذلك فيا دون منها على الورق. ولكنها في المعنى الدقيق الذي اصطلح عليه الباحثون في التاريخ هي الكتابات الرسمية أو شبه الرسمية مثل الأوامر والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات والمراسلات السياسية والكتابات التي تتناول مسائل الاقتصاد أو التجارة أو عادات الشعوب ونظمهم وتقاليدهم وما يصيبهم من القوة والضعف، أو المشروعات أو المقترحات التي تصدر عن المسؤولين في الدولة أو المذكرات الشخصية أو اليوميات. لذلك ينبغي على دارس التاريخ أن يتعلم الاسلوب والمصطلحات الخاصة بوثائق العصر الذي يعنيه.

ولا بد له من أن يعرف نوع المواد المستعملة في الكتابة وتركيبه والأقلام التي

كتب بها وأنواع الورق المستعمل وخصائصه مثل العلامات المائية والألياف التي تتضح عند تعرض الورق للضوء. وتستخدم بعض الوسائل العلمية لفحص الخط والحبر والورق، فبواسطة بعض العدسات المكبرة الخاصة وبواسطة المجهر يمكن تحديد ضغط القلم وميل الكتابة والصفات الخاصة بالكاتب وطريقة كتابته لبعض الحروف ولون الحبر. وكذلك يمكن بواسطة المجهر والتحليل الكيمائي معرفة عمر الورق. وأحياناً يمكن الاستعانة ببعض أنواع الأشعة الحمراء والبنفسجية لإظهار الخطوط غير الواضحة أو المطموسة أو المغيرة عمداً. كل هذه المعلومات الجوهرية تساعد الباحث على التثبت من صحة الوثائق التي تقع تحت يده أو بطلانها.

ويتصل بدراسة الوثائق دراسة الاختام التي تمهر بها وهي ذات أنواع وأشكال مختلفة وقد شاع استخدام أختام الشمع منذ أزمان بعيدة ولا تزال مستخدمة حتى اليوم. ووجدت الأختام المعدنية من الرصاص والذهب. ولقد تعددت أشكالها فمنها المستدير ومنها البيضي ومنها ما له شكل المثلث أو القلب أو الصليب. . . ومعرفة أنواع الأختام تفيد الباحث في التثبت من صحة الوثائق التي يقوم بدراستها.

ومن العلوم المساعدة في دراسة التاريخ علم الرنوك وهي العلامات المميزة أو السفر التي تظهر على الأختام أو الدروع أو ملابس النبلاء والجند أو على الأعلام. . . ومن هذه العلامات نجد الكأس والسيف والدواة والنسر والهلال والصليب وصور الحيوانات كالأسد والنمر وصور الأزهار.

إن معرفة الباحث في التاريخ بهذه الرنوك تجعله قادراً على إثبات صحة ما يقع تحت يده من الدروع أو الأسلحة أو الوثائق. . . وفي الوثائق مثلاً قد يمحى الإمضاء أو التاريخ، وفي هذه الحال تساعد العلامة الواضحة على الختم - إن وجدت - في التعرف على حقيقة الأشياء.

علم النميات

وهو علم النقود والمسكوكات ومن العلوم المهمة في دراسة نواحٍ من التاريخ. . فالعملة والأوسمة بما تحمله من صور الآلهة والملوك والأمراء وأسمائهم وذكرى

الحوادث التاريخية وسنوات ضربها تقدم للباحثين مادة تاريخية قيمة بالنسبة للتاريخ. فالعملة اليونانية مثلاً تكشف عن كثير من الحقائق في تاريخ الجماعات السياسية التي كانت ذات كيان خاص مكنها من أن تسك هذه العملة، ولم يعرف وجود بعض الجماعات إلا من طريق عملتها التي حفظها التاريخ من الضياع. وتساعد العملة في دراسة تاريخ الأساطير والعبادات والفنون والعلاقات السياسية ونشاط التجارة أو فتورها.

الجغرافيا

والجغرافية من العلوم المساعدة الضرورية لدراسة التاريخ والارتباط وثيق بين التاريخ والجغرافية فالأرض هي المسرح الذي حدثت عليه وقائع التاريخ وهي ذات أثر كبير في توجيه مصائر النوع الإنساني، فهي التي أطعمت الإنسان وأنشأته وعينت واجباته وأوجدت المصاعب والعقبات الطبيعية التي تتخذ قريحته للتغلب عليها وللتأثير بدوره في البيئة التي يعيش فيها، العمل على استغلالها. وللظواهر الجغرافية المختلفة أثر كبير في الانسان وبالتالي في التاريخ وذلك تبعاً لنوع تفاعله مع بيئة ومواجهته لظروفها. ومما يوضح لنا أثر الجغرافية في التاريخ ما نلاحظه من تدخلها أحياناً تدخلاً حاسماً في تغيير مجرى التاريخ، فمثلاً عاق البحر تقدم تيمورلنك عن العبور إلى أوروبا بعد أن هزم بايزيد الأول في معركة أنقره سنة ١٤٠٢ وبذلك لم يتمكن من القضاء على الدولة العثمانية الناشئة فاستعادت مكانتها بعد قليل. وساعدت العواصف والأنواء الأسطول الانكليزي في التغلب على الأرمادا الاسبانية عام ١٥٨٨ مما أدى إلى هبوط اسبانيا وارتفاع شأن انكلترا...

الاقتصاد

والاقتصاد من العلوم الأساسية التي يساعد الإلمام بها على دراسة التاريخ إذ أن العوامل الاقتصادية ذات أثر فعال في سير التاريخ. فالثروة الطبيعية في بلد ما تحدد نوع الانتاج الزراعي والصناعي ونوع التبادل التجاري ومدى نشاطه. وطريقة توزيع الثروة الطبيعية أو الأموال ومدى تركزها ومستوى توزعها يؤثر في السياسة الداخلية

لدولة ما ويؤثر في نظام الحكم بها وفي مستوى الرخاء والفقر وفي حياة الشعب وفي علاقة طوائفه بعضها ببعض ويؤثر في مستوى العمران ونهوض الحضارة أو تدهورها. وتؤثر الظروف الاقتصادية في علاقة الدولة بالعالم الخارجي وكذلك في مستوى قوتها العسكرية ومركزها في المجتمع الدولي. لذلك يجب على الباحث أن يلم بتاريخ الحركات الاقتصادية ويدرس الأحوال الاقتصادية للعصر أو الناحية التاريخية التي يتناولها بالدراسة ويرغب في الكتابة بها.

أ ـ مقدمة:

تعني كلمة «اقتصاد» «Economy» ما ينتج الانسان من سلع، وكيفية تبادلها واستهلاكها[1]. والاقتصاد هو حالة تطور مجتمع ما، من حالة بدائية إلى حضارية أرقى، وبهذا يأخذ المجتمع الاقتصادي بالنمو تدريجياً، حتى أصبح على ما نحن عليه اليوم من تطور عمراني، وصناعي، وتجاري وثقافي.

ب ـ مراحل التطور الاقتصادي:.

يعكس التطور الاقتصادي في العالم حركة التاريخ الانساني منذ بداية مراحل المجتمع البدائي، حتى المجتمع المعاصر، حيث عبر المراحل التالية:

١ ـ المرحلة المتوحشة (مرحلة الصيد واكتشاف الانسان للنار).

٢ ـ المرحلة البربرية (مرحلة الزراعة وتربية الحيوانات).

٣ ـ مرحلة بداية الحضارات (مرحلة التخصص، وتقسيم العمل، وظهور مجالات جديدة للنشاط الاقتصادي)[2].

وهذه المجالات كانت سبباً لبدء تحول المجتمع ليس اقتصادياً فحسب، بل واجتماعياً وسياسياً بحيث انعكست على مسار هذا المجتمع، فقد بدأت معها مسيرة

---

(١) د. محمد محمود الصياد: «مقدمة في الجغرافية الاقتصادية»، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٠، ص ٨.

(٢) د. يونس البطريق: «الأحداث الرئيسية في التطور الاقتصادي»، ١٩٨٥، ص ٧.

التحـول من سلطة العشيرة إلى سلطة الـدولة، ومن نـظام العمل المشـترك إلى نـظام (الرق) للقيام بأعمال الزراعة نتيجة ارتفاع الانتاج. حيث نتج عن هـذا النظام قيـام حروب عديدة بهدف استرقاق العدو المنهزم، أبرزها حروب وفتوحـات الامبراطـورية الرومانية، والتي حملت معها بزور تفسخ واضمحلال المجتمع الروماني، وذلك نتيجة ثورات الرقيق والعامة ضد طبقة النبلاء، مما أدى إلى عجز الامبراطورية عن الحصول عـلى المزيـد من (الرقيق) ففقـدت بذلـك مقومـات ازدهارهـا، واجتاحتهـا الأزمات السياسية والاقتصـادية، بحيث انقسمت هـذه الامبراطـورية إلى شـطرين، غـربي ـ وشرقي. واستمرت عوامـل الاضمحلال تـلاحقهما إلى أن سقـطت الامـبراطـوريـة الرومانية (الغربية) في القرن الخـامس (م) على يـد البربـر، وتقلصت الامبراطـورية البيزنطية (الشرقية) في القرن الثامن (م) نتيجـة الفتوحـات الاسلاميـة التي أحاطت بها، وقطعت صلاتها التجارية بالعالم، وأضعفت اقتصادياتها المعتمدة على الرقيق، مما أدى إلى الاجهاز على نظام الرق الذي فقد مبررات بقائه.

وبسقوط الامبراطورية الرومانية انتهت حقبة الحضـارات القديمـة، وانتهى معها نظام الرق الذي ساد أوروبا فترة طويلة، وكان خلالها عماد الانتاج الزراعي.

وظهرت ملكيات الأراضي الـواسعة، وظهـر معها نـظام الاقطاع، حيث سيـطر النبلاء الذين استحوذوا على الأراضي الزراعية، وفرضوا حمايتهم على عـمال الزراعـة وصغـار الملاّك الـزراعيين، بعـد أن حصلوا من الملك على الكثـير من الامتيـازات، نتيجة لتضاؤل نفوذه بدءاً من القرن السادس (م).

وانتشرت في أوروبا الاقطاعيات الكبيرة في المناطق الريفيـة، وأقيمت مجتمعاتهـا على أساس (التبعية المطلقة) التي تربط السكان المزارعين بملاكي الأراضي (النبلاء).

أما في المدن، فقد استمرَّ النشاط التقليدي المحـدود في مجال التجـارة والحرف، بعيـداً عن النفوذ الاقـطاعي الـذي اقتصرت سيـطرتـه عـلى الـريـف، إلى أن واتتهـا الفرصة واحتلت الطبقة البورجوازية التي نشأت فيها قمة النشاط الاقتصادي والنفوذ السياسي.

دور الرأسمالية وتطورها في أوروبا:

أدى كل من انتقال النظام الزراعي الاقطاعي من الاقتصاد (العيني) إلى الاقتصاد (النقدي)، وانتشار نظام الطوائف ثم اضمحلاله، إلى ايجاد البذور الأولى للرأسمالية.

«فقد أدى اتجاه الانتاج نحو السوق إلى نشأة علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة سيطر عليها رأس المال. فتولد التمييز الاجتماعي بين الفلاحين في الريف وأرباب الحرف في المدن»[1].

أما العوامل التي مهدت للتحول الرأسمالي في أوروبا فهي:

١ ـ النمو السكاني في المدن.
٢ ـ استقلال المدن الرئيسية.
٣ ـ الحركات القومية.
٤ ـ ازدهار حركات الكشوف البحرية.
٥ ـ النهضة العلمية والفكرية والاصلاح الديني.
٦ ـ اتساع نطاق السوق وزيادة أهمية النقود.

ونتج عن ذلك، ظهور رأسمالية تجارية، ثم رأسمالية صناعية. بحيث أخذت الشركات المساهمة التجارية تتأسس من أصحاب رؤوس الأموال (شركة الهند الشرقية، ١٦٠٠ م) وأدى ذلك إلى ظهور التأمين البحري في القرن الرابع عشر.

وقامت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر مجموعة من المفكرين والمثقفين وعلى رأسهم الفرنسي «كسناي» (١٦٩٤ ـ ١٧٧٤) و«آدم سميث» (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠) في انكلترا، بعملية انتقاد واسعة على سياسة التجاريين في تسيير اقتصاديات الدولة.

وولدت على أيدي هؤلاء «مدرسة الاقتصاد السياسي» وغايتها إخضاع الوقائع

---

(١) د. يونس البطريق: «الأحداث الرئيسية في التطور الاقتصادي»، ص ٩.

الاقتصادية للمراقبة بغية الوصول إلى قوانين عامة صالحة لكل الأزمنة والأمكنة متأثرين في ذلك بنهضة العلوم.

وما إن حل القرن التاسع عشر حتى تراجعت هذه المدرسة ليحل مكانها «التاريخ الاقتصادي».

وتعود أسباب ذلك إلى الدور الذي مثله الاقتصاد في تحقيق الوحدة الالمانية عام ١٨٣٨ م (الزلفرين - الاتحاد الجمركي) والوحدة السياسية عام ١٨٧٠ م من جهة، ومهاجمة المفكرين الاقتصاديين الوحدويين الألمان للمدرسة السابقة، معتبرين أن ثمة أسباباً أخرى غير الطمع تفعل فعلها في النشاط الاقتصادي كمصلحة الأمة مثلاً. ا

لذلك أصبح من الضروري الكشف في كل حقبة وبلد ونظام اقتصادي عن الظروف المتعلقة بالسياسة وبالدين، وأشكال الاقتصاد، ونفسية الانسان التي تختلف باختلاف الزمان والمكان»[1].

«وهذا البعد التاريخي للاقتصاد سيدفع ببعض المؤرخين إلى جعل الاقتصاد تاريخاً ينهج نهج العلم»[2].

ج - أثر العوامل الاقتصادية في التاريخ خلال القرن الثامن عشر:

أ - أثر الانقلاب الصناعي:

يعتبر المؤرخون النصف الثاني من القرن الثامن عشر بداية الانقلاب الصناعي في أوروبا، أو ما عرف بـ «الثورة الصناعية»، وبدأ هذا الانقلاب يؤثر في المسلكية الانتاجية وفي الحياة أو البيئة الاجتماعية، مثلاً:

- بدأت الآلة تحل محل الأيدي العاملة، فانتشرت البطالة في البلاد وازدادت حالة البؤس والفقر.

---

(١) د. الياس القطار: «مدخل إلى علم التاريخ».
(٢) نفس المصدر السابق.

- أخذت «الثروات» من الناتج الصناعي تتجمع لدى شرعية ضيقة من المجتمع.

من هنا تنبّه علماء التاريخ والاجتماع إلى أثر العوامل الاقتصادية في سير التاريخ.

ب - أبرز العلماء والمؤرخين الذين اهتموا بالتحليل الاقتصادي خلال القرن الثامن عشر:

١ - العالم الاقتصادي الانكليزي توماس مالتوس (MALTOUS) (١٧٦٦ - ١٨٣٤).

٢ - دانيال ريكارد (١٧٧٢ - ١٨٢٣): باحث اقتصادي انكليزي.

٣ - كارل ماركس (MARX): فيلسوف الشيوعية (١٨١٨ - ١٨٨٣).

● **نظرة موجزة إلى موقف هؤلاء العلماء من الحالة الاقتصادية في مجتمعهم إبان الثورة الصناعية:**

١ - مالتوس: كان متشائماً، لم يرَ إلا البؤس، فالبشر في ازدياد أكثر من ازدياد أسباب الحياة، فاقترح تأخير الزواج وتحديد النسل.

٢ - ريكارد: اهتم بالجانب الاقتصادي وأثره على المجتمع وتكلم عن تضخم العملة والأجور والضرائب.

٣ - كارل ماركس: «إقترن اسمه بالتقليل الاقتصادي، ورأى أن الشرائع وأشكال الحكم ليست مظاهر متفرقة متميزة، ولا هي مظاهر لنزعات النفس الإنسانية. ولكنها تنبت من جذور عميقة للأحوال الاقتصادية في البيئة الاجتماعية. ثم رأى أن الانتاج والتبادل والنظام الاقتصادي الاجتماعي الناتج منهما كانت في كل زمن هي الأسس التي قام عليها التاريخ السياسي والفكري. ورأى ماركس أن الانقلابات الاجتماعية والثورات السياسية كانت دائماً نتيجة للتغيرات التي طرأت على نظامي الانتاج والتبادل. والمجتمع ينتقل (ضرورة) من الرأسمالية إلى الاشتراكية (الاجتماعية) لا طبقات فيها، ثم إلى اشتراكية مطلقة (لا دولة فيها)، هذه الاشتراكية

المطلقة ستكون الدور النهائي للمجتمع الـذي سيعيش في رفاهية عامة»[1]. ورجع ماركس إلى الماضي فرأى أن التاريخ كله قصة للكفاح بين الطبقات (السادة والعبيد) بين شيوخ الصناعات والتجارات وبين العمال والمياومين. وكانت نتيجة هذا الكفاح أحياناً اصلاحاً جزئياً وأحياناً أخرى كلياً.

د ـ علاقة التاريخ بالاقتصاد:

نستدل مما ورد من تحليل وتعليل ما للاقتصاد من أهمية في تسيير التاريخ، بحيث أنه لا يمكن اطلاقاً تحليل أي حدث تاريخي أو أية ظاهرة تاريخية، أو ثقافية، أو اجتماعية، أو دينية، والكشف عن حقيقته، دون الرجوع إلى العوامل الاقتصادية.

ومن هنا، عند الوقوف على مسار، أوتركيب الشعوب، على الباحث أن يكون ملماً بالعلوم الاقتصادية لأنها تؤدي إلى فهم أفضل، لتحديد نوع الحكم، ومستوى الرخاء، والعلاقة القائمة بين التجمّعات السكانية، وتحديد السياسة الداخلية والخارجية لنظم الحكم. لأنه غالباً ما كانت الأسباب الاقتصادية هي طليعة العوامل التي تدفع الشعوب والحكومات إلى الحروب والغزوات والهيمنة على أنواعها.

من كل ما ورد، من عوامل ومؤثرات وتعليل اقتصادي للتاريخ، يُحتّم ضرورةً، قيام توجيه حسيّ إلى التخصص في التاريخ الاقتصادي الذي أصبح أحد أبرز فروع الأبحاث في يومنا الحاضر.

علم الاجتماع

أ ـ تعريف ووظائف علم الاجتماع:

علم الاجتماع هو علم دراسة الانسان والمجتمع دراسة علمية تعتمد على المنهج العلمي وما يقتضيه هذا المنهج من أسس وقواعد وأساليب في البحث. فهو يدرس

---

(١) د. عمر فروخ: «محاضرات في تعليل التاريخ» ١٩٧٠، ص ٢٤.

المجتمع ككل في ثباته وتغيره ويدرس الانسان من خلال علاقته بالمجتمع . وإذا كان كل علم من العلوم الإنسانية يدرس جانباً من الإنسان والمجتمع فإن علم الاجتماع يدرس حصاد تفاعل العلاقات بين هذه الجوانب من ناحية وبينها وبين الإنسان من ناحية أخرى، فعلم الاجتماع يستفيد من دراسة هذه النواحي ونتائج دراستها مما يساعد في النهاية على إقامة وحدة فكرية شاملة حول الإنسان والمجتمع ماضياً وحاضراً وتوجهاً نحو مستقبل مفقود ومرغوب فيه .

على هذا فيكون لعلم الاجتماع وظيفتين أساسيتين هما :

١ ـ وظيفة علمية تعني بتطوير العلم والنقد الذاتي لمختلف الجهود التي بذلت على الصعيدين النظري والمنهجي بغية الوصول بالعلم إلى درجة أكبر من الكفاءة والدقة لتطوير القوانين الاجتماعية وتوظيفها في أوضاع أفضل تمكن من التنبؤ بمسار المجتمع الانساني وبنائه .

٢ ـ وظيفة مجتمعية وهي تعني الأدوار التي يقوم بها العلم لمجتمع معين متدرجاً في العطاء حتى الوصول إلى المجتمع الانساني ككل .

هذا هو التعريف العام والوظائف العامة لعلم الاجتماع من خلال النظريات التي وضعها علماء الاجتماع ، فمن الذي طرق هذا المضمار؟

على الصعيد الاسلامي فلقد كان أول من تعرض لهذا الموضوع هو ابن خلدون في مقدمته حيث كان أول من نادى بضرورة إنشاء علم العمران البشري وهذا العمران لديه يعني الاجتماع الانساني وظاهراته، فهو لم يدرس الاجتماع الانساني إلا بقصد ما يلحقه من العوارض والأحوال واحدة بعد أخرى. لقد تطلع إلى المجتمع من خلال الطفولة والشباب والهرم كما الدولة أيضاً، وأشبع هذا الموضوع اشباعاً يكاد يكون متكاملاً بالنسبة إلى غيره من الذين أتوا بعده كـ أوغسة كونت واميل دوركايم وكارل ماركس وغيرهم ممن طرق هذا الموضوع كل حسب نظرته التي ظلت قاصرة عما جاء به شيخ علم الاجتماع (ابن خلدون)، وإن كان الكل تقريباً يتفقون على أن علم الاجتماع هو البحث بطبائع المجتمع وتطوره مع الأخذ بعين الاعتبار تصنيف كل واحد منهم لهذا العلم في درجة معينة من العلوم فكونه يضعه في المرتبة

الخامسة أو السادسة بعد العلوم الأخرى ويقوم عنده على دعائم الفلسفة الوضعية التي تنظر إلى جميع الظاهرات على أنها خاضعة لقوانين طبيعية لا تتغير.

بينها يعتمد كارل ماركس على المادية والمنطق في حلوله فيرى أن القضية المادية التي تتخذ نقطة بداية في نظرية تقرر أولاً واقعة تاريخية تكشف الطابع المادي للنظام الاجتماعي السائد الذي يقوم فيه اقتصاد غير موجه بالتشريع لكل العلاقات الانسانية والحل يراه ماركس بالثورة.

أما اميل دوركايم فقد كان علم الاجتماع عنده يعتمد على المنطق والفلسفة والطريقة العلمية التي تستقرىء الحوادث. وقد اشتهر دوركايم بأنه يطرح دراسة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء خارجية بالنسبة إلى شعور الأفراد. . .

أما علم الاجتماع في القرآن الكريم فيتجلى في عرض الحالة الاجتماعية لكثير من الشعوب التي سبقت ظهور النبي محمد «ﷺ» مع وضع الحلول للمعاصي التي ارتكبتها هذه الشعوب لافتاً النظر إلى ما تورث هذه الأعمال المخلة إذا ما مارستها الشعوب اللاحقة. إنها دراسة اجتماعية رمزية بالمفهوم الظاهري ولكنها ردعية بالمفهوم الباطني. . . ولا يسعنا أن نمر على الأحاديث النبوية وأحاديث الأئمة أيضاً دون أن نلفت النظر إلى الكثير من القوانين الاجتماعية التي مرت على أساس خلقي تربوي ولكنها ضمن المعطيات والتعريفات التي أشرنا إليها تصب في مصب العلوم الاجتماعية وخاصة (علم الاجتماع).

ب ـ الخلاصة: نقاط الالتقاء والخلاف بين التاريخ وعلم الاجتماع:

وبعد أن عرضنا للتاريخ ولعلم الاجتماع لا بد من المقارنة بين ما يلتقي عليه هذين العلمين وما يختلفان فيه:

١ ـ إن التاريخ والعلوم الاجتماعية نوع من الدراسة التاريخية.

٢ ـ المؤرخ غالباً ما يقدم مادة يستعين بها عالم الاجتماع.

٣ ـ يستفيد المؤرخ من علم الاجتماع كما يستفيد من الفلسفة التي كان يستمد منها المفاهيم والأفكار العامة وأصبحت الآن تؤخذ من علم الاجتماع.

٤ ـ كل من التاريخ الحديث وعلم الإجتماع الحديث يتأثران على وجه الشبه بفلسفة التاريخ التي تؤكد للمؤرخ تصور المراحل التاريخية وتمنحه أفكاراً نظرية لم تكن موجودة في أعمال المؤرخين الحوليين والاخباريين القدامى، كما أنها زودت علم الاجتماع بفكرة النماذج التاريخية للمجتمع.

٥ ـ على هذا فإن التاريخ الحديث وعلم الاجتماع الحديث يستخدمان نفس الإطار المرجعي الرسمي في دراسة نماذج المجتمع. وقد نستطيع القول في هذه الأوجه التي يلتقي فيها التاريخ بعلم الاجتماع ما قاله أحد المفكرين جورج هورد: «إن التاريخ هو علم الاجتماع الماضي وعلم الاجتماع هو تاريخ الحاضر».

أما وجه الخلاف بين علم التاريخ وعلم الاجتماع فينحصر باختلاف واهٍ لا يعدو حيزاً غير منظور حسب قول تروفر روبر: «إن المؤرخ يهتم بالتفاعل بين الشخصية والقوى الاجتماعية العامة، بينما يعنى عالم الاجتماع عناية واضحة بهذه القوى الاجتماعية ذاتها».

الأدب

والأدب وثيق الصلة بالتاريخ فهو مرآة العصر وهو تعبير عن أفكار الانسان وعواطفه يفصح عن دخائل البشر ويصور أحلامهم وأمانيهم ويرسم نواحي مختلفة من حياتهم ومن حياة الأفراد والجماعات ومن حياة المدينة والريف ومن العلم والفن والحرب والسلام . . .

ومن كل ما يقع تحت يد الانسان ويدخل في نطاق إدراكه أو تصوره. ودراسة الأدب بصفة عامة توسع عقل الانسان وتصقل نفسه وتجعله أقدر على الفهم والاستيعاب. ولا بد للراغب في كتابة التاريخ من أن يتذوق الشعر لكي يفهم ملكة الخلق والابتكار ويلزمه أن يقرأ شيئاً من القصص الأدبي لكي يتعلم فن عرض الموضوع وإبراز الحوادث المهمة وبحث الشخصيات الأساسية والثانوية ووضع التفاصيل والجزئيات في المكان الملائم وأحكام الإطار العام للموضوع الذي يدرسه

وإثارة انتباه القارىء وجعله قادراً على استيعاب وتذوق ما يقدم إليه ويحسن بدراس التاريخ كذلك أن يلم بشيء من مذاهب النقد الأدبي إذ أن دراسة حياة الأدباء وتحليل آثارهم وتذوقها ونقدها من ناحية اللفظ والموضوع والمعنى تقدم للمؤرخ قيمة تعينه في دراسته التاريخية.

والإلمام بنواح من فنون الرسم والتصوير والنحت والعمارة الخاصة بعصر ما تساعد على فهم تاريخه. وهذه الفنون مرآة للعصر تعكس صوراً دقيقة من حضارات ذلك العصر وتبين كثيراً من خفايا أهله ومن حياتهم ومن تقاليدهم ونظمهم وأحلامهم وأمانيهم.

والموسيقى وما يرتبط بها من فنون المسرح والرقص التي تعد كذلك من المرايا الصادقة التي تعكس أو تكشف عن كثير من الوقائع والحقائق الخاصة بعصور التاريخ والتي لا تكفي الكتابات التاريخية أو الأدبية أو الوصفية في التعبير عنها.

ومن النواحي المهمة لمن يرغب في دراسة التاريخ وكتابته أن يعرف صورة عامة عما عرفه العالم عن التاريخ، فينبغي عليه أن يقرأ مختارات من بعض آثار السابقين القدماء (المصادر) منهم والمحدثين (المراجع) مثل هيرودوس وتوسيديدس وبوليب والطبري وابن خلدون وغيرهم... وعليه أن يقرأ شيئاً من المؤلفات الحديثة في تاريخ العالم ثم يتزود من القراءة عن العصر أو الناحية التي يرغب في دراستها. وبذلك يلم بثقافة تاريخية كما يعرف الطرق المختلفة التي اتبعها المؤرخون في كتاباتهم ويتبين خصائصهم ومزاياهم وعيوبهم ويفيد بكل هذا فوائد عظيمة النفع.

ومن المفيد أن يلم الباحث في التاريخ بطائفة من العلوم المساعدة، فيلزمه أن يدرس شيئاً من المنطق الذي يفيده في بنائه التاريخي. وكذلك يفيده الإلمام بتقسيم العلوم في أن يفهم موضع التاريخ من سائر العلوم. كما ينبغي عليه أن يدرس أشياء من فلسفة التاريخ وآراء المفكرين فيه. وهو في حاجة كذلك إلى أن يعرف أشياء من علم الآثار ومن علم الأجناس ومن علم الاجتماع ومن علم النفس ومن القانون ومن النظريات السياسية ومن علم الإحصاء ومن الرياضة أو الفلك والنبات أو الحيوان... إذا ما عرضت له نواح من هذه المسائل.

وعلى الباحث ألّا يكتفي بتحصيل ثقافة من الكتب فحسب دون دراسته وخبرته بالحياة . . . . وأن الخبرة التي يكتسبها الباحث بالملاحظة والممارسة العملية من شأنها أن تجعله أقدر على فهم أعمال الانسان في الزمن الماضي وتقدير الظروف التي أحاطت به والتي أدّت إلى اتخاذ مسالك معينة في مواجهة تيارات أو مؤثرات محددة .

ومن الأمور الأساسية للباحث ألا يلتزم حدود بلده بل عليه أن يسافر داخل البلاد وخارجها في سبيل البحث التاريخي في حد ذاته، ثم لكي يرى آفاقاً جديدة ويكتسب خبرة بأقوام وبيئات مختلفة .

قد يبدو من العسير جمع هذه الثقافة المنوعة ولكن روح العلم الصحيح لا تعرف العقبات. والاخلاص والصبر يبلغان بالباحث في التاريخ إلى غرضه في أغلب الأحيان .

السياسة

ننتقل الآن إلى عرض آخر وموضوعه التاريخ والسياسة وترابط أو اندماج هذين المفهومين بعضهما ببعض، وذلك لنتبين مدى ارتباط التاريخ بالسياسة، وعلاقة السياسة بالتاريخ من جهة، ومن جهة أخرى تفاعل وتمازج التاريخ والسياسة ومدى تأثيرهما على مجريات الأحداث، ومدى تطابق هذا التأثير في تحليل وتعليل هذين المفهومين، ليكون الدرس الوحيد الذي يضعه المؤرخ والسياسي نصب عينيه وفي آن واحد .

إن التاريخ هو مدونة الأمم وصدى حضارتها. فحيث تزدهر الحضارة، وحيث يقوم المجتمع السياسي المنتظم، وتتكاثر الأحداث ومعظم الوقائع، تغدو الحاجة إلى معرفتها والإلمام بها وتبين صورها، مدعاة لتدوينها سواء جاء هذا التدوين على الحجر أو الورق[1] .

---

(١) حسين فوزي النجار: مرجع سابق، ص ١٨ .

وهو ـ أي التاريخ ـ وإن كان أحداثاً أو وقائع عبرت، إلا أن غايته هي جلاء الماضي والكشف عن حقيقته. ولا نسى ذلك ما لم ينفذ المؤرخ إلى حقيقة النزعات التي تسوق الوقائع والأحداث حتى «تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرمه في أحوال الدين والدنيا»[1] كما يقول ابن خلدون.

أما السياسة، فهي كالدين والأخلاق والفلسفة والاقتصاد والفن، أحد المرامي الانسانية الكبرى. ولها معضلاتها المميزة، إذ لكل مرمى من المرامي الانسانية معضلاته الخاصة به. ومما يقرر هذه المعضلات أمران:

- طبيعة الظواهر الأولية التي تدخل معالجتها في نطاق هذا المرمى.
- والمغترب الذي ينظر من زاويته إلى هذه الظواهر، بغية التعرف إلى ميزاتها، وتقييم هذه الميزات وربطها إذا أمكن بما هو ذو علاقة بها[2].

ومن هنا يتضح أن أهمية التاريخ بالنسبة لعلم السياسة أصبحت أمراً تقليدياً، فلا أساس لعلم السياسة بدون علم التاريخ. ويضاف إلى هذا الأمر أن لا ثمرة للتاريخ بدون علم السياسة. ويعتبر البعض ان التاريخ هو الوحيد الذي يستطيع أن يؤدي معنى تطور الأفكار والمؤسسات خلال كر الأيام[3].

ويمكن للتاريخ أن يؤدي لعلم السياسة خدمتين:

الأولى، دراسة عمل الحياة العامة خلال الفترات الماضية. وهذا دور خاص بالتاريخ السياسي. تاريخ لا يكتفي بوصف الحرب أو بعملية تاريخ الحوادث. بل يأخذ بعين الاعتبار بمجموع العوامل المفسرة. وفي بعض الأحيان يأخذ على المؤرخين إهمالهم المقولات التي صيغت في المرحلة الحالية والتي تستخدم لسير العمل الحكومي كمقولة جماعة الضغط مثلاً[4]. فالتاريخ هنا يقدم للنظرية عناصر قيمة. وذلك عندما

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٩.
(٢) ملحم قربان، مرجع سابق، ص ١٠.
(٣) جان مينو: «مدخل إلى علم السياسة»، ترجمة جورج يونس، منشورات عويدات، بيروت ١٩٧٧، ص ١٤٠.
(٤) المرجع نفسه،

يقترح عليها عند الحاجة تغييراً في مقـولاتها، متفـاوتاً من حيث العمق، كيف تـأخذ بعـين الاعتبـار خصـائص المجتمعـات القـديمـة. وإن كثـيرين من اختصاصيي علم السياسة يبالغون في ضرب الصفـح عن قيمة هـذه الخدمـة ويعتبرون أن المؤرخ غـير قـادر على جمـع معطيـات تعتبر اليـوم ضروريـة للشرح. فهـل هـذا صحيـح دائـماً؟ لا شـك، أن في استخدام مختلف تقنيـات الملاحـظة سدوداً في وجهـه. ولكن لـديـه أساليب استقصاء مجربة يمكن أن تصبح غنية إذا ما أضفنا إليهـا عملية اعتـماد بعض الأدوات الحديثة، مثل تحليل مضمون المستندات، لأن الحصول على هـذه المعطيـات ضروري جـداً. ولأن المستندات المـوجودة هي مـادة التاريـخ المفضلة، وقـد كـانت كذلك وعلى نطاق واسع بالنسبـة لعلم السياسـة التقليدي. أمـا الاتجاه الحـالي فإنـه يتجه على العكس إلى الملاحظة المباشرة وإلى الاختبار الخاضع للمراقبة. ولا يستطيع الاخصائي في الوقت الحاضر الاكتفاء في حالات كثيرة بالمستندات المتوفرة فقط، مـع أن هـذه المستنـدات تؤلف بـالنسبـة لـه مـورداً هـامـاً وفي بعض الأحيـان أسـاسيـاً للاستقصاء[1].

الثانية، إن علم السياسة يستخلص العوامل التي تساعد على فهم أجهزة المرحلة الحالية وتصرفاتها. فأفكار الماضي وتقاليده وعاداته تلعب ولا شك دوراً في النشاطات الحالية. وإن اخصائيي علم الاجتماع الانتخابي في فرنسا مثلاً، لا يتـأخرون أبداً في التأكيد على تأثير الوقت في التصحيحـات الآتية، ويستحيـل تقريبـاً بنظرهـم، إدراك التحليل إذا لم تنره أضواء التطور التاريخي[2].

أ ـ العلاقة بين السياسة والتاريخ:

إن العلاقة بين السياسة والتاريخ لا تطرح بالنسبة لأولئك الاخصائيين الذين ما زالوا كثيرين جداً، والذين يؤمنون بفائدة البعد التاريخي بالنسبـة للتفسير السيـاسي[3].

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٤٢.
(٢) جان مينو: المرجع نفسه، ص ٢٩٤.
(٣) المرجع نفسه، ص ٢٩٥.

فأمر متابعة البحث عن المعطيات في الماضي عائد لهم إذاً، ويقومون بهذا العمل وهم يتمسكون بجميع العناصر التي ما برحت تؤثر على السلوك الحالي مثل تاريخ الأفكار وتاريخ المؤسسات والدور الذي تلعبه التقاليد في المواقف.

وإذا اعتقدنا من جهة أخرى، أن تحسين النظرية وترويضها ممكنان بفضل التجربة التاريخية. فما علينا إلا أن ننهل الدراسات المتوفرة، أو أن نسبب تحقيق تحاليل جديدة. وهكذا نصل إلى تاريخ سياسي فحواه أن بيئة النفوذ في الماضي (الماضي القريب جداً إذا اقتضى الأمر) هي موضوعة، كما وصلنا من جهة إلى أخرى إلى تاريخ اقتصادي. إلا أنه من المعتقد أن هناك ظاهرتين تستطيعان تعكير هذا الانسجام. وليست أحداهما بذات خطورة، لأنها ترتبط باتجاه المؤرخين الحالي نحو التقرب من الحاضر. فعندما يحل علم السياسة في بلد ما فإنه يجد نفسه مسوقاً بشكل حتمي تقريباً إلى حصر اهتمامه بالظاهرات الآنية التي تستهويه على الفور. وما يثلج الصدر إذ ذاك أن ينصرف التاريخ إلى معالجة الأحداث التي لم يمضِ على وقوعها وقت طويل لأنها ستصبح إذا لم يفعل التاريخ ذلك، عرضة للاهمال، لأن مرور الزمن مهما كان قصيراً يحمل معه مستندات جديدة ويستخدم ويستخرج نظرات جديدة لا يستطيع أن يستثمرها بأحسن مما يفعل المؤرخ[1].

أما نقطة الاحتكاك الثانية فهي أكثر حساسية، ويمكن استجلاؤها من كنه العلاقة القائمة بين علم الاقتصاد والتاريخ الاقتصادي. خاصة في فرنسا. فالاقتصاديون في معظمهم يتهمون المؤرخين بأنهم يوجهون أبحاثهم دون أن يعبأوا بالأطر والعلاقات التي استخلصتها النظرية الاقتصادية الحديثة، بحيث تصبح دراساتهم التي قاموا بها وفق مخططات يرفضها الاقتصاديون، ضئيلة الفائدة بنظرهم. ويجيب بعض المؤرخين على ذلك منكرين قيمة النظرية الحالية معلنين أن سير النظرية الحالية في طريق التجريد هو تقهقر بالنسبة لعلم الاقتصاد كما أعد حتى مجيء ماركس. ومن هنا يتضح أن الطلاق بين الاقتصادية والمؤرخين واضح جداً. وقد تنشأ عنه نتائج خطيرة إذ يحرض الاقتصاديين على إهمال الدراسات التاريخية، وحتى

(١) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

على القيام بأنفسهم بتعيين من يزودهم بالمعطيات المتعلقة، بالماضي إذا ما احتاجوا إليها[1].

أما فيما يتعلق بالتفسير السياسي فإن الموضوع لم يطرح بعد على بساط البحث بسبب النقص النظري الذي يشوبه، ومن المستحسن أن نتجنبه في المستقبل قدر المستطاع. وستتضاءل الهوة إذا قام عدد كاف من المؤرخين بتتبع التقدم الذي تحرزه النظرية السياسية تتبعاً دائماً ومتوالياً. وهذا لا يعني أن عليهم أن ينقلوا بطريقة آلية المخططات التي صاغوها لدراسة الحاضر، ويستخدموها لدراسة الماضي ونحن ندرك أن النقل مستحيل في أكثر الأحيان، أو أنه لا يصبح ممكناً إلا بعد إجراء عمليات تكيف جديدة. . . والمؤرخون يؤدون على كل حال، خدمة جلى للنظرية إذا ما عينوا له بواسطة أمثلة محدودة أسباب عدم التكيف الكلي أو الجزئي[2].

وإن التاريخ يمد السياسي بأكثر من سابقة تمت تجربتها. إنه يعطيه الأصول الواقعية لمشاكل الوقت الحاضر. وإذا كان من الخطر أن نتناول المسائل السياسية من الناحية النظرية كما لو كانت لا سوابق لها على الاطلاق. فإنه لا شيء اقتل من أن يظن أن تلك السوابق مما يمكن تجاهلها في كل تسوية يراد بقاؤها ودوامها، وكل المشاكل الكبيرة القائمة في وقتنا الحاضر سياسية كانت أو اجتماعية لها تاريخ بعيد[3].

ب ـ علاقة التاريخ بالسياسة:

إن التاريخ يوجه علوم السياسة. وعلم السياسة يرتبط بالتاريخ على اعتبار أن ظواهر الحياة السياسية لا تعني شيئاً إلا عندما ينظر إليها من مكانتها من مراحل التطور التاريخي، مثل هيجل وماركس، ومن ثم فإن الدراسة الجدية لعلم السياسة لا تتأتى إلا على ضوء ذلك التطور.

وإن توجيه التاريخ لعلم السياسة يستدعي التنويه بصفة خاصة على صلة هذا

---

(١) و (٢) جان مينو، مرجع سابق، ص ٢٩٦.

(٣) هرنشو: «علم التاريخ»، ترجمة عبد الحميد عبادي، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة ١٩٤٤، ص ١١٤.

العلم بتاريخ الأفكار السياسية بالذات. هذه الأفكار التي تمثل مجموعة الأسفار والكتابات التي تتصل بالمجتمع السياسي على تباين طبيعتها. ولهذه الأفكار أثر بين في مجال المعرفة. فمن طريق المصنفات الوصفية والكتابات النافذة للسلطة تتعرف على الأنظمة السياسية المختلفة ونقف على حقيقتها. ونستطيع تبعاً لذلك في ضوء تجاربنا الخاصة أن نصدر في شأنها أحكاماً عقلية تشكل اتجاهاتنا ازاءها.

ولقد ظل الخلط إلى عهد ليس ببعيد بين موضوع علم السياسة وموضوع المعرفة بالمذاهب والأفكار السياسية إلى حد أجاز معه بعض العلماء السياسيين لأنفسهم معالجة التطور التاريخي للمذاهب السياسية تحت عنوان تاريخ علم السياسة. بينما أضحى تاريخ الأفكار السياسية يكون اليوم بذاته نطاقاً متميزاً في مجال البحث عن نطاق علم السياسة. وأنه لا يمكن بل ليس من المستطاع البتة أن نفهم الظواهر السياسية من غير الوقوف على ما يتصل بها من أفكار.

والعلوم السياسية ـ كعلوم منهجية ـ تستهدف الكشف عن حقيقة الظواهر السياسية بالمعنى الدقيق. وهي تتمتع بذاتية إزاء ما عداها من ضروب المعرفة الاجتماعية. والسياسي يحتاج التاريخ باعتبار أن التاريخ عبارة عن سياسة الماضي وإن السياسة تاريخ الحاضر. فموضوع التاريخ والسياسة واحد وكلاهما يقوم على وقائع غير معينة. وكلاهما يحاول أن يصل إلى البواعث المحركة المستندة وراء ما للواقع من حجب مشكوك فيها[1].

ويرى هيرتشو أن التاريخ يكسبنا تصوراً صحيحاً لما سيأتي بناء على ما مضى فيقول: يمكن الانتفاع بالتاريخ في توسيع المدارك وتصويره الانصاف في الحكم ووضع الأشخاص والحوادث في وضعها الصحيح على مسرح الشؤون العامة. وإن التاريخ حري بأن يكسبها تصوراً صحيحاً لما هو عارض موقوف بالقياس إلى ما هو أبدي باق في حياة الإنسان[2].

---

(١) هرتشو: «علم التاريخ»، ترجمة عبد الحميد العبادي، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٤، ص ١٠٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

ج ـ فائدة التاريخ من خلال ارتباطه بالسياسة:

يقول جواد بولس في كتابه تاريخ لبنان والبلدان العربية المجاورة، موضحاً فائدة التاريخ من خلال علاقته السياسية.

إن التاريخ التأليفي هو علم خبري ـ لا يمكنه أن يعطي اليقين الذي تعطيه العلوم الرياضية لكنه يقدم للناس وللمجتمعات تنويعاً غنياً من الاختبارات الإجتماعية والركائز الدائمة الثابتة والحقائق الرئيسية، مما يجعل تعاليمه العملية ذات قيمة عالية، رغم ما يشوبها من نسبية وترجيحية. فالحياة هي استمرارية التاريخ لأنه لا يمكن أن ينفصل الماضي عن الحاضر. وهكذا فالإنسان لا يفهم حاضره إلا بماضيه وماضيه إلا بحاضره... ومهمة المؤرخ هي أن يحكم الربط بين الحاضر والماضي وبين المستقبل والحاضر[1].

وفائدة التاريخ الرئيسية هي أن يظهر نتائج النشاطات الاجتماعية وردات الفعل والأصداء المتعددة التي تلي تلك النشاطات، بالإضافة إلى تأثير البنية على الأفراد. وتأثير القوى الفردية على المجموعة بكاملها. فالرغم بمعرفة الأحداث المفردة قبل وقوعها لا يعدو كونه وهماً. أما ما يمكن تحديده، فهو الميول الطبيعية للتطور الاجتماعي والاتجاهات العامة التي تتبعها المجتمعات الانسانية في وضعها الطبيعي، وفق الظروف المحيطة بها. ويمكن أيضاً تعيين الحدود التي تتغير فيها تلك الميول العامة تحت تأثير الظروف الخاصة، الارادات الفردية، وبهذه التحديدات فإن سنن التاريخ يمكن أن تمد علم الاجتماع والسياسة بتوجيهات مفيدة.

ويتابع جواد بولس قوله، «ففي التاريخ والسياسة، كما في الحرب، فإن الطريقة المثلى للملاحظة هي الاستشراق فوق الأحداث والقضايا لاكتشاف أحجامها، وتسلسلها المنطقي والعناصر المختلفة التي تتداخل فيها، واستخلاص الأسباب العميقة التي تحدوها والأسباب الظاهرة التي تفجرها. إن التاريخ خزان كبير للتجارب المتراكمة ولأنه كذلك فهو مدرسة سياسية حقيقية، لأنه يشركنا في معرفة

(١) جواد بولس: «تاريخ لبنان والبلدان العربية المجاورة»، مؤسسة بدارن، بيروت، د. ت، ص ١٧.

اختبارية للإنسانية تكون أشمل تنوعاً من ملاحظاتنا الشخصية. والمعرفة التاريخية وحدها هي التي تقودنا لنكتشف في الأحداث المالية، الأكثر تميزاً وتعقيداً في ظاهرها، سر تركيبها وتجاوبها معاً، باستخلاص العلاقات أو الأسباب التي تعينها. وإن تطبيقنا لثوابت التاريخ ومقاييسه على المشاكل السياسية يجعلنا نكتشف بفضل المعطيات الحقيقية الرابط واللحمة والحل.

ويستطرد جواد بولس قائلاً... وبالرغم من أن الحقيقة في السياسة، كما في التاريخ هي حقيقة واقعة، وليست حقيقة عقلانية فإننا كثيراً ما نرى الواقع يترك مكانه للوهم المولد وللمذاهب والأيديولوجيات والغيبيات المختلفة التي تتسبب بأضرار للعالم لأنها تقوم على تجريدات أو أفكار عاطفية لا تمت بصلة إلى الواقع الإيجابي والتاريخ هو السياسة تماماً، علم نفس في مجرى العمل، والطبائع النفسية للمجتمعات لم تتبدل قط منذ ما قبل التاريخ[1].

د ـ نماذج ممّن كتبوا في السياسة من خلال التاريخ:

لقد تناول كثير من الكتاب في أزمان وعصور مختلفة، النظريات السياسية من الوجهة التاريخية كبوليبوس مثلاً المؤرخ الروماني الشهير الذي توصل إلى اعتماد نظريات سياسية مستمدة من تاريخ روما. وكذلك ميكيافيللي الذي اتبع الطريقة الاستقرائية للوصول إلى نظرياته المعروفة في علم السياسة، ومونتسكيو الذي نحا نحواً يعتمد دراسة البيئة حتى توصل إلى مبادئه الشهيرة في القوانين والنظم.

وفي القرن التاسع عشر اعتنق فريق كبير من الكتاب العظام الطريقة التاريخية، مثل ادموند بيرك الذي درس الدولة كما درسها مونتسكيو بواسطة التاريخ وليس عن طريق الفلسفة. وظهر في بريطانيا عالم باسم هنري ماين الذي كان من أشهر أنصار المذهب التاريخي، وعارض معارضة شديدة أي بحث في القانون يعتمد على الحق الطبيعي أساساً بل تبنى فلسفة بيرك قائلاً إن الحاضر ليس الانتاج الماضي.

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٩.

وعلى رأس هؤلاء جميعاً، هيجل وماركس، اللذان اعتمدا الديالكتيكية التاريخية طريقة لتفسير التطور وعوامله. فهيجل يعتبر أشهر من اعتمد التاريخ أساساً لفلسفة شاملة تفسر التطور والنمو في مجالات الحياة. وتعرف فلسفته بالفلسفة الكمالية لأنها تعتمد نظرية التطور الحتمي في التاريخ حتى الوصول إلى الكمال.

أما كارل ماركس فكان يرى أن دور الفلسفة التجريدي قد انتهى. وهو يرى أن علم الاجتماع العلمي هو التفسير الوحيد للتاريخ والمجتمع ومن هذه الناحية يعتبر أن التاريخ هو المجتمع في حالة سابقة، وإن مجتمع اليوم ليس إلا صورة عن تاريخ الغد، وينطلق ماركس من فرضية أساسية هي أن التطور قاعدة لا يمكن أن تتوقف عند تخوم أو حدود[1].

هـ ـ خاتمة:

وهكذا يتبين أن التاريخ ذاكرة الجنس الانساني بكامله، وهو ذو صلة كبيرة بالسياسة بل هو مستودع السوابق السياسية. وإضافة إلى ذلك فإن فائدته كبيرة في توسيع المدارك وتصوير الناس الانصاف في الحكم. ولقد أوضح المستشرق هرنشو ذلك بقوله أن المشاكل التي تواجه الجيل الحاضر، قد مرت في بطون التاريخ مشاكل مشابهة لها. والتاريخ يمد السياسي بأكثر من سابقة تمت تجربتها، أنه يعطيه الأصول الواقعية لمشاكل الوقت الحاضر[2].

وإذا كانت العلاقة بين التاريخ والسياسة أو الظواهر الاجتماعية والظواهر السياسية ليست وحيدة الطرف، فهي تؤثر فيها وتتأثر بها منذ أن نشأ الحكم، فلا بد إذن للسياسة أن تتأثر من قريب أو بعيد بجميع الحاجات التي تطرأ على المجتمع كما تتأثر وتؤثر في جميع التنظيمات الاجتماعية التي تقوم في ظل نظام سياسي معين. وبمعنى آخر فإن الأوضاع السياسية لأمة ما تكون عبارة عن محصلة لأوضاعها العامة من اقتصادية واجتماعية وثقافية تتبادل التأثير معها.

---

(١) بشير العريضي: «محاضرات في التاريخ العام والمعاصر»، للسنة الأولى علوم سياسية، ١٩٦٣.

(٢) هرنشو: مصدر سابق، ص ١١٤

من هنا يتضح أن الرابطة بين العالم السياسي والمؤرخ بديهية إذا ما عرفنا أن التاريخ هو سياسة الماضي والسياسة هي تاريخ الحاضر.

وإذا كانت العلوم السياسية تعطي كثيراً من الدراسات التاريخية اتجاهاً ومعنى. فكذلك تقدم دراسة التاريخ للعلوم السياسية معطيات دقيقة من الخبرات الماضية للدول ومكوناتها. ولهذا فعالم السياسة كثيراً ما يتبع طريقة تاريخية ويستخدم معرفة الماضي عندما يحاول أن يفسر التطورات الحاضرة والممكنة في الظواهر السياسية[1].

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا أن ندون، أن التاريخ يهتم بالماضي بينما يستخدم علم السياسة ما قدمه الماضي لدراسة الحاضر والتوجيه أو التكهن للمستقبل.

* * *

(١) جاكوبي وليجان: «العلوم السياسية»، ترجمة مهيبة مالكي الدسوقي، دار الثقافة، بيروت د. ت.

القسم الثاني

منهجية البحث التاريخي

اختيار موضوع البحث

أ ـ مرحلة الدراسة الجامعية:

إن أول مسألة تواجه الباحث المبتدىء في دراسة التاريخ هي مسألة اختياره موضوع البحث والمسألة بالنسبة للطالب الذي يبدأ دراسته في المرحلة الأولى من الجامعة، تختلف عنها بالنسبة للباحث الذي أخذ يتطلع إلى الدراسة العلمية المنتجة.

الطالب المبتدىء في التعليم الجامعي لا ينتظر منه في الغالب أن يقوم ببحث علمي مبتكر أصيل يستخلص فيه حقائق تاريخية مجهولة أو يكشف عن مجموعة من الوثائق لم تكن معروفة من قبل. ولكن المطلوب منه أن يتدرب على تحصيل وسائل الإعداد والتدريب التي تؤهله للعمل العلمي في المستقبل، فالطالب في أثناء دراسته الجامعية الأولى يختار بإرشاد أستاذه بعض الموضوعات المدروسة لا لكي يأتي فيها بجديد بل للتمرين والتدريب والاقتباس.

ويستطيع طالب التاريخ أن يختار موضوعات منوعة من الفروع التي يدرسها ويمكنه أن يبحث موضوعاً عاماً مثل كتابة ملخص عام عن تاريخ نابليون في حيز محدود. وهو يعتمد في ذلك على القليل من المراجع الأساسية عن هذا الموضوع التي يأخذها عن أستاذه أو التي يستخرجها بنفسه من كتب المراجع فيقتبس ويدون منها مذكراته، ثم يجمع ما حصل عليه من المعلومات جاعلاً نصب عينيه التمييز بين مجموعاتها التفصيلية التي تتعلق كل منها بنقطة جزئية محددة ثم يقارن ويمزج بين هذه الجزئيات بعضها ببعض ثم يعرض بإيجاز نشأة نابليون وتعليمه وشخصيته وتدرجه في المناصب وحروبه في أوروبا ثم في الشرق ثم في أوروبا وحكومته وإدارته وظروف

أوروبا في عهده ووقوف انكلترا في طريقه وتألب أوروبا عليه ثم سقوطه وحياته في المنفى وسيتجاوز الطالب في هذه الحال عن كثير من التفصيلات والحركات المحلية ويكتفي بالمسائل المهمة سواء أكانت حوادث حروب أو مشاكل سياسية داخلية وخارجية.

وبعد ذلك يتدرج الطالب فيختار جزءاً محدداً من الموضوع العام المشار إليه مثل حملة نابليون على روسيا ١٨١٢ فيبحث الظروف التي أدت إلى تلك الحملة ويتتبع سيرها والمعارك التي حدثت ووصول نابليون إلى موسكو ثم ارتداده وإخفاقه وما لحق به من الخسائر وما ترتب على ذلك من النتائج في فرنسا وفي أوروبا وهو في هذا سيبحث موضوعاً أضيق من الموضوع السابق ولكن بحثه سيكون بالضرورة أكثر عمقاً وإلمامه بتاريخ نابليون سيجعله أقدر على دراسة هذه الحملة.

ثم يتدرج الطالب إلى بحث نقطة تاريخية أكثر تحديداً مثل معركة واترلو عام ١٨١٥ وهو في هذه الحال سيدرس الظروف التي أدّت إلى هذه المعركة ويقارن بين القوى الحربية لكل من فرنسا وانكلترا وبروسيا.

ثم يدرس أرض المعركة وخططها ويتتبع العمليات العسكرية وما قام به ولجنتون وبلومز، وصالة الجو تأخر وصول النجدة الفرنسية ويوضح كيف هزم نابليون وما ترتب على ذلك من النتائج. وأن بحثه للموضوعين السابقين سيجعله أقدر على دراسة هذه الناحية الأخيرة الأكثر تحديداً، وسيعلمه هذا التدريب التدريجي فائدة الإلمام بموضوع أوسع وانتقاله منه إلى نقط أكثر تحديداً وسيعلمه هذا التدرج ضرورة الاهتمام بالجزئيات مع عدم إغفال الروح العامة والنظرة العامة إلى العصر الذي يدرسه إذ لا بد من العناية بهاتين الناحيتين معاً على إتساق وتوافق.

ويلاحظ أنه من بين التدريبات المفيدة للطالب في الدور الأول من دراسته الجامعية أن يختار كتاباً في موضوع بعينه وليكن باللغة العربية في أول الأمر ولتكن صفحاته ٣٠٠ مثلاً ويلخصه في ١٠٠ صفحة أولاً ثم يلخصه في ٥٠ ثم في ٢٠ صفحة ثم في ١٠ صفحات. ثم يطبق هذا على كتب أجنبية وسيجد أنه قد أفاد فائدة طيبة وتعلم القدرة على الاستيعاب والتركيز فضلاً عما يكسبه من المعلومات

التاريخية الواردة في الكتب التي اختارها وما يجنيه من الحصيلة اللغوية والفكرية بالقراءة والترجمة والاقتباس والتدرب على الإيجاز والتركيز والكتابة.

وكذلك يستطيع الطالب أن يدرس بعض الوثائق الأصلية المطبوعة في بحث موضوع معين كما يمكنه بإرشاد أستاذه أن يدرس بعض الوثائق المخطوطة لكي يستخرج منها بعض الحقائق اللازمة لبحث مسألة معينة. وأحياناً يشترك بعض الطلاب مع أساتذتهم في دراسة بعض الأصول التاريخية ويقومون بنشرها نشراً علمياً، ويكون هذا كله بمثابة تدريب وإعداد للمستقبل الذي يتطلع إليه دارس التاريخ.

ويلاحظ أن ما ينطبق على طالب التاريخ المنتظم في الدراسة الجامعية يمكن أن ينطبق على كل شخص لم تتح له فرصة التعليم الجامعي أو لم تتح له فرصة دراسة التاريخ بالجامعة ويشعر في نفسه بالميل إلى دراسة التاريخ والكتابة فيه، إذ ليست هناك حدود أو موانع أمام الراغب في الاستزادة من سبل المعرفة ولكن لا بد من التزود من وسائل هذه المعرفة وأساليبها، إذ لا تكفي الرغبة وحدها في بلوغ الهدف المنشود.

ب ـ مرحلة ما بعد الجامعة:

حينما يتم الطالب مرحلة التعليم الجامعي ويحصل على درجة جامعية وينوي مواصلة دراسته للتاريخ (الدراسات العليا، ماجيستير ودكتوراه) فإن اختيار موضوع البحث يبدو في صورة جديدة. في هذه الحال يجب على الباحث أن يلاحظ أن عليه أن يختار بنفسه موضوع البحث الذي يروق له، وعلى الاستاذ المشرف أن يتحقق من أنه يفعل ذلك.

والعلاقة القديمة التي كانت قائمة بين الطالب وأستاذه ينبغي أن تتغير وتتحول إلى علاقة قائمة على أساس من المساواة وعلى تحمل المسؤولية وعلى العمل العلمي المشترك وعلى النقد الحر والتقدير المتبادل. والباحث المبتدىء في هذه المرحلة الذي يضطر إلى الخضوع لرأي أستاذه في اختيار موضوع البحث والأستاذ الذي يقبل

بذلك أو الذي يحاول أن يملي على طلابه موضوعات معينة كلاهما مخطىء. وصحيح أن الباحثين المبتدئين الذين يمكنهم الاستقلال في اختيار موضوعاتهم قليلون وربما لا يعرفون كل ما يتعلق بالعصر أو الناحية التي يرغبون في دراستها. ولكن الباحث يمكنه في هذا الدور استيضاح رأي أساتذته الذين يمكنهم إرشاده فيما غمض عليه دون أن يملوا عليه رأياً معيناً إذ أن الاختيار النهائي لموضوع البحث التاريخي أو تعديله أو تركه إلى موضوع آخر ينبغي أن يترك للباحث لكي يقرر بنفسه ما يراه.

والباحث في هذا الدور لا يستطيع أن يبحث أي موضوع كان إذ أن المطلوب هو أن يقوم ببحث أصيل مبتكر في العلم ويكشف حقائق تاريخية جديدة. فلا يكون البحث في هذه الحال بناء على الرغبة فحسب بل بناء على ما يجب أن يبحث أو ما يمكن أن يبحث. وقد يقال أن الباحث لا يختار الموضوع التاريخي ولكن الموضوع التاريخي هو الذي يختار الباحث. فعلى الباحث أن يرتاد المناطق المجهولة وأن يشحذ أسلحته كفايته ويتحدث ويفكر حتى ينبثق أمامه الضوء الجديد. والباحث المبتدىء في هذه المرحلة الثانية من الدراسة قد يثير اهتمامه بعض المسائل في تاريخ اليونان القديم أو في تاريخ ايطاليا . . . .فلكي يمضي في بحث إحدى هذه النواحي ينبغي عليه أن يعرف العلوم المساعدة الرئيسية المرتبطة بها. وإذا لم يكن يعرفها فيجب عليه أن يقرر من أول الأمر بصراحة: أهو مستعد أو قادر على أن يتعلمها؟ أهو مستعد لأن يتعلم ما يتصل بموضوعه من العلوم المساعدة الأخرى؟ فإذا لم يكن مستعداً أو قادراً على أن يفعل ذلك وجب عليه أن يعدل عن المضي في بحث موضوع تعوزه فيه الوسائل الضرورية ويمكنه أن يتجه إلى مجال بحث آخر يكون ذا خبرة بأصوله وقواعده أو على استعداد لأن يحصل ذلك.

والمبتدىء في البحث التاريخي العلمي ينبغي أن يراعي بعض المسائل، فليس من الضروري دائماً تحديد عنوان الموضوع من أول الأمر ويكفي تحديد العصر والنواحي التي تصلح موضوعاً للبحث في نطاق معين. أما التحديد النهائي فيتم في الغالب بعد المضي شوطاً في القراءة والبحث. وعلى الباحث أن يحدد بصفة تقريبية الزمن الذي سيخصصه لبحث موضوعه. والباحث المبتدىء محتاج إلى بعض الوقت لكي يتقصى فيه أحوال العصر الذي يكون موضوع بحثه جزءاً منه، وتحديد الوقت

التقريبي مرتبط بتحديد الموضوع.

يلاحظ في هذه الناحية أن بعض علماء التاريخ يرون أن التاريخ الحديث يبدأ منذ القرن السادس عشر ويرى آخرون أنه يبدأ بعصر النهضة دون أن يجعلوه وحدة بذاتها منفصلة عن التاريخ الحديث. ويرى آخرون كذلك أن ما يصطلح على تسميته بالتاريخ المعاصر يبدأ منذ حرب السبعين، على حين يرى غيرهم أنه يبدأ منذ الثورة الفرنسية ١٧٨٩. ومن المصطلح عليه كذلك أن التاريخ، كموضوع للدراسة العلمية لا يجوز أن يبدأ قبل مرور خمسين سنة على الأقل بالنسبة للوقت الذي يتناوله فيه الباحث بالدرس والتأليف العلمي.

ويرجع هذا التحديد إلى محاولة إعطاء المؤرخ فرصة لكي يبعد بقدر المستطاع عن التأثر الشخصي من حيث الرغبة في المنفعة أو الخشية من وقوع المضرة أو الانسياق وراء الدافع أو التيار العام الذي من شأنه أن يعوقه في أحوال كثيرة عن وزن المسائل وتقدير الظروف تقديراً أقرب إلى الحق والعدل والواقع التاريخي. ويرجع هذا الاصطلاح على فترة الخمسين سنة أن دور ـ المحفوظات التاريخية لا تفتح أبوابها للباحثين إلا بعد انقضاء هذه المدة وذلك مراعاة للمصالح السياسية أو العسكرية التي تحرص كل دولة على رعايتها بقدر المستطاع. صحيح أن بعض الحكومات قد تنشر بعض الأوراق الرسمية التي تمس مسائل أكثر قرباً إلينا ولا شك في فائدتها للباحثين. ولكن هذا لا يعني أن هذه الحكومات قد نشرت كل أو أهم ما عندها بشأن بعض المسائل المعينة فهي لا تنشر إلا ما ترى أنه يحقق مصلحتها وتخفي ما عدا ذلك. وحتى الوثائق الرسمية التي تبيح الحكومات نشرها فور الانتهاء من موضوعها لا تعطي صورة حقيقية لخفاياها ولما يحتمل أن يكمن وراء سطورها لأن الحكومات لا تنشر دائماً المحاضر الرسمية الخاصة بها أو لا تنشر مسودات تلك المحاضر كما لا تنشر مسودات الوثائق الرسمية ذاتها، وفي العادة يدون عليها ملاحظات أو تعليقات أو تغير فيها جمل وتعبيرات أو ينالها حذف أو إضافة جمل أو كلمات. وهذه المسودات تظل محجوبة عن الباحثين حتى تنقضي مدة الخمسين سنة المشار إليها. وكلما تقدم الزمن تظهر أوراق أو مذكرات غير رسمية تلقي أضواء على موضوع الدراسة. ناهيك بالوثائق السرّية التي يكتبها رجال الدولة والمسؤولون والتي

تتناول المسائل الخطيرة وهذه ربما تظل محجوبة عن الدارسين فترة قد تبلغ القرنين من الزمن. وفضلاً عن ذلك فإن فترة مرور الخمسين سنة على الأقل بين الزمن الذي يعيش فيه الباحث وبين زمن الموضوع الذي يتناوله يحقق الفرصة الزمنية التي يهدأ فيها مرجل الحوادث التاريخية ويتبلور مضمونها وبذلك تصبح أدنى إلى الفهم والدرس والاستيعاب ويكون دارس التاريخ في هذه الناحية أشبه بمن ينظر إلى صورة أو تمثال، فلا تتضح له معالمها ولا يمكنه أن يتذوق ما فيهما من فن أو جمال إلا إذا باعد بينه وبينهما بمسافة معينة بحيث أنه إذا إزداد منهما اقتراباً نقصت قدرته على استجلائهما بل ربما عجز عن رؤيتهما تماماً.

ويذهب بعض المؤرخين إلى أن المثل الأعلى لكتابة التاريخ كتابة علمية يقف عند القرن السابع عشر وذلك لأن أحوال أوروبا والعالم كانت قد بلغت عندئذ حداً من البناء والتشكل والاستقرار بحيث تصلح عصوره مادة للدراسة العلمية الرصينة. وعندهم أن القرن الثامن عشر قد شهد أحداثاً وتطورات جديدة شملت شتى مرافق الحياة من اختراع وصناعة واتساع سياسي من نوع جديد ومن أفكار ثورية سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة ومن أساليب مبتكرة في الفنون والآداب والعلوم مما لا تزال تؤثر في مصير العالم حتى الوقت الحاضر على نحو كفيل بأن يؤثر على الباحث بحيث يتعرض لتيارات جارفة من شأنها أن تقلل من مقدرته على دراسة التاريخ ودراسة علمية موضوعية خالصة من التمييز والهوس بقدر المستطاع.

ولا يعني هذا بداهة أن يمتنع الدارسون كافة عن تناول الأحوال القريبة أو الجارية بالبحث والدرس إذ لا بد من أن يكتب أهل العصر عن عصرهم كل ما يمكنهم أن يكتبوه فهم يستطيعون أن يدونوا آراءهم وملاحظاتهم ومذكراتهم ومراسلاتهم ومعرفتهم بالشؤون الجارية وهو ما لا يتاح للاحقين عليهم أن يقوموا بتسجيله. ولكن لا يمكن أن يعد ما يكتبونه دراسة علمية تاريخية بل يعد كمادة تاريخية تصلح للدرس والبحث لاستخلاص التاريخ منها في المستقبل.

ينبغي ألا يكون غرض الباحث مجرد الحصول على درجات جامعية لتحقيق أغراض معينة فمن الممكن لشخص ما أن يتفرغ لدراسة موضوع معين في زمن محدد ويخرج بكتابة بحث لا بأس به وينال به درجة علمية، ولكن هذا لا يعني أنه قد بلغ

نهاية الشوط أو أنه أصبح مؤرخاً لأن الدرجة العلمية لا تزيد عن كونها ثمرة تجربة أولية ولا تعد سوى بداية الطريق. والباحث المخلص لا يكف عن متابعة دراساته التاريخية بحصوله على الدرجة العلمية وإذا جعل الدارسون هدفهم الأساسي هو الحصول على الدرجات العلمية وما يرتبط بها من المنافع فلن يكون لهم من العلم إلّا طلاء ومظهر خارجي. والعلماء جميعاً ومن بينهم علماء التاريخ لا يصبحون علماء إلا إذا أشربت نفوسهم روح العلم الخالص وبحثوا العلم للعلم عن لذة ذاتية ورغبة أصيلة. ومن البديهي أن ثمرة جهود هؤلاء لن تقتصر على ذواتهم فحسب بل ستؤول في النهاية إلى عشيرتهم وقومهم وبلادهم وربما إلى البشرية بأسرها.

والدراسات التاريخية في حاجة إلى المال والتأييد والتيسير عليها من جانب المسؤولين والقادرين لكي تتمكن من القيام بواجبها العلمي.

* * *

جمع الأصول والمصادر والمراجع

بعد أن يختار الباحث الموضوع يعكف على جمع المادة التاريخية المتعلقة به من المراجع العامة والخاصة أو من المصادر والأصول المطبوعة والمخطوطة مع حصر الآثار المتعلقة به.

وتفيد المراجع العامة والخاصة في إعطاء الباحث فكرة عامة عن العصر الذي يكون موضوع البحث جزءاً منه، كما تقدم له بعض المراجع التي تعنيه. ومن الضروري أن يبدأ الباحث في هذه المرحلة بالإفادة مما كتبه السابقون والاستعانة بالمراجع التي اعتمدوا عليها. وعدم العناية بذلك يعد مضيعة للوقت وإخلالاً بشروط البحث العلمي. وينبغي على كل جيل من المؤرخين أن يعرف ما كتبه السابقون والمراجع التي أفادوا منها، وعليه أن يبدأ حيث انتهوا وأن يعمل مؤرخ اليوم لكي يمهد لمؤرخ الغد. وهكذا على التوالي...

وعلى الباحث أن يتتبع المسألة أو الفكرة الواحدة في بعض الكتب الجيدة والرديئة على السواء مع التعرف على الكتب التي اعتمد عليها أولئك وهؤلاء لكي يدرك كيف نمت هذه الفكرة وتطورت وكيف عالجها الكتاب المختلفون. وهذه القراءة المقارنة تساعد الباحث على معرفة أوجه القوة وأوجه الضعف وتعينه على الوصول إلى تحديد المسائل الجديرة بالدرس والايضاح فالباحث الذي يرغب في الكتابة عن ناحية معينة من تاريخ بلد ما في مرحلة تاريخية محددة ينبغي عليه أن يدرس أولاً بعض المراجع العامة عن تاريخ ذلك البلد منذ أقدم العصور حتى عصر دراسته، لكي يفهم أساس تطور هذه البلاد عبر التاريخ. ثم يتجه إلى المراجع التي

تبحث في تاريخ البلد في المرحلة المحددة ـ (مرحلة الدراسة) ثم يطالع ما كتبه الرحالون الذين زاروا البلد ويدرس ما دونوه عنها قبل التعمق في الأصول والوثائق التاريخية وذلك لكي يزداد اقتراباً من الناحية التي يرغب في الكتابة عنها.

ولمعرفة المراجع العامة والخاصة والأصول المطبوعة عن موضوع الدراسة، على الباحث أن يستعين في أول الأمر بالمقالات الواردة في دوائر المعارف، فيعرف بعض المراجع والأصول المطبوعة التي تخصه. ثم عليه أن يرجع بعدئذ إلى كتب المراجع التي تتناول موضوع دراسته. وكتب المراجع منها ما هو عام يبحث في التاريخ بشكل عام ومنها ما هو خاص بقطر أو بعصر أو بشخصية معينة. وبعضها يكتفي بذكر المراجع والمصادر وأماكن وسنوات طبعها وعدد صفحاتها بينما يعطي بعضها الآخر مذكرات وصفية موجزة عن المراجع والأصول المطبوعة. ولكن هذا لا يكفي، إذ أن كتب المراجع لا تكون وافية في كل الأحوال، وهي في الغالب لا تذكر شيئاً عن المقالات المنشورة في المجلات التاريخية وهي كثيرة ومتنوعة.

فمن الضروري إذن مراجعة فهارس هذه المجلات للالمام بما يكون قد كتب فيها عن موضوع الدراسة المعين. وكذلك ينبغي على الباحث أن يراجع فهارس دور الكتب المطبوعة وغير المطبوعة. وعليه أن يجمع من كل هذه النواحي أسماء المراجع والأصول التي تعنيه لكي يدرس ما يجده منها كلما استطاع إلى ذلك سبيلاً. ويحسن أن يستعين بعمل فهرس أبجدي لمراجعة أصوله التاريخية على دفاتر خاصة يدون بها ملاحظاته.

* * *

الوثائق

ويتجه الباحث بعدئذ إلى البحث عن الوثائق والأصول التاريخية اللازمة لدراسته بما تشمله من المعاهدات أو المراسلات السياسية أو التعليمات أو الأوامر أو المذكرات أو القوانين. . والتي كانت تحفظ عادة عند الملوك أو الأمراء أو عند بعض رجال الدين أو عند بعض الزعماء أو رجال السياسة أو رجال الحرب أو عند عامة الأفراد أو عند تجار الوثائق. وليس من الضروري أن توجد وثائق وافية عن كل حوادث التاريخ إذ تنطمس آثار كثير منها وتزول دلالاته بتعرضها في ظروف مختلفة للتلف أو الضياع، مثل ظروف الثورات أو الحرائق أو الرغبة في التخلص منها وإتلافها عن عمد حينما تكون في حوزة من لا يفهم قيمتها التاريخية أو من يهمه منع تداول معلوماتها بين الناس، وبذلك يضيع الكثير منها بالنسبة للتاريخ وكأن الأفكار والحوادث التي كانت تحملها في طياتها وثناياها لم تكن في الوجود. وعلى ذلك فكثيراً ما يجد المؤرخ فجوات في مجرى التاريخ، لا يمكنه أن يملأها وستبقى حلقات كثيرة من التاريخ مجهولة إلى الأبد وليس هناك ما يمكن أن يعوض عن ضياع تلك الوثائق. وحيث لا توجد الوثائق ينعدم وجود التاريخ.

والبحث عن الوثائق من العمليات الأساسية في كتابة التاريخ. وإن كشف كمية من الوثائق المهمة عن موضوع معين، هو الذي يحدد إمكان الاستمرار في بحثه أو العدول عنه إلى موضوع آخر. والباحث الذي يكتب التاريخ دون أن يحصل على مجموعة من الوثائق الأساسية الجديدة أو التي لم يكن قد سبق استخدامها استخداماً علمياً مكتملاً تنقص قيمة بحثه العلمية أو تتضاءل أو تنعدم مهما بذل من مجهود. وقد لاقى الباحثون والمؤرخون القدامى صعوبات جمة في سبيل الوصول إلى الوثائق

التاريخية. وإذا كانت الحوادث التي قصدوا الكتابة عنها قريبة نسبياً من العهد الذي عاشوا فيه فإنهم كانوا يرجعون إلى روايات وقصص بعض الأشخاص الذين شهدوا الحوادث ويقارنون بينها وينقدونها ويستخلصون منها ما يمكن الوصول إليه من الحقائق التاريخية.

على أن هذه الطريقة لا تكون سليمة دائماً لتعرض الروايات الشفوية للتحريف والتغيير وإن كان تدوين الروايات الشفوية من شأنه أن يوقف في الغالب ما يكون قد دخل عليها من التغيير عند الحد الذي سجلت فيه.

فالوثائق ضرورية جداً للعهد القريب نسبياً من المؤرخ فضلاً عن الأزمنة البعيدة عنه وفي أغلب الأحيان تنتقل الوثائق من حوزة الأفراد إلى الأماكن العامة وتحفظ في دور المحفوظات ودور الكتب والمتاحف والأديرة والكنائس. ولقد وصفت الفهارس للكثير من الوثائق المحفوظة في الأماكن العامة، إلا أنها في أحوال كثيرة تكون غير وافية، ويكتفي أغلبها بوضع أرقام مجلدات الوثائق مع بيان الشهور والسنوات التي تتناولها دون أن تصف مضمون محتوياتها وهي بين قديم وحديث ومخطوط ومطبوع. كما أنه توجد وثائق كثيرة لم تنظم ولم توضع لها الفهارس الأولية بعد. وتعد هذه الوثائق بالنسبة للباحثين في حكم المجهولة ولا يمكن الإفادة منها قبل تقسيمها وترتيبها ترتيباً أولياً على الأقل. إلا أن التقدم مستمر في هذا الميدان. فلقد وضعت ولا تزال توضع فهارس وصفية لبعض نواح من الوثائق في دور المحفوظات بالغرب. واهتمت الحكومة والهيئات العلمية في الغرب بإرسال بعوث خاصة من العلماء والباحثين لكي تبحث في دور المحفوظات الأجنبية عن الوثائق التي تهم بلادها. وعندما فتح دار محفوظات الفاتيكان للباحثين أنشأ كثير من الدول معاهد خاصة في روما لكي يعمل أعضاؤها في البحث عن الوثائق التي تعنيهم والقيام بنسخها ووضع الفهارس لما يهمهم منها. فكيف يستطيع الباحث المبتدىء أن يشق طريقه في هذا البحر العجاج؟ لا ريب أن طريق البحث وعر وشاق، ولا بد من سلوكه من الصبر والجلد، ويمكنه أن يرجع إلى فهارس الوثائق ليبحث عما يعنيه من محتوياتها. ولكن ستبقى أمامه دائماً مناطق مجهولة لا بد له من الاقدام على كشفها بنفسه، إذ أن البحث عن الوثائق نوع من المغامرة لمحاولة الكشف عن المجهول.

وقد تتعارض في بعض الأحيان المصلحة بين الباحث وبين أمين دار المحفوظات الذي قد يدعي أنه لا يعرف شيئاً عنها وقد تكون الوثائق في حوزة باحث آخر. والباحث عن الوثائق يشبه المنقب عن الآثار الذي يظل زمناً طويلاً ينقب في مناطق مجهولة حتى يعثر في النهاية على ما يرضيه ويرضي العلم، وعلى الباحث ألا يكتفي بالبحث في دار محفوظات واحدة بل يقتضيه البحث العلمي أن يتجه إلى العمل في دور محفوظات أخرى في أمكنة متعددة، تتناول موضوع دراسته.

وينبغي على الباحث أن يرجع دائماً إلى التصميم العام الذي رسمه لموضوع دراسته لكي يعدل ما يرى تعديله بحسب الطريق العملي الذي يسلكه، وعليه أن يدون النقط الثابتة عنه والمسائل المستجدة التي يداخله الشك في شأنها والنقط المجهولة لديه وكل ما يتوقع أن يكشف عنه.

ويقرأ الباحث بالتدريج المراجع التي تخصه. وستلقي المعلومات الواردة بها والمعلومات التي تتضمنها الوثائق والأصول التاريخية الضوء بعضها على بعض. وفي حال اختلاف هذه المعلومات فعلى الباحث أن يعتمد تلك الواردة في الأصول والوثائق ويتخلى عن المراجع، وعلى الباحث أن يأخذ من المراجع المعلومات التي تفيده بلغتها الأصلية أحياناً وبالترجمة والتلخيص بحسب الأهمية التي يراها من موضع لآخر مع بيان أرقام المجلدات في دور الكتب والصفحات التي ينقل أو يترجم أو يقتبس عنها في هوامش أوراقه الجانبية حتى يمكن الرجوع إليها في كتابتها إذا اقتضى الأمر ذلك، ولكي تكون من الأدلة على إثبات صحة ما كشف عنه من الحقائق.

وعلى الباحث أن ينقل بنفسه جزءاً من الوثائق التي يجدها حتى يكسب شيئاً من لتجربة الذاتية بتعامله مع هذه الأوراق فيفهم أشياء من خصائصها من حيث نوع لورق والحبر وأقلام الكتاب والأختام الممهورة بها إن وجدت (العلوم المساعدة) ويزيده هذا قرباً من العصر أو من الموضوع الذي يتناوله ويمكنه أن يشرك معه بعض الإخصائيين في نسخ جزء من الوثائق والأصول والمراجع ويستوعبها أولاً بأول حتى لا تتراكم الأوراق أمامه ولذلك ينبغي عليه أن يلخص مضمونها في هوامش الصفحات لكي تكون واضحة سهلة التناول. ومن المذكرات التي على الباحث أن يدونها أولاً بأول تعليقاً أو نقداً وملاحظة على وثيقة أو مصدر، أو فكرة عن مسألة

تفصيلية معينة أو إشارة إلى أصل تاريخي أو مرجع للرجوع إليها في المستقبل. وكثيراً ما تعرض للباحث في هذا الدور عن العمل آراء ومسائل متشابكة أو غامضة فعليه أن يسارع بتدوين ملاحظاته عليها حتى لا ينساها.

الرسوم والصور:

ويتصل بالوثائق الرسوم والصور التي هي ذات أهمية خاصة من الناحية التاريخية. والوصف الكتابي مفيد دون شك في بيان خلق الشخصية التاريخية التي تكون موضوع البحث. ولكن رسم المصور إياه في أوضاع مختلفة ووضع المثال تماثيل له يعطينا بالألوان والظلال الواضحة في الصورة ويمنحنا بالتجسيم الواضح فكرة أدق تضاف إلى ما يمكن أن نعرفه عنه من أوصافه وخلقه وطباعه بطريق الكتابة، فالرسوم والصور والحفر البارز والتماثيل تساعدنا في فهم التاريخ وتسجل لنا أحياناً أشكالاً ومناظر وأزياء تغيرت معالمها أو زالت من الوجود أو ربما لا تنجح الكتابة في التعبير عنها كما ينبغي، ويضاف إلى ذلك الصور الفوتوغرافية التي اتسع استخدامها في الزمن الحديث وهي تسجل مشاهد عديدة عن البشر وعن آثار الحضارة والعمران أو الآثار التي تحدثها ثورات الطبيعة أو ويلات الحروب فينبغي على الباحث أن يعني بحصر ودراسة ما يخصه من هذه الأدوات المهمة النافعة في بحث التاريخ والكتابة عنه إن وجدت.

آثار الانسان وبقاياه:

ويتصل كذلك بالوثائق آثار الإنسان وبقاياه، فمن ذلك بقايا جسم الإنسان نفسه وملابسه ومساكنه ومبانيه وأسلحته وأدواته التي كان يستخدمها في أثناء حياته ونقوشه على الأحجار.. مما يدخل في نطاق علم الآثار، فينبغي على الباحث في التاريخ أن يشاهد ويدرس بنفسه آثار العصر الذي يدرس ناحية من تاريخه، ويزور المباني القائمة التي كان رجال ذلك العصر يعيشون فيها وعليه أن يتعرف على طريقة معيشتهم وأزيائهم ومخلفاتهم الشخصية. ويمكن أن يرجع الباحث إلى بعض المتاحف

العامة أو الخاصة أو المباني أو الأماكن التي كـان رجال الماضي يشغلونها وتحولت الآن إلى أماكن عامة.

وأخيراً لا بد للمؤرخ أن يعيش فترة من الزمن خلال هذه الـذكريات إذ يصبح بذلك أقدر على استخلاص الحقائق التي تعنيه وأقرب إلى فهم روح الموضوع الـذي يتناوله.

نص الوثيقة

إفتخار الأماجد الكرام ذوي الاحترام أخينا السيد أحمد آغـا دزدار متسلم القدس الشريف حالاً: إنـه ورد إلينا أمـر سامي سرّ عسكـري وضمنه صـورة إرادة شريفة خديوية صادرة لدولته يعرب مضمونها العالي إنه حيث قد اتضـح من صورة مذكرة مجلس شورى القدس الشريف بأن المحل المستدعيين تبليطه اليهود هو ملاصق إلى حائط الحرم الشريف وإلى محل ربط الـبراق وهو كـاين داخل وقفية حضرة أبو مدين «قدس سره» وما سبق لليهـود تعمير هكـذا أشيا بالمحل المرقوم ووجد أنه غـير جايـز شرعاً فمن ثم لا تحصـل المساعـدة لليهود بتبليطه وأن يتحذروا اليهود من رفع الأصـوات وإظهار المقـالات ويمنعوا عنهـا، فقط يعطي لهم الرخصة بزياراتهم على الوجه القديم وصادر لنـا الأمر الســامي السر عسكري بإجراء العمل بمقتضى الإرادة المشار إليهـا فبحسب ذلك اقتضى إفادتكم بمنطوقها السامي لكي بوصوله تبادروا لإجراء العمل بمقتضـاها المنيف يكون معلومكم في ٢٤، سنة ٢٥٦ محمد شريف.

* * *

نقد الأصول التاريخية

يدرس التاريخ بواسطة الأصول التاريخية. ويمكن أن تعرف أشياء عن حوادث التاريخ من طريقين: طريق مباشر بملاحظة الحوادث في أثناء وقوعها، وطريق غير مباشر بدراسة الآثار التي خلفتها هذه الحوادث. فالمعلومات عن حادث معين يمكن معرفتها عن طريق مباشر من بعض «الشهود العيان» أو بطريق غير مباشر بملاحظة آثار الحادث، أو بقراءة وصف كتابي سجله أحد الناس عنه بطريق المشاهدة أو بطريق الرواية والسماع وهذا بعدها ينطبق تماماً على حوادث التاريخ.

إن الحوادث والوصاف التي يسجلها الرحالة تمتاز في أحوال كثيرة بإعطائها دقائق وتفاصيل وبتصويرها لنواح من روح العصر وهو ما لا يتاح بسهولة للكاتب المتأخر. على أن وجود الكتب في العصر الذي يسجل حوادثه لا يعني أنه يستطيع الإحاطة بجميع نواحيه بما يتيح له أن يكتب عنه الكتابة العلمية لعوامل الهوى والتحيز والخشية والرغبة في المنفعة ولعدم إمكان الإفصاح عن خفايا السياسة أو الشؤون العسكرية في وقتها حرصاً على مصلحة الدولة والشعب.

فحوادث التاريخ تعرف بصفة أساسية عن طريق غير مباشر بدراسة آثار الإنسان المتنوعة التي تحفظ من الضياع. فالمؤرخ لا يرى الحوادث نفسها، ولكنه يرى ويدرس آثارها. فآثار الإنسان المتنوعة هي نقطة البدء والحقيقة التاريخية هي الهدف الذي يتوخى المؤرخ الوصول إليه. وبين نقطة البدء والهدف يوجد طريق معقد متشابك تعتوره المصاعب والعقبات والأخطاء التي تبعد بالباحث عن الهدف وعن بلوغ الحقيقة. ولكن المؤرخ لا يجد غير هذه الطريق للوصول إلى غرضه. ودراسة

الأصول التاريخية وتحليلها بأساليب مختلفة هو من أهم المراحل في طريقة البحث وهو عبارة عن ميدان نقد الأصول التاريخية.

وربما تكون دراسة آثار الإنسان من أبنية وتماثيل ومصنوعات مادية ملموسة أسهل من دراسة كتاباته المسجلة عن حوادث الماضي لوجود علاقة واضحة بين الآثار الماثلة أمام المؤرخ وبين أسباب وجود وارتباط ذلك بحوادث التاريخ. ولكن الكتابات التي يدونها الإنسان عن حوادث تاريخية معينة هي أثر عقلي سيكولوجي وليست شيئاً بارزاً ملموساً. وهي لا تزيد عن كونها مجرد رمز أو تعبير عن أثر تلك الحوادث في ذهن من دونها. وبذلك تنحصر قيمة آثار الكتابة في أنها عمليات سيكولوجية معقدة وضعية التفسير.

وللوصول من الأصل التاريخي المكتوب إلى الحوادث ينبغي أن نتعقب سلسلة العوامل التي أدت إلى كتابته. ولكي يصل المؤرخ إلى الحوادث الأصلية لا بد من أن تحيا في خياله الظروف التي أحاطت بكاتب الأصل التاريخي...

منذ أن شهد الوقائع، وجمع معلومات عنها حتى دونها في الأصل المكتوب والماثل أمام المؤرخ. وينبغي على المؤرخ أن يلاحظ قبل البدء في نقد الأصل التاريخي الكتابي المخطوط هل هو في نفس الحالة التي كان عليها من قبل؟ ألم يبل ويتآكل؟ ألم تفقد بعض أجزائه أو تطمس بعض فقراته؟ وذلك لكي يرحمه بقدر المستطاع ويجعله أقوى على البقاء.

وهناك نوعان من النقد: **النقد الظاهري** مثل إثبات صحة الأصل التاريخي ونوع الخط والورق وتعيين شخصية المؤلف وزمان التدوين ومكانه. والنوع الثاني النقد الباطني الذي يبحث في الحالات العقلية التي مرّ خلالها كاتب الأصل التاريخي، ويحاول أن يتبين قصد الكاتب بما كتب وهل كان يعتقد صحة ما كتبه وهل توفرت المبررات التي جعلته يعتقد صحة ذلك؟

وأساس النقد الحذر والشك في معلومات الأصل التاريخي ثم دراسته وفهمه واستخلاص الحقائق من ثناياه. وما أكثر ما يتكلم الناس عن ضرورة النقد ولكن

كثيرين منهم لا يطبقونه عملياً لأنه ليس بالأمر السهل. وقد يكون الإنسان في حياته اليومية أميل إلى تصديق ما يصادف هوى في نفسه. وإلى تكذيب ما يصطدم بعواطفه ورغباته. وليس من المستطاع قبول أقوال الناس بنفس الثقة لاختلاف قيمتهم وأغراضهم ونوازعهم. وأصحاب النفوس الزائفة يكذبون وينافقون ويغررون للوصول إلى أغراضهم ومطامعهم، فإذا كانت هذه هي الحال فيما يتعلق بالحاضر، فما بالنا بحوادث الأمس والأمس البعيد؟

ولقد استخدم كثير من المؤرخين في الزمن الماضي الأصول التاريخية دون نقد أو تمحيص إذ أنه أسهل على الإنسان أن يصدق بغير مناقشة ويوافق دون نقد. ولكنه من غير المستطاع للمؤرخ أن يصل إلى الحقيقة التاريخية إذا لم يعمل النقد في كل ما يقع تحت يده من أنواع الأصول التاريخية وهو ما قد يستغرق زمناً طويلاً. والباحث في التاريخ كغيره من الباحثين في شتى فروع المعرفة إذا عرف بإخلاص قيمة البحث العلمي الخالص الذي يستوفي شروط البحث الصحيح فلن يرضى بغيره بديلاً في كل الأحوال والظروف.

* * *

النقد الظاهري

اثبات صحة الأصل التاريخي

وأول مرحلة من مراحل نقد الأصول التاريخية هي إثبات صحتها لأنه إذا كان الأصل أو المصدر كله أو بعضه مزيفاً ومنتحلاً فلا يمكن الاعتماد عليه على وجه العموم. وصحيح أن تزييف الأصول والوثائق صار اليوم أصعب منه في الماضي ولكن دوافع التزييف والدس لا تزال قائمة كالأهواء والمطامع وحسب الكسب والشهرة. والتزييف والانتحال يوجدان في كل أنواع الأصول والمصادر التاريخية. فقد تزيف الآثار المادية من أجل الكسب في أحوال كثيرة، وكذلك الكتابات التي تتعرض للانتحال.

١ ـ تزيف الآثار المادية من أجل الكسب كما حدث مع سليم العربي في القدس عام ١٨٧٢ م عندما دلّ على مجموعة الأواني الفخارية على أنها قديمة بينما تبين بعد ذلك أنها حديثة مزيفة.

٢ ـ من الأمثلة على تزييف الكتابات التاريخية مجموعة من الخطابات والتواريخ والأشعار طبعت في ايطاليا بين سنتي ١٨٦٣ ـ ١٨٦٥ باعتبار أنها كتبت عن جزيرة سردينيا بين القرنين الثامن والخامس عشر وتبين فيما بعد أنها مزيفة. وكذلك ملحق مذكرات بايي (BAILLY) عام ١٨٢٢ م وبعد خطابات الملكة ماري انطوانيت وقضية البراق.

تعيين شخصية المؤلف وتحديد زمان التدوين ومكانه :

حينما يثبت للباحث في التاريخ أن الأصل أو المصدر التاريخي صحيح وغير مزيف، فليس معنى ذلك أن المعلومات الواردة به ذات قيمة تاريخية كبيرة ولا بد من نقد الأصل التاريخي من نواح أخرى. وبعض الأصول تحمل اسم مؤلفها وزمان تدوينها ومكانه، وبعضها يتسم بطابع الصحة وعدم التزييف. تفضل أحياناً ناحية أو أكثر من هذه النواحي فينقص ذلك من قيمتها التاريخية. فكيف يقدر الباحث قيمة الأصل التاريخي وهو يجهل اسم مؤلفه وشخصيته وعلاقته بالحوادث التي كتب عنها؟ هل شهدها بنفسه أم سمعها ونقلها عن غيره؟ من دونها؟ أثناء وقوع الحوادث أم بعدها بزمن قصير أم طويل؟ وفي أي مكان تم ذلك التدوين؟ أفي مكان وقوع الحوادث أم في مكان بعيد عنه؟ من الضروري معرفة كل أو أغلب هذه النواحي بقدر المستطاع.

إن معرفة كاتب الأصل التاريخي وشخصيته مسألة مهمة لأن قيمة المعلومات التي يوردها ترتبط كل الارتباط بشخصية الكاتب ومدى فهمه للحوادث وبكل الظروف التي تحيط به على وجه العموم. فالمعلومات التي يدونها الأمير أو الحاكم أو الوزير أو السياسي أو صاحب المهنة أو الجندي أو الأستاذ أو الفلاح تختلف وتتفاوت قيمتها بحسب حالة كل منهم. وكاتب الأصل التاريخي سواء كان شاهد عيان أم اعتمد على غيره من شهود العيان أو الرواة يبعد الواسطة التي يصل المؤرخ عن طريقها إلى الوقائع التاريخية، فإذا كان الكاتب ثقة عدلاً بعيداً عن الأهواء بقدر المستطاع، كانت معلوماته أقرب إلى الصحة بصفة عامة والعكس صحيح. وعلى ذلك تتضح أهمية البحث لمعرفة أكبر قسط ممكن من المعلومات عن كاتب الأصل التاريخي أو الوثيقة التاريخية. وفي هذه الناحية وغيرها من نواحي نقد الأصول التاريخية يصبح عمل المؤرخ شبيهاً بعمل القاضي وإن اختلفت الظروف. فالقاضي يمتاز بأن شهود الحوادث أحياء أمامه ـ في الغالب ـ وينطقون بالحق أو بالكذب. ولكن هذا المثول لا يتوفر للمؤرخ الذي عليه أن ينتقل من الحاضر إلى الماضي بالعقل والنقد والخيال.

أحياناً تضيع عبثاً جهود المؤرخ لمعرفة اسم كاتب الأصل التاريخي وشخصيته فيظل مجهولاً وإن كان هذا لا يمنع من الإفادة به، إذ ربما يكون هذا الكاتب المجهول

هو المصدر الوحيد لما قدمه من المعلومات، مثال ذلك إن كاتباً مجهولاً وضع حوالي سنة ٦٠ م ما يسمى بـ «الطواف بالبحر الارتيري» ويقصد به البحر الأحمر والخليج الفارسي والمحيط الهندي، وصف فيه الموانيء التي مر بها من البحر الأحمر إلى الخليج الفارسي فالهند فساحل شرق أفريقية، وقد قدم لنا ذلك الكاتب معلومات طريفة عما شهده في تلك الأنحاء.

ونجد مثالاً آخر لما يمكن أن يفيده الباحث في التاريخ بما يدونه كاتب مجهول ما سجله رجل مجهول الإسم من المذكرات عن رحلة فاسكو دي جاما البرتغالي في أواخر القرن الخامس عشر حول رأس الرجاء الصالح واتجاهه إلى ساحل شرق أفريقية.

وقد دوّن ذلك الكاتب المجهول فيما دونه مشاهداته في مواضع متعددة مثل موزمبيق وومباسا وماليندي وذكر زنجبار باسم جاجبير المستمد من لهجة تلك المنطقة ولو لم يسجل هذا الكاتب المجهول معلوماته لظلت أخبار رحلة دي جاما مجهولة...

وفي بعض الأحيان لا يستطيع المؤرخ إلا أن يجمع القليل من المعلومات عن كاتب الأصل التاريخي فما عليه عندئذ إلا أن يقر بذلك ويدرس المعلومات الواردة في نطاق العصر أو الناحية التي تتصل بها ويفيد منها بقدر المستطاع.

وينبغي أن نلاحظ أن وضع اسم شخص ما على مصدر تاريخي لا يعني حتماً أنه هو كاتب كله أو بعضه. وفي أحوال كثيرة يمكن للمؤرخ أن يتعرف على كاتب المصدر التاريخي المخطوط بدراسة نوع الورق والخط والحبر واللغة والأسلوب والمصطلحات الخاصة بالعهد التاريخي المعين وبدراسة المعلومات التاريخية الواردة به.

وقد يختلط الأمر أحياناً على الباحث في التاريخ فيخطيء في نسبة المصدر التاريخي إلى كاتبه الحقيقي. ومن الأمثلة على ذلك رسالة اختلف بشأنها باحثان كبيران هما الأب بولس قرالي والأستاذ عيسى اسكندر المعلوف. فالأب بولس قرالي يقول في مجموعة الوثاق التي نشرها عن الأمير فخر الدين أمير لبنان أنه عند حضور علي باشا أمير البحر التركي إلى المياه السورية لكي يفض النزاع بين الأمير فخر الدين ويوسف سيفا صاحب طرابلس في تموز ١٦١٩ أرسل الأمير فخر الدين رسالة إلى

الباشا التركي يعتذر فيها عن عدم الحضور إليه بنفسه. ويقول الأب بولس قرالي أنه نقل هذه الرسالة عن الاستاذ عيسى اسكندر المعلوف الذي يعتبر في كتابه عن الأمير فخر الدين أنها صادرة عن الأميرال الباشا التركي الذي كان يحاربه ويقصد الباشا ابراهيم ولكنه يتشكك في تاريخ صدورها ولا يمكنه أن يحدده. وأولاه الأستاذ عيسى المعلوف نص الرسالة وقال أنه قد نقلها وترجمها عن كتاب ريكو عن (تاريخ الامبراطورية العثمانية).

وحقيقة هذه الرسالة هي غير ما يذهب إليه كل من الأب بولس قرالي والاستاذ عيسى اسكندر المعلوف بعد العثور على النص الذي أخذ عنه نوليس ريكو هذه الرسالة وذلك من كتاب مينادوي في كتابه عن «تاريخ الحرب بين الترك والفرس» ويقول أن ابن معن قد أرسلها إلى ابراهيم باشا في تموز ١٥٨٥ ولا يحدد مينادوي ولا نوليس ريكو من هو المقصود بابن معن، فمن المبتعد أن يكون الأمير فخر الدين الثاني المولود عام ١٥٧٢ والذي كان أثناء حملة ابراهيم باشا في الثالثة عشرة من عمره.

فلا بد أنه الأمير قرقماز والد فخر الدين وقد حاول ابراهيم باشا حمله على المجيء إليه ولكنه رفض خشية البطش والغدر. وبذلك يمكننا أن نستخلص الحقيقة في شأن هذه الرسالة فقد كتبت في تموز ١٥٨٥ وقد وردت في كتاب مينادوي المؤلف المعاصر والذي يحتوي كتابه على أقدم نص مترجم معروف لهذه الرسالة مع ملاحظة أن كتاب مينادوي قد طبع بالبندقية عام ١٥٩٤... ويبين هذا مدى الصعوبات التي تعترض الباحث في التاريخ عند السعي إلى إثبات شخصية كاتب أصل تاريخي ما، وتوضح اختلاف الباحثين في استنتاجهم وما يتعرضون له من دواعي الشك ومن العمل على الخروج من الإنكار أو الشك إلى اليقين أو إلى ما يقرب منه بقدر المستطاع بالاستعانة بكل وسائل النقد.

ومن الأمثلة في هذا الصدد في تحري الحقيقة دون بذل عناء ـ أن الباحث في التاريخ قد يعثر في دار محفوظات فلورنسا التاريخي على مجموعة من الكتابات المخطوطة عن المصادمات البحرية بين العثمانيين التوسكانيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر جمعها أحد المهتمين بإبراز بطولة التسكان إذ يذكر انتصاراتهم دون هزائمهم ويضع اسمه على هذه الكتابات وهو بستيانو بالباني ولكنه لا يذكر المصادر

التي أخذ عنها، ولم يكن من رجال الحرب حتى يقدر الباحث قيمة معلوماته. ولكن البحث في دار محفوظات فلورنسا أوضح أن بالبياني اقتبس معلوماته من عدة تقارير وصفها بعض رجال الحملات البحرية التوسكانية بقيادة بعض القادة مثل فرنتشكو دل مونتي والأميرال انجرامي في الشرق الأدنى وشمال افريقية ١٦٠٧. وبذلك تتحدد قيمة هذه المعلومات من الناحيتين البحرية والسياسية.

ربما يحتوي الأصل التاريخي على معلومات عن حوادث رآها شاهد العيان بنفسه أو على معلومات سمع بها ونقلها عن غيره، فينبغي أن يحدد الباحث بقدر المستطاع أجزاء الأصل التي دونها الكاتب بناء على ما شهده بنفسه وتعد أصلاً من الطبقة الأولى، كما يحدد أجزاء الأصل التي اعتمد الكاتب في تسجيلها على غيره وتعد أصلاً من الطبقة الثانية مع تحديد مصدر هذا النوع الأخير من المعلومات إذا أمكن. ومن الأمثلة التي توضح ذلك ما ذكره كاميل ديمولان في بعض ما كتبه عن المشادة التي حدثت في باريس بين مندوب لويس السادس عشر وبين ميرابو حينما اجتمع مجلس طبقات الأمة في ٢٣ حزيران ١٧٨٩. ويعرف الباحث من التاريخ أن ذلك الاجتماع لم يكن حضوره مباحاً للجمهور ولم يكن كاميل عضواً فيه وبذلك لم يحضر الاجتماع ولم يسمع ما قاله ميرابو لمندوب الملك فكلامه عن هذه المشادة أخذه عن طريق السماع ولذلك يعد أصلاً من الطبقة الثانية. أما وصفه لما شهده خارج مكان الاجتماع من قدوم الملك أو احتشاد الجماهير فيعد أصلاً من الطبقة الأولى.

في بعض الأحيان يجد الباحث كتاباً طبع في باريس عام ١٨٩٠ مثلاً ومن المحتمل أن يكون صاحب الإسم الموضوع عليه قد نقله بنصه عن مؤلف سابق وصفه سنة ١٨٥٠ دون أن يعترف بوجوده. فعلى الباحث أن يتعقب الكاتب الأصلي بقدر المستطاع.

قد يكون الأصل التاريخي من عمل أكثر من مؤلف واحد. فالكثير من الأصول تدخل عليها انصافات وزيادات وتعليقات في مواضع مختلفة ثم تطبع ويعد الأصل وما أضيف إليه وكأنه من وضع مؤلف واحد فلا بد من السعي إلى كشف الحقيقة، وإذا وجد الأصل المخطوط كان من الميسور تمييز الأصل من الإضافات والزيادات التي طرأت عليه. أما إذا ضاع الأصل المخطوط ولم يبق أمام الباحث سوى المطبوع

منه أصبحت المسألة أكثر صعوبة، فعلى الباحث أن يدرس اللغة لكي يرى أهي واحدة أم متغيرة؟ وهل الأسلوب واحد أم متغير؟ وهل تسود الكتاب فكرة واحدة وروح واحدة؟ وهل توجد خلافات ومتناقضات أو فجوات في تسلسل الأفكار؟ وإذا كان الكاتب الذي أضاف في موضوع أو أكثر من النص الأصلي رجلاً واضح الشخصية أمكن تمييزه والتعرف إليه وإلا بقي مجهولاً لدى الباحث في التاريخ.

ومعرفة الزمن الذي دون فيه الأصل التاريخي مهمة من ناحية النقد، فقد يكون الأصل صحيحاً غير مزيف وقد يكون كاتبه من الأشخاص الذين يتحرون الصدق والبعد عن الهوى ومع ذلك فقد ينقص من قيمته التاريخية بعد الزمن بين وقوع الحادث ورؤيته وبين تدوين أخباره. فالذاكرة تخون الإنسان وكلما بعد عهد الكاتب عن زمن وقوع الحادث تعرض لأن يفوته قليل أو كثير من التفاصيل الخاصة مهما كانت رغبته في قول الصدق قوية، ومهما حاول استرجاع وقائع الماضي. فإذا لم يحدد الكاتب التاريخ الذي دون فيه ما كتبه فكيف يستطيع الباحث أن يحدد ذلك ولو على وجه التقريب؟

يمكن للباحث في التاريخ أن يضع حدين لبدء الأصل التاريخي ونهايته بناء على دراسة محتوياته أي أنه يعيّن التاريخ الذي لا يمكن أن تكون الحوادث قد وقعت قبله والتاريخ الذي لا يمكن أن تكون قد وقعت بعده. ولتحديد ذلك ينبغي أن يكون ملماً بثقافة تاريخية واسعة تتعلق بالعصر الذي يدرسه. ومن الواضح أن الأصل التاريخي يدون بعد آخر حادث ورد به، ولكن لا يعرف دائماً متى تم ذلك التدوين أبعد آخر حادث ورد به بزمن قصير أو طويل وهل يمكن تعيين تاريخ تدوينه على وجه التحديد؟ قد يجد الباحث في التاريخ خطاباً بالإيطالية وجهه سفير البندقية في فرنسا إلى حكومة يذكر فيه حوادث حزيران سنة ١٧٨٩ في باريس وآخر حادث ذكره هو اجتماع مجلس طبقات الأمة في ٢٧ حزيران ١٧٨٩ وعلى ذلك يكون السفير قد دون خطابه بعد ذلك الحادث مباشرة وقبل، أن يقع حادث مهم آخر في نظره وكان من واجبه أن يكتب عنه. ومن المعروف أن مجلس طبقات الأمة قد اجتمع بعد ذلك في ٣٠ حزيران ١٧٨٩. وبذلك يكون السفير قد كتب خطابه إلى مجلس شيوخ البندقية في ٢٨ أو ٢٩ حزيران ١٧٨٩.

تحري نصوص الأصول وتحديد العلاقة بينها:

من الضروري للباحث في التاريخ أن يتحرى نصوص الأصول التاريخية، وأن يثبت في حرفية ألفاظها وعباراتها - المخطوط منها والمطبوع - قبل أن يستخدم المعلومات الواردة بها. وعليه معرفة: هل كتبت الأصول الأولى بخط المؤلف أم أن أحداً كتبها له؟ أم أنها نقلت عن نسخة المؤلف الأصلية؟ وإذا كانت قد طبعت، فهل طابقت مخطوطة المؤلف الأصلية؟ ألم يدخل عليها بعض التحريف اللفظي أو النقصان أو الزيادة سواء أكان ذلك عن قصد أم عن غير قصد؟ وبذلك تتضح لنا أهمية تحري النصوص للأصول التاريخية وألفاظها حينما نجد أن مؤلف اليوم على الرغم من إمكانه أن يراجع تجارب المطبعة بنفسه فقد يفوته تصحيح بعض الأخطاء على سبيل السهو أو لأنه ربما يقرأ بعقله أو علمه، فيتصور أن اللفظ صحيح وهو ليس كذلك. وأحياناً نجد عمال المطبعة يجعلون المؤلف يقول كلاماً لم يقصده أصلاً، وإن تغير حرف واحد أو مجرد وضع نقطة في كلمة ما يغير المعنى وقد يقلبه رأساً على عقب.

من غير شك فقد ضاع الكثير من الأصول التاريخية إلا نسخة أو صورة منقولة عنها؛ فهل نقلت هذه النسخ عن الأصول الأولى مباشرة أم نقلت عن صور لها؟ فينبغي أن يتثبت الباحث - بقدر المستطاع - من أن النص الموجود أمامه يطابق الأصل الأول الذي وضعه المؤلف. وإن وجدت أخطاء في النسخة المنقولة - وهو الغالب - فلا بد من السعي إلى تصحيحها بالرجوع إلى الأصول الأولى - إن كان ذلك ميسوراً - وإذا اعتمد الباحث على نص فنقول عن أصل أول يحتوي على أخطاء في النقل، فإنه يحمل المؤلف أمراً هو غير مسؤول عنه ولكن الناسخ هو المسؤول.

وكان الكثير من الباحثين في التاريخ - ومن بينهم بعض مشاهير المؤرخين - لا يتحرون دائماً صحة نصوص الأصول التاريخية التي يعتمدون عليها. وحتى وقت قريب كانت تطبع الأصول التاريخية دون أن تراعى في ذلك طرق النشر العلمي للعجلة ولتجنب الكلفة. غير أنه قد حدث تقدم كبير في هذا المجال المهم منذ أواخر القرن الماضي.

ويمكن تقسيم الأصول التاريخية المخطوطة من ناحية تحري النص وتحقيق اللفظ إلى ثلاث حالات:

● الحالة الأولى: أن يكون أمام الباحث الأصل الأول المخطوط ـ بخط المؤلف نفسه ـ يمكن التحقق من ذلك بملاحظة نوع الورق والحبر وقراءة خط المؤلف ولغته ومعلوماته وذلك من كتاباته الأخرى إن وجدت ويطبق ذلك على الأصل الموجود. ويستطيع الباحث أن يفيد ـ وهو مطمئن من هذه الناحية ـ بالمعلومات التي يوردها هذا الأصل الأول، كما يمكنه أن ينشر هذا الأصل التاريخي لفائدة العلم. ولكن ينبغي عليه أن يراعي عند النشر في كل الحالات إبقاء الأصل الأول كما هو بحروفه وألفاظه وأجروميته وأخطائه الخاصة به بغير تصحيح أو تعديل في النص نفسه تجنباً لما يمكن أن يغير معنى النص، وإن كان في استطاعته أن يجري التصويب الذي يراد في الحاشية.

وبقاء النص كما هو يساعد الباحث على فهم تاريخ ذلك العصر المعين بالحال التي كان عليها في الواقع، فيدرك عقلية الرجال وأساليبهم في التعبير، ويلم بتطور اللغة وبالاصطلاحات التي سادت في الزمن الماضي عن العصر المنوي درسه.

ومن الأمثلة على ذلك ما أورده أحمد الخالدي الصفدي في كتابه «تاريخ الأمير فخر الدين المعني» من ألفاظ وأساليب عامية لبنانية محلية مختلطة بالتراكيب العربية... ومما ورد في دار المحفوظات الأوروبية والتي هي مدونة بألفاظ كتبت بطريقة خاصة بعصور سابقة مثل habbia و hauuta في الوثائق الايطالية. ومثل ألفاظ Celuy, Causia... الواردة في الوثائق الفرنسية مما يخالف ألفاظ هذه اللغات ومصطلحاتها وطريقة كتابتها في الوقت الحاضر، فإذا نشرت مثل هذه الأصول التاريخية فينبغي أن تبقى كما هي بغير تعديل لأن هذه هي الطريقة للكتابة المتبعة في ذلك العصر.

● والحالة الثانية من نقد الأصول هي التي تضيع فيها نسخة المؤلف الأولى ولا يبقى أمام الباحث سوى نسخة واحدة منقولة عنها. إن دراسة هذه النسخة الوحيدة المنقولة عن الأصل المفقود تستلزم الدقة والحذر للتثبت من صحة ألفاظها وتركيبها.

ومهما كانت دقة الناسخ وأمانته فقد يتعرض للخطأ في النقل. وتوجد أسباب وأنواع كثيرة للاختلافات التي من المحتمل حدوثها في أثناء النقل، فربما تسقط ألفاظ أو جمل عند النقل من باب السهو والنسيان أو بعدم وضوح المعنى أو الخطأ في قراءة بعضها أو للخطأ في السمع إذا ما أملي على الناسخ ما يكتب. كما أن بعض النساخ قد يغيرون ويعدلون الألفاظ التي ظنوا أنها وردت خطأ أو محرفة في الأصل الأول واعتقدوا أن من واجبهم تصحيحها.

والتغييرات التي تصيب الأصل التاريخي عند نسخه والصادرة عن عمد أو عن خطأ في فهم النصوص قد يصعب كشفها وبالتالي لا يمكن تحقيقها وربما تصادف بعض الفقرات التي قد لا يمكن التعويض عنها، ولكن من المستطاع في أحيان كثيرة معرفة الأخطاء التي تحدث سهواً أو عفواً وذلك بملاحظة الارتباك في المعنى أو الخلط في بعض الحروف والكلمات أو وضع أحرف أو كلمات مكان أخرى أو تكرار بعض المقاطع أو كتابة المقاطع في بعض الكلمات مرة واحدة بدلاً من مرتين أو الخطأ في تقسيم بعض الكلمات أو بعض الجمل. وكل هذه الأنواع من الأخطاء والتغييرات في النصوص الأولى التي تحدث عفواً أو عن قصد، قد قام بها الناسخون في كل اللغات وفي جميع الأقطار وفي كل عصور التاريخ.

على الباحث في حالة ضياع نسخة المؤلف الأولى مع بقاء نسخة واحدة منقولة عنها أن يدرس هذه النسخة ويعرف كل خصائصها من ناحية الشكل واللفظ والمصطلحات والمعلومات التاريخية ثم يدرس حياة المؤلف ومؤلفاته الأخرى إن وجدت ويلم بأشهر الكتاب المعاصرين الذين تناولوا نفس الموضوع الذي كتب عنه. وتطبيق هذه المعلومات على النسخة الوحيدة المنقولة عن الأصل الأول المجهول يساعد في أحوال كثيرة - على تحري نصها والتثبت من صحة ألفاظها. وعلى كل حال فإن النسخة المنقولة عن أصل أول مجهول قد تقاوم كل جهود النقد لمحاولة الوصول إلى ذلك الأصل الأول، صحيح أن النقد كثيراً ما سيحدد التغييرات والأخطاء في النص الوحيد المنقول. ولكنه كثيراً ما يقف عند ذلك دون أن يتخطاه إلى معرفة الأصل الأول الضائع. على أن الباحث في التاريخ قد يبالغ في الشك في بعض النصوص التاريخية التي لم يتغير منها شيء على الإطلاق ويناقش النصوص أكثر مما

ينبغي ويضع افتراضات مبالغ فيها، ويعد عمل الباحث في هذه الناحية نوعاً من الاجتهاد قد يصل إلى حد المغامرة.

● والحالة الثالثة هي التي يضيع فيها الأصل الأول وتبقى عدة نسخ منقولة تتشابه وتختلط فيما بينها ولكن لا تعرف الصلة بين بعضها ولا الصلة بينها وبين ذلك الأصل الأول الضائع. وكان على الباحثين السابقين أن يكافحوا للوصول إلى استخدام أول نسخة منقولة تصل إلى أيديهم والإفادة بمعلوماتهم مهما كان نوعها ومهما كانت صلتها بالأصل الأول المجهول. ثم أخذ الباحثون يتجهون إلى استخدام أقدم نسخة موجودة، ولكن قدم تدوينها لا يعني دائماً أنها أصح النسخ المنقولة عن الأصل الأول الضائع، إذ أن مخطوطاً من القرن الخامس عشر مثلاً ينقل عن أصل قديم ضائع في القرن الحادي عشر.

وقد يكون أكثر قيمة من نسخة أخرى نقلت في القرن الثالث عشر عن ذلك الأصل الضائع وتحتوي على أخطاء وتغييرات في النص الأصلي الأول. ولا شك أن الباحثين المحدثين يمتازون عن سابقيهم في هذه الناحية، فمنهم يستطيعون أن يقارنوا بين النسخ المتعددة المنقولة عن الأصل الأول المجهول فضلاً عن إمكان حصولهم على معلومات أفضل وأدق عن تلك النسخ وعن التغيير الذي وجدت فيه بقصد الوصول إلى النص الأول الصحيح بقدر المستطاع. وفي هذ الحالة يعمد الباحث في التاريخ إلى محاولة السعي إلى تحديد النص الأول أو أقرب ما أمكن إليه بالدراسة ـ المقارنة على أساس التشابه والاختلاف بين النسخ المتعددة وعلى أساس التوصل إلى فهم لغة المؤلف وروحه والدراسة بأحوال عصره. ولنفرض أن لدى الباحث عشرين نسخة لمخطوط واحد أصلها الأول مفقود وأن ثماني عشرة نسخة منها تتشابه نصوصها ولنسمها مجموعة (أ) وإن نسختين منها تتشابهان ولنسمها وحدة (ب) الأغلبية العددية هنا لا قيمة لها في حد ذاتها ولا تدل كثرة العدد وحدها على أنها الصحيحة، إذ أنه من الجائز أن سبع عشرة نسخة من مجموعة (أ) قد نقلت من النسخة الثامنة عشرة، وفي هذه الحالة تكون المجموعة (أ) عبارة عن نسخة واحدة تكررت في النسخ الباقية التي نقلت عنها. فينبغي على الباحث إذن أن يسعى إلى تحديد أي النصين أقرب إلى الأصل الأول الضائع أهو النص (أ) أم النص (ب) ؟

ويلاحظ الباحث عند تحديد العلاقة بين النسخ المتعددة لمخطوط واحد قاعدة شبه عامة وهي أن النسخ المتشابهة التي تحتوي على نفس المعلومات واردة بنفس اللغة وبنفس الأخطاء تكون قد نقلت جميعاً عن أصل أقدم منها أخذ على الأصل الأول الضائع وتحتوي على نفس المعلومات ونفس الأخطاء ولا يعقل من الناحية العقلية أن عدداً من الناسخين ينقلون مستقلين أصلاً تاريخياً معيناً ويوردون نفس المعلومات بنفس اللغة وبنفس الأخطاء بل لا بد من أن يوجد بينهم فوارق ـ متنوعة.

فعلى الباحث إذن أن يترك جانباً النسخ المنقولة من أصل واحد محفوظ وأن يستبقي فقط بقدر المستطاع النسخ الرئيسية المتعلقة التي نقلت عن الأصل الأول مباشرة أو التي نقلت عن أصل قانوني معين، منسوخ بدوره مباشرة عن ذلك الأصل الأول المجهول.

وتقسم النسخ إلى جماعات وفصائل على أساس التقارب والاختلاف والقرب والبعد عن الأصل الأول بقدر ما يثبت ذلك. وأنه لمن الأفضل دائماً أن يكون لدى الباحث عدة نسخ أخذت مستقلة عن الأصل الأول الضائع حتى يكون الوصول إليه أيسر منالاً.

ونلاحظ أن كثرة النسخ من المخطوطة قد تتعب الباحث أحياناً بدلاً من أن تيسر له مجال العمل. وعند طبع الأصل التاريخي في هذه الحالة ينبغي أن ترفق به في الهامش الاختلافات التي توجد في النسخ الرئيسية الأخرى لكي يكون النص مع احتمالات تفاوته ماثلاً بقدر المستطاع بين أيدي الباحثين من بعد. ومع ذلك فأن النص الذي يصل الباحث في التاريخ إلى تحقيقه عن طريق النسخ المنقولة يكون من غير شك أقل قيمة من الأصل الأول الضائع.

* * *

النقد الباطني

النقد الباطني الايجابي

الغرض من النقد الباطني هو الوصول إلى الحقائق التاريخية من خلال الوثائق والأصول التاريخية. فالأصل التاريخي يصل إلى الباحث في التاريخ نتيجة عدة عمليات لا يشرحها الكاتب في الغالب، فهو في أحوال كثيرة لا يوضح كيف لاحظ الوقائع ولا كيف جمع معلوماته عنها ولا كيف صاغ العبارات التي تعبر عنها التعبير الصحيح ولا كيف دونها. وهذه كلها عمليات مستقلة كل واحدة منها عن الأخرى، ومن الجائز أنه لم تراع الدقة التامة بشأن بعضها أو بشأنها جميعاً. وعلى ذلك فمن الضروري أن تحلل الوثيقة أو النص التاريخي لمعرفة العمليات التي لم تراع فيها الدقة اللازمة ـ بقدر الإمكان ـ حتى لا يأخذ الباحث بما ورد به من المعلومات قبل التثبت من صحتها. فالتحليل ضروري في نقد الأصول التاريخية. وما من نقد يمكن أن يجري دون أن يبدأ بالتحليل. ومن أهم واجبات التحليل استرجاع أغلب العمليات التي قام بها المؤلف منذ الوقت الذي بدأ فيه بمشاهدة الحادث ـ إن كان قد فعل ذلك ـ حتى تحركت يده بتسطير الأصل التاريخي الماثل بين يدي الباحث في التاريخ. أو على العكس من ذلك ينبغي أن يسير الباحث ابتداء من الحادث المسجل في الأصل التاريخي حتى يصل إلى الوقت الذي شهد فيه المؤلف ذلك الحادث ـ إن كان فعل ذلك ـ ولا شك أن ذلك يستغرق الزمن ويقتضي الصبر.

ويلجأ أكثر باحثي التاريخ دقة إلى طريق مختصر ويركزون عملياتهم في مجموعتين:

١ ـ تحليل محتويات الأصل التاريخي بالنقد الباطني الايجابي الضروري للتحقق من معنى الألفاظ ومن قصد المؤلف بما كتبه.

٢ ـ تحليل الظروف التي دون فيها الأصل التاريخي بالنقد الباطني السلبي والضروري لإثبات صحة المعلومات المدونة.

والتاريخ العلمي لا يكتب بغير هذه الوسيلة وبقدر ما يحرص الباحث على تطبيق النقد بهذا المعنى ويكون كاتبه أقرب إلى الصدق وأدخل في نطاق البحث العلمي.

ينبغي أن نلاحظ أن من يقرأ نصّاً تاريخياً ولا يوجه عنايته الأساسية إلى محاولة فهم محتوياته من المؤكد أنه سيفسر بعض نواح منه بناء على تصوره مما قد لا ينطبق على الواقع التاريخي. فقد يجد عبارات أو كلمات توافق آراءه وتصوره للحوادث فيستخرج هذه العبارات دون وعي منه ويجعل منها نصاً خيالياً ومفتعلاً ويضعه في موضع النص التاريخي الحقيقي الذي لم يتمكن من الوصول إليه.

بعض الباحثين يقومون بأبحاثهم وهم تسيطر عليهم فكرة معينة عن حادث ما أو عن اتجاه خاص في الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الدينية. . . ويدرسون تحت تأثيره الأصول التاريخية التي تقع تحت أيديهم، وبذلك ربما يفهمون هذه الأصول فهماً خاطئاً أو لا يفهمونها على الاطلاق.

في مثل هذه الحالة يرفض ذهن الباحث قبول الأفكار والآراء المتعارضة وتكون النتيجة أن لا يأخذ الباحث بما أورده النص التاريخي من الحقائق، وبذلك يتكيف النص التاريخي ويتشكل بحسب الفكرة المسيطرة على ذهن الباحث. وقد يظن الباحث أنه يفسر النص تفسيراً حديثاً مبتكراً ولكن الحقيقة أنه يخضع النص لفكرته الخاصة على حساب الحقيقة التاريخية، ويأخذ الحادث التاريخي اللون والتفسير والمدلول الملائم الذي يريده عقل وميل الباحث.

من شأن هذا كله أن يبعد بالباحث عن الوصول إلى الحقيقة التاريخية التي ينشدها، فينبغي على المؤرخ أن يبدأ عمله في هذه المرحلة في البحث بتحليل دقيق للأصول التاريخية التي تقع تحت يديه وأن يكون غرضه الأساسي استخراج الحقائق منها ـ بقدر المستطاع ـ وليس إضافة ما لا وجود له على تلك الأصول. ويجب أيضاً أن تدرس الأصول التاريخية على اعتبار أنها تحتوي فقط على آراء الأشخاص التي

دونـوها. وعـلى البـاحث أيضـاً وأيضاً ان يجعـل النص يفسر نفسـه بنفسـه ـ بقـدر الإمكان ـ قبل السعي إلى استخراج الحقائق التاريخية منه. ونخرج من ذلك بقاعـدة عـامة في منهـج البحث التاريخي ألاّ وهي أنّ دراسـة الأصـل التـاريخي ينبغي أن تبـدأ بتحليل محتوياته للوصول إلى المعنى الحقيقي الذي يقصده كاتب ذلك الأصل. وهذا التحليل يشكل عملية أولية أساسية قائمة بذاتها.

والتحليل يشمل أيضـاً إيضاح المعنى العـام للوثيقة أو الأصـل التاريخي ومجمـل محتوياته ثم تفصيلاته ثم وجهة نـظر الكاتب ورأي البـاحث وملاحـظاته وتعليقـاته. وينبغي ألا تخرج فقرة معينة أو تفسر بدون فهم الأصـل في مجموعـة، حتى لا يخطيء الباحث في استنتاجه.

وتحليل أصل تاريخي معناه السعي إلى فهم الحـوادث والآراء الواردة بـه والتمييز بين كل منها على حدة.

فالنقد الباطني الإيجابي عبـارة عن تحليل الأصـل التاريخي تقصـد تفسيره وادراك معناه ويمر ذلك في مرحلتين:

- أولاً: تفسير ظاهر النص وإدراك المعنى الحرفي له.
- ثانياً: إدراك المعنى الحقيقي للنص ومعرفة غرض المؤلف مما كتبه.

وتحديد المعنى الحرفي لنص تاريخي معين عبارة عن عملية لغوية.

ولا بد لفهم كل نص تاريخي من معرفة اللغة التي كتب بهـا. ولا تكفي المعرفـة العـامة لهـذه اللغة بـل من الضروري فهم دقـائقهـا فضـلاً عن الإلمـام بلغـة العصر التاريخي الذي يرجع إليه ذلك النص مع الإستعانـة بعلم فقه اللغـة إذا اقتضى الأمر ذلك. ويمكننا أن نجمل بعض القواعد التي ينبغي على الباحث السير بمقتضاها لكي يحدد المعنى الحرفي لألفاظ النص التاريخي:

١ ـ تتغير اللغة الواحدة من عصر إلى آخر لأنها كائن حي دايم النمو والتطور، ويمكن الاستعانة في تحـديد معنى بعض الألفـاظ الخاصـة بالسعي إلى فهم الجمل والتراكيب التي وردت بها تلك الألفاظ.

٢ ـ قد تختلف معاني الكلمات من مكان لآخر فينبغي معرفة اللغة أو اللهجة المحلية التي وجدت في منطقة معينة والتي دون بها الأصل التاريخي.

٣ ـ لكل كاتب طريقته الخاصة في التعبير فينبغي الإلمام بلغة الكاتب وأسلوبه ويمكن الإستعانة في ذلك بمؤلفاته الأخرى أو بمؤلفات العصر والبيئة التي عاش فيها أو ببعض المعاجم الخاصة إن وجدت.

٤ ـ ينبغي ألا تفسر كلمة أو جملة ما بذاتها فحسب بل ينبغي في ذاتها وفي نطاق السياق العام للنص التاريخي. فلا بد من دراسة المعنى في جزئيات النص لفهم معناه العام كما أنه لا بد من دراسة معناه العام لفهم جزئياته. إذا اتبعت هذه القواعد بدقة كان الوقوع في خطأ فهم النص التاريخي أقل ما يمكن.

وبطبيعة الحال لا يعني ذلك أن كل الألفاظ قد تغيرت معانيها دائماً من عصر إلى عصر ومن كاتب إلى آخر إذ أن التغيير لا يصيب إلا جزءاً من الألفاظ والتراكيب اللغوية. وعلى الباحث في التاريخ أن يتتبع الأساليب والمصطلحات التي تأخذ معنى معيناً ولا تتغير ولا تتبع تطور اللغة الطبيعية. فخالف بذلك اللغة العصرية الشائعة، كما يدرس الألفاظ التي تدل على معان قابلة للتغيير بطبيعتها مثل الألفاظ الخاصة بطبقات المجتمع ونظم الحكم والعادات التي تتغير تبعاً لما تقتضيه ظروف الحياة. فلا بد من التدقيق في معرفة معنى كل منها في العصر الذي كتبت فيه وفي النص الذي وردت فيه. وبدون ذلك كثيراً ما يتعرض الباحث للخطأ في فهم النصوص واستخلاص الحقائق التاريخية منها.

عندما ينتهي الباحث من تحديد المعنى الحرفي للألفاظ والتراكيب التي تحتمل الشك في معانيها عليه أن يصل إلى معرفة فرض الكاتب والمعنى الحقيقي لما كتبه. فمن الجائز أنه كتب بعض الأساليب والتراكيب غير الواضحة وفي هذه الحالة لا يؤدي ظاهر النص إلى المعنى المقصود.

وتعترض المؤرخ حالات كثيرة من هذا النوع تحتوي على تشبيه أو مجاز أو استعارة أو كناية أو رمز أو هزل ومداعبة أو تلميح وتعريض أو التعبير عن المقصود

بطريقة سلبية، ففي هذه الحالة لا يكفي فهم ظاهر النص والمعنى الحرفي للألفاظ بل لا بد من محاولة الوصول إلى المعنى الحقيقي الباطني الذي قصد إليه كاتب النص التاريخي.

وقد تبدو المسألة معضلة في بعض الأحيان، ولا توجد قاعدة معينة نستطيع الوصول عن طريقها إلى المعنى الحقيقي في مثل هذه الحالات الغامضة. وفي بعض الكتابات التي يداعب فيها الكاتب جمهور القراء والتي أصبحت نوعاً من الأدب في أواخر القرن التاسع عشر في أوروبا نجد أن من أهم أغراض الكاتب ألا يقدم دليلاً ما يمكن أن يفصح عن المعنى الحقيقي الذي يقصده. وبالضرورة إذا كان أهم أغراض الكاتب أن يكون واضحاً مفهوماً لدى القارىء فلا توجد في كتابته عبارات وأساليب غامضة. وفي الغالب لا يصادف الباحث صعوبات من هذا النوع في الوثائق الرسمية أو في كتب التاريخ عامة وفي أغلب هذه الكتابات يجيء معنى النص مطابقاً لمعنى ألفاظه تماماً.

فعلى الباحث في التاريخ أن يكون مستعداً للكشف عن المعاني الغامضة وأن يقرأ ما بين السطور خصوصاً إذا كان للمؤلف أغراض أخرى أهم من أن يكون واضحاً مفهوماً أو إذا كان قراؤه ـ ذوي عقلية وثقافة خاصة تجعلهم قادرين على فهم كتاباته ومجازاته، وهذا ينطبق على الكتب الدينية أو على بعض الكتابات الأدبية أو الرسائل الخاصة.

وعلى ذلك فإن فهم المعاني الحقيقة للعبارات الغامضة في الأصول التاريخية هو من أهم واجبات النقد التفسيري الإيجابي، وتوجد بعض الطرق للكشف عن هذه المعاني الخفية أو المستورة خلف المعنى الحرفي للألفاظ وهي تتوقف على بعض الظروف الخاصة. وهناك قاعدة عامة مفيدة في هذه الناحية وهي أنه إذا كان المعنى الحرفي لبعض النصوص غامضاً أو غير مناسب للموضوع أو متعارضاً مع آراء المؤلف أو مع الحقائق التاريخية المعروفة لديه فإن ذلك يدل على احتمال وجود معنى خفي يقصد إليه المؤلف. ولكي يكشف عنه الباحث ينبغي عليه أن يتتبع نفس الطريقة التي درس بها لغة مؤلف بعينه، فيقارن بين الفقرات التي يشتبه في احتوائها على معان غامضة.

ويرى إذا كان من الميسور إدراك المعنى الحقيقي في بعضها وربما يؤدي فهمه لمضمون إحداها أو بعضها إلى فهمها جميعاً. وبما أنه لا توجد قاعدة محددة للكشف عن هذه المعاني الخبيئة الواردة في هذا النوع من الأصول التاريخية.

ولكن ليس معنى ذلك أن يسرف الباحث في التشكك في معاني الألفاظ الحقيقية وفي تصور الكنايات والمجازات في كل الفقرات أو حيث لا توجد.

وربما يحاول الباحث أحياناً أن ينسب لنفسه قدرة معينة على فهم النصوص التاريخية وعلى استنباط الحقائق منها ويحمل النصوص ما لا يمكن أن تتحمله ألفاظها من المعاني وتكون النتائج التي يستخلصها مجرد محاولة لإرضاء الغرور في نفسه الذي هو من طبائع البشر.

وعندما يصل الباحث إلى المعنى الحقيقي للنص التاريخي فإن عملية التحليل أو التفسير الإيجابي تكون قد انتهت. والنتيجة التي يخرج بها الباحث من ذلك هي أنه أصبح عارفاً بمعلومات كاتب الأصل التاريخي، وبالصور التي كونها في ذهنه عن المسائل أو الحوادث التي كتب عنها.

لقد أشار الدكتور أسد رستم بحق إلى وجوب الاعتراف بفضل علماء التفسير المسلمين في هذا المجال. فهم قد تذرعوا بعدة وسائل في تفسير نصوص القرآن الكريم واتبعوا في ذلك أسساً علمية صحيحة ووجدوا أن من أصح طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن فما أجمل في مكان فقد فسر في مكان آخر وما اختصر في موضع فقد بسط في آخر. ولا ريب أن هذه وسيلة حسنة في أحوال كثيرة. ويفسر القرآن الكريم كذلك بالسنة التي وردت في مناسبات مختلفة لكي توضح ما غمض على المسلمين في أمور دينهم ودنياهم. وكان النبي الكريم أقدر الناس على ذلك فهو صاحب الدعوة الاسلامية وهو الذي جاهد لنشر الاسلام وهو الذي وضع أسس الدولة العربية الاسلامية الجديدة. وكذلك تساعد أقوال الصحابة على فهم نصوص القرآن الكريم. فالصحابة قد لازموا النبي و(٤) اتصلوا به إتصالاً وثيقاً وفهموا دعوته وعاشوا وجاهدوا معه ولازموه في السلم والحرب وعاونوه في إرساء قواعد الدولة العربية الاسلامية فأتاح لهم ذلك كله الفرصة لتفهم نصوص القرآن الكريم.

وتساعد أقوال التابعين أيضاً على فهم القرآن إذ كانوا شديدي الصلة بالصحابة قريبي العهد إلى عصر الإسلام الأول المجيد مما جعل لآرائهم قيمة وأهمية في تفسير القرآن.

هذه هي مجمل الوسائل العلمية التي اتبعها علماء التفسير وهي توضح نصيبهم في تقدم العلم والمعرفة والإلمام بها يفيد الباحث في التاريخ ويساعده على تطبيق هذه القواعد فيما يقع تحت يده من الوثائق والأصول التاريخية.

النقد الباطني السلبي

إن ما عرفناه عن التحليل والنقد الباطني التفسيري الإيجابي، يصل بالباحث في التاريخ إلى أن يدرك الآراء التي دونها كاتب الأصل التاريخي، ويعرف تصوره للوقائع التاريخية. ولكن ذلك وحده لا يعطي الباحث المعلومات المباشرة والضرورية عن الوقائع التاريخية ذاتها. وحتى إذا كان كاتب الأصل التاريخي قد شهد الحوادث بنفسه، فإن كتابته تدل فقط على مدى فهمه لتلك الحوادث وطريقة تعبيره عنها، ولا توضح في أغلب الأحوال كيف شهدها، ولا تظهر كيف حدثت تلك الوثائق فعلاً. وكذلك فإن ما يدونه كاتب الأصل التاريخي لا يأتي دائماً مطابقاً لما عرفه أو اعتقده. فمن المحتمل أنه ارتكب الكذب، ومن الجائز أن ما اعتقده لا يكون دائماً هو ما حدث فعلاً، لأنه من الممكن ارتكابه للخطأ، أو انخداعه في تكون اعتقاده أو في جمع معلوماته. وفي أحوال كثيرة يميل الباحث في التاريخ إلى تصديق كل المعلومات الواردة في أصل تاريخي ما، ولكن هذا معناه أن كل مدوني الأصول التاريخية لم يكذبوا على الاطلاق، ولم يخدعوا أبداً، ولم تخف عنهم خافية ولم يرتكبوا الخطأ في جمع معلوماتهم، وهذا شيء غير صحيح.

وإن تعارض المعلومات الواردة في الأصول التاريخية عن موضوع معين، يجعل من الواجب على الباحث في التاريخ أن يمحص هذه المعلومات لكي يحاول الوصول إلى الحقيقة التاريخية أو إلى ما يقرب منها. ويلزم الباحث الشك فيما لديه من الأقوال المتعارضة، ودراستها، والاعتراف - بإمكان وجود الكذب والخطأ فيها، بصورة أو أخرى. فالنقد الباطني السلبي عملية ضرورية لتصفية الحقائق واستبعاد الزائف منها، بقدر المستطاع. ونظراً لصعوبة النقد الباطني السلبي فإن بعض الباحثين لم

يعنوا به عنايتهم بالنقد الباطني التفسيري الإيجابي، واكتفوا بأن يعرفوا هل كان كاتب الأصل التاريخي معاصراً للحوادث التي كتب عنها، وهل كان شاهد عيان صادقاً في رواية ما اعتقد أو ما تصور حدوثه؟

وعلى كل حال فإن هذا القدر من النقد أفضل من لا شيء، وقد أفاد من غير شك في دراسة التاريخ وكتابته. ولكن ينبغي تطبيق النقد الباطني السلبي بطريقة أدق وأعمق. فعلى الباحث في التاريخ أن يجعل قدراً كبيراً من الشك كنقطة البدء في بحثه. وكل المعلومات التي لم تثبت صحتها ينبغي أن ينظر إليها بروح من الشك، حتى يمكن الوصول إلى الأدلة التي تثبت صحتها. ولا يملك الباحث حق اعتبار هذه المعلومات صحيحة دون أن تتوفر لديه الأدلة الكافية التي تثبت له ذلك.

والاتجاه العام الذي يحدث في أحوال كثيرة، هو أن الباحث في التاريخ ينقد الأصل التاريخي كوحدة عامة، ويقسم الأصول التاريخية قسمين، أصول موثوق بصحتها وأصول غير موثوق بصحتها. والأصول التي تعد صحيحة كوحدة عامة تقبل كل معلوماتها على أنها حقائق مسلّم بصحتها، ولا يخامر الباحث الشك في جزء منها والعكس بالنسبة للأصول التي يتقرر أنها ليست أهلاً للثقة بها. وأحياناً قد يقنع الباحث بإثبات صحة الأصل التاريخي وبالتأكد من أنه غير مزيف، ولكن ذلك لا يعني حتماً صحة كل ما أورده من المعلومات. فينبغي على الباحث أن يقاوم هذا الاتجاه الطبيعي عند دراسة الأصول التاريخية ونقدها، إذ أنها تحتوي بالضرورة على معلومات متعددة متنوعة، قد يكون بعضها صحيحاً وقد يكون بعضها الآخر غير صحيح عن عمد أو عن غير عمد. وعلى ذلك فلا تكفي دراسة معلومات الأصل التاريخي كوحدة عامة ولا الإقتصار على التأكد من أنه غير مزيف، بل ينبغي أن تدرس كل رواية أو حادث أو تفصيل به على حدة. وليس النقد الباطني السلبي بالأمر المستطاع بغير هذا التثبت الدقيق.

ويمكننا إذاً أن نستخلص مما سبق أن النقد الباطني السلبي يؤدي إلى قاعدتين:

١ ـ الإثبات العلمي لأية حقيقة تاريخية لا يمكن أن يتم عن طريق شهود العيان فقط، بل ينبغي أن تتوافر لدى الباحث في التاريخ الأدلة التي

تثبت صحة تلك الحقيقة. وفي بعض الأحوال تعد أقوال مؤلف معينة أقوالاً صحيحة، ولكن لا يمكن أن يتخذ ذلك كقاعدة عامة.

٢ - لا يجوز أن ينقد الأصل التاريخي في هذه المرحلة كوحدة عامة بل ينبغي أن تنقد جزئياته وتفصيلاته وحوادثه المفردة واحدة بعد أخرى. فنجد مثلاً أن جملة واحدة قد تحتوي على عدة حوادث مرتبطة بعضها ببعض، كما في حالة عقد بيع، الذي يقتضي من الباحث أن يبحث الزمان والمكان، والبائع والشاري وموضوع البيع والشراء والثمن وشروط البيع.. فهذا المثال الصغير يبين أن النقد الباطني السلبي يتطلب عدة عمليات ويستلزم جهداً وصبراً، ولكنه يصبح عملاً مألوفاً بالتمرين والتدريب العملي.

ويمكن أن تعرض مسألة النقد الباطني السلبي على النحو الآتي: قد يظن الباحث في التاريخ إمكان الحكم على مؤلف الأصل التاريخي، الذي لا يعرف في الغالب شيء عن طريقة تدوينه لما كتب، وتمييز صدقه من كذبه بمجرد النظرة العاجلة، اعتماداً على ما يسمى بطابع الصدق. ولكنه كثيراً ما يضل طريق البحث العلمي إذا اقتصر على ذلك، إذ أن طابع الصدق مظهر لا يعتد به ولا يعول عليه دائماً.

فقد يكون كلام خطيب أو ممثل أو شخص اعتاد الكذب - محتوياً على طابع الصدق - وما أكثر ذلك في الحياة اليومية لبعض الناس - ومع ذلك فلا يكون ذلك الكلام صحيحاً بالمرة. فلهجة الصدق لا تدل وحدها على الصدق، بل قد تدل أحياناً على المهارة في الخداع والتضليل، وكثرة التفاصيل لا تدل حتماً على صحة الوقائع التي تساق من أجل التضليل لتحقيق هدف أو غاية معينة.

وترتبط قيمة كل أصل تاريخي بالظروف التي تمت خلالها سلسلة العمليات العقلية التي انتهت إلى تدوينه ووصوله إلى الباحث في التاريخ. ولا واجب للنقد الباطني السلبي غير نقد هذه الظروف وتمحيصها. ولا شك أنه من غير الممكن استعادة كل الظروف والعمليات التي تمّ خلالها تدوين الأصل التاريخي، ولكن يمكن استعادة جزء منها على الأقل، ويمكن إلى حد كبير معرفة هل قام بها المؤلف بطريقة سليمة أم لا.

وإن التعرف على شخصية المؤلف ـ وهو ما أشرنا إليه من قبل ـ ليدلنا على بعض الظروف التي كتب خلالها الأصل التاريخي. ومعرفة عواطف المؤلف وعاداته وأهوائه وبيئته ومستواه، يساعدنا في الكشف عن عوامل الكذب أو الخطأ أو الانخداع أو الصدق أو الصواب، حينما نتتبع ما يمكن تتبعه من العمليات العقلية والظروف التي ارتبطت بكتابة الأصل التاريخي.

ويورد الاستاذ شارل لانجلوا مجموعتين من الأسئلة يحسن بالباحث أن يجيب عنها بقدر المستطاع، ويدرس في ضوئها الأصل التاريخي كوحدة عامة كما يدرس تفصيل كل حادث فيه على حدة. وهاتان المجموعتان من الأسئلة متعلقتان بمجموعتين من العمليات العقلية اللتين أدتا إلى كتابة الأصل التاريخي. وعلى ذلك يمكن التفرقة بين ناحيتين من النقد الباطني السلبي:

ـ أولاً: التثبت من صدق المؤلف وعدالته وهل كذب أم لم يكذب.

ـ وثانياً: التثبت من صدق المعلومات التي أوردها ومبلغ دقتها، وهل أخطأ المؤلف وهل خدع بشأنها أم لم يخطىء ولم يخدع.

وأسئلة **المجموعة الأولى** تساعد على معرفة أسباب الشك في صدق أقوال المؤلف، وفي الغالب تصل إلى معرفة هل وجد المؤلف في ظروف حملته على الكذب، وما هي هذه الظروف سواء أكان منها بعض ما يتعلق بسياق الأصل التاريخي في جملته أم في تفاصيله.

وهاك هذه المجموعة من الأسئلة: (صدق المؤلف وعدالته):

١ ـ قد يكذب المؤلف طمعاً في أن ينال فائدة شخصية فيعمد بالكذب إلى خداع القارىء، لكي يسوقه إلى استنتاج خاص أو لكي يحمله على القيام بعمل معين فيحطي عن عمد معلومات كاذبة مختلفة أو يقدم معلومات معروضة بأسلوب خاص ويخالف الحقيقة مخالفة جزئية أو مخالفة تامة.

وأشد الكذب أثراً في النفس ما احتوى على عنصر كبير من الحقيقة واحتوى أيضاً على تبديل وتغيير وعرض بأسلوب خاص. ونحن نصادف أمثلة على ذلك في

الحياة اليومية لبعض الناس ولكننا ننسى ذلك عند دراسة الأصول التاريخية. وعلى ذلك ينبغي على الباحث في التاريخ أن يسائل نفسه ماذا يمكن أن يكون غرض المؤلف من تدوين الأصل التاريخي كوحدة عامة وماذا يمكن أن يكون، هدفه من تدوين جزئياته المعينة وما مصلحته الشخصية - إن كانت له مصلحة؟

٢ - هل وجد كاتب الأصل التاريخي في مركز اضطره إلى الكذب ومخالفة الحقيقة؟ وهل وجدت ظروف فوق طاقته اضطرته إلى ذلك؟ توجد حالات كثيرة من هذا النوع في الأوراق والوثائق الرسمية التي قد تحاول أن تتمشى مع القواعد النظرية أو العرف المتبع، ولكنها تخالف الظروف الواقعة بدرجات متفاوتة. فقد يضطر كاتب الوثيقة التاريخية إلى تقرير أن الظروف كانت طبيعية في يوم معين بغض النظر على الواقع التاريخي، وبذلك يسجل معلومات كاذبة. وقد تضطر بعض الظروف السياسية أو الحزبية أو الوطنية إلى عدم ذكر الحقائق كلها في زمن معين فيكتفي المسؤولون بذكر جزء منها أو قد يذكرون وقائع مخالفة للحقيقة بدرجات متفاوتة في سبيل المصلحة العامة أو الخاصة. وربما تسكت الوثائق الرسمية أو الصحف أو الكتابات في زمن ما عن تنازل مسألة أو حادثة معينة لسبب أو آخر، ولكن ذلك لا يعني أنها لم تشغل الناس أو أنها لم تحدث أصلاً. وتوجد مخالفات للحقيقة تتعلق بمسائل متعددة مثل تحديد اليوم والساعة والمكان وعدد الحاضرين في اجتماع وما وأسمائهم. ومحاضر جلسات المجالس النيابية مثلاً لا تحوي دائماً كل ما يدور فعلاً في أثناء انعقاد جلساتها. وبهذا لا تكون الوثيقة الرسمية صحيحة دائماً لمجرد كونها رسمية، تبعاً للظروف والعوامل التي اقتضت ذلك.

٣ - قد يكره كاتب الأصل التاريخي أو قد يميل إلى أسرة أو إلى حزب أو إلى طبقة اجتماعية خاصة أو إلى شعب أو دولة أو مدينة معينة، وقد يكون من أنصار مذهب سياسي أو ديني أو فلسفي أو اقتصادي معين - فهل أعطى هذا الكاتب معلومات خاطئة أو محرّفة أو كاذبة لكي يخدم مصلحة دولة أو شعب أو حزب أو مذهب أو شخص معين؟ وهل كتب بطريقة تظهر الجهة التي يميل إليها في مظهر ملائم ومعارضيهم في وضع غير ملائم؟ ولا ريب أن الجماعات المختلفة قد تتعارض مصالحها في أحوال كثيرة، فينبغي على الباحث في التاريخ أن يكشف أي هذه

الجماعات كانت تهم المؤلف ولأيها كان يعمل ويكتب ـ إن كان قد فعل ذلك.

٤ ـ قد يخالف كاتب الأصل التاريخي الحقيقية التاريخية بسبب غروره الشخصي أو غرور الجماعة أو الناحية التي ينتسب إليها والتي تهمه مصلحتها فيورد معلومات معينة لكي يحمل القارىء على الاعتقاد بأنه والطائفة التي ينتمي إليها أشخاص يستحقون التقدير والاعجاب. فينبغي على الباحث في التاريخ أن يبحث: ألم تكتب المعلومات الماثلة أمامه تحت تأثير هذا الغرور الانساني أياً كان نوعه والدوافع إليه؟ وينبغي أن يلاحظ أن غرور الكاتب أو غرور العصر الذي عاش فيه لا يشابه تماماً غرور العصور الأخرى. فينبغي التعرف إلى ناحية الغرور الخاصة عند مؤلف الأصل التاريخي. فمن الجائز أنه قال كذباً لكي ينسب لنفسه أو لطائفته أعمالاً مجيدة قد تعد في عصر آخر أعمالاً ـ شائنة. فشارل التاسع مثلاً افتخر كذباً بأنه دبر مذبحة سان بارتلوميو في فرنسا في سنة ١٥٧٢. ومن طبيعة أغلب البشر الثابتة في جوهرها وإن تغيرت في صورتها وأشكالها الميل إلى الظهور والاعتزاز بالنفس وحب السيطرة فينبغي على الباحث في التاريخ ألا يثق دائماً بالأقوال التي تضفي مظهر الأهمية والنفوذ على كاتب الأصل التاريخي أو على الجماعة التي تعنيه أو التي ينتمي إليها.

٥ ـ ومن الجائز أن كاتب الأصل التاريخي قصد إرضاء الجمهور أو مداراته أو على الأقل تعمد عدم إزعاج الرأي العام فيورد أخباراً وآراء تناسب ذوق الجمهور ورغبته حتى لو لم يقتنع هو نفسه بصحتها. وفي حياتنا اليومية يتودد بعض الناس إلى بعض ويضمنون رسائلهم عبارات التحية والاخلاص مع أنها قد تكون غير صحيحة وتكون مجرد عادة أو مجاملة أو خداع أو نفاق. ولكن الباحث في التاريخ ينسى ذلك كله عند نقد الأصول التاريخية. فعلى الباحث أن يعرف هل حاول كاتب الأصل التاريخي أن يفعل ذلك وما هي العوامل التي دفعته إلى هذا السبيل؟

٦ ـ قد يكتب كاتب الأصل التاريخي بأسلوب أدبي ولإرضاء ذوق الجمهور فيغير الوقائع ويكيفها بما يناسب ذلك الأسلوب الأدبي على حساب الحقيقة التاريخية فيعبث بالألفاظ ويقدم ويؤخر ويزيد ويبالغ لكي يكتب كتابة أدبية فنية. ويضيف الأسلوب الخطابي مثلاً صفات وأعمالاً ومواقف نبيلة ويحتوي على مبالغات ومخالفات للحقيقة. وكلما كان التعبير جيداً من الوجهة الفنية وجب على الباحث أن يأخذ الحذر ويتشكك

في صحة المعلومات الواردة، ويعد هذا النوع من الكتابة خطراً أيضاً لأن وفرة التفاصيل الواردة في ثناياه ربما تخدع القارىء وتعطي صورة الصدق ويمكن أن تسمى «أصدق من الصدق» ولكنها ليست الصدق نفسه. فعلى الباحث أن يعرف الأسلوب المثالي لكاتب الأصل التاريخي أو لعصره حتى يكون على علم بالألفاظ والجمل والأساليب التي ترد، لموافقة ذلك الأسلوب الأدبي المعين. ويكتب هذا النوع من الكتابة المؤرخون الفنانون مثل كتابات الايطاليين في عصر النهضة.

ولكن هذه الكتابة الأدبية لا تجد سبيلها في الغالب إلى دور الأرشيف الرسمية. على أن هذا لا يمنع من وجود بعض المؤرخين الموهوبين الذين يكتبون بأسلوب أدبي فني جميل، ولكنهم في الوقت نفسه لا يحيدون عن الحقائق التاريخية التي يتوصلون إليها.

ثم تأتي المجموعة الثانية من الأسئلة التي يرى الاستاذ شارل لانجلوا وجوب التذرع بها لمعرفة دقة المعلومات الواردة في الأصل التاريخي. فهل قصد كاتب الأصل التاريخي أن يقول الصدق، ولكنه وجد في ظروف اضطرته إلى الوقوع في الخطأ دون أن يفطن إلى ذلك؟ فينبغي على الباحث أن يسعى إلى الكشف عن هذه الظروف بالنسبة للأصل التاريخي كوحدة عامة وبالنسبة لجزئياته.

وهاك هذه المجموعة الثانية من الأسئلة: (صدق المعلومات):

١ - هل تمتع الراوي أو كاتب الأصل التاريخي بحواس سليمة وبعقل سليم، فاستطاع أن يعطي معلومات صحيحة عما شهده وسمعه بنفسه؟ فمن البديهي أن الشخص الضعيف البصر أو المصاب بعمى الألوان أو الأصم، لا يستطيع أن يصف الحوادث على حقيقتها مهما كان صادق الرغبة في قول الصدق وتصوير الوقائع التاريخية على حقيقتها. ومن البديهي كذلك أن يكون الراوي أو الكاتب صاحب ذكاء وقوة عقلية تبيح له إدراك ما يحيط به من الظروف دون أن تخدعه الظواهر والمؤثرات السطحية. والعين لا تستطيع أن تتجاوز في رؤية الأشياء أكثر من قوتها على الأبصار والعقل لا يدرك أكثر مما تستطيع أن تنفذ إليه بصيرته خلال الأحداث، والآلي مثلاً يمكنه أن يصف دقائق الآلات خيراً من غيره، والجندي يمكنه أن يصف

شيئاً من المعركة خيراً من المدني إذ أن العقل الإنساني لا يتأثر ولا يأخذ إلا الأمور التي تهمه وتثير نواحي كامنة في نفسه بحسب الظروف. ولا ريب أن عقلية الكاتب تحدد نوع الحوادث والتفصيلات التي يختارها والتي يمكنه أن يحسن الكتابة عنها.

وقد يحول دون وصف الكاتب الحادث على حقيقته بعض عوامل لا شعورية مثل التحيز أو التعصب أو التحامل أو الوهم والتخيل وفهم ما وقع أمامه طبقاً لتصوره أو شرود الذهن مما يفوت عليه ملاحظة بعض التفاصيل. وليس من السهل دائماً معرفة أي هذه العوامل هو السبب المباشر لعدم الدقة في ملاحظة كاتب الأصل. على أنه من الميسر أن نعرف أنه معرض لهذا النوع من الخطأ في الملاحظة بواسطة بعض التفاصيل التاريخية المستمدة من مصادر أخرى. وحالة التحيز مثلاً معرفتها أسهل من معرفة الحالات الأخرى. والبحث في هذه الناحية يشبه البحث عن العوامل التي تحمل كاتب الأصل التاريخي على الكذب كالغرور والحب والكره والحقد والمصلحة. فقد تكون هذه العوامل ذاتها سبباً للتحيز الذي يعمل على تغيير الحقائق وتلوينه، بطريقة لا شعورية.

٢ ـ هل تمتع الراوي أو كاتب الأصل التاريخي بجميع الشروط الواجب توفرها حتى تتحقق المشاهدة العلمية؟ فمن الجائز أن الكاتب وجد في مكان لا يناسب الملاحظة الصحيحة. ومن شروط حسن الملاحظة أن يوجد الكاتب أو المؤلف في مكان يرى منه تماماً ما يحدث إذا كان شاهد عيان. وبقدر ما لا يكون له مصلحة فيما شهده ولا رغبة في الحصول على نتيجة خاصة، ولا فكرة سابقة عنها وبقدر مسارعته إلى تسجيل ما شهده حتى لا يتعرض لعوامل النسيان ـ بقدر ما يتوفر له ذلك كله تكون كتابته أقرب إلى الحقيقة. ومن العبث التساؤل هل وجدت عوامل أدت إلى عدم دقة الكاتب أو الراوي في ملاحظة ما شهده كله أو بعضه. فهذه العوامل موجودة دائماً وهي ما يتعرض لها الإنسان بطبيعته البشرية. فينبغي على الباحث في التاريخ أن يحاول بقدر المستطاع التعرف على الأسباب التي أدت إلى وقوع كاتب الأصل التاريخي في الخطأ غير المتعمد. ومثلاً في حالة (سكرتير) يكتب محضراً لجلسة إحدى الهيئات ـ هل كان انتباهه مركزاً دائماً على كل ما دار في الجلسة من المناقشات؟ ألم يغفل عن تتبع بعض التفاصيل لأنها لم تكن تعنيه أو لأن شاغلاً خاصاً

شغله عن تتبعها؟ وهل أعوزته القدرة على فهم بعض الآراء التي سمعها؟ وهل طلب إليه ألا يسجل بعض ما دار فيها لمصلحة عامة أم خاصة؟ ثم متى دوّن ما سمعه وما رآه، أفي أثناء الجلسة أم بعدها؟

٣ ـ قد يورد الكاتب حوادث كان من الممكن ملاحظتها بنفسه ولكنه لم يفعل ذلك، وبسبب الإهمال أو لظرف قهري يورد تفاصيل سمع بها أو تخيلها وهي غير صحيحة جزئياً أو كلياً. ولا ريب أن هذا مصدر شائع للأخطاء. ومن هذا النوع مثلاً إجابات بعض أصحاب النفوذ عن أسئلة توجه إليهم أو تفاصيل لحفلات واجتماعات عامة. وأحياناً يكتب وصف حفلة أو اجتماع ما من البرنامج الرسمي أو من المحضر، دون حضور تلك الحفلة أو ذلك الاجتماع والمحضر ذاته قد يكتب شخص لم يشهد الاجتماع أصلاً.

٤ ـ قد يروى الحادث التاريخي بطريقة توضح أنه لم يدون طبقاً للملاحظة الشخصية لأن طبيعته لا تلائم ذلك. فقد يكون حادثاً خبيثاً أو سراً شخصياً أو قد يكون حقيقة عامة تتعلق بجماعة ما، أو منطبقة على مساحة ممتدة أو على عصر طويل وذلك مثل بعض العادات والتقاليد الشائعة، أو قد يكون حكماً على رجل أو جماعة أو تقليد أو حادث ما. ففي هذه الحالات يجد الباحث في التاريخ طائفة من المعلومات التي لم يحصل عليها راويها بطريق مباشر إذ اعتمد في تدوينها على مادة غيره ووصل إلى معلوماته عن طريق المنطق والاستنتاج. فإلى أي حد توفرت المادة الكافية لدى ذلك الراوي أو الكاتب؟ وهل كان دقيقاً في استخدامها؟

٥ ـ وقد يروي كاتب الأصل التاريخي والباحث في التاريخ على السواء. فعلى الرغم من ذكاء الكاتب وعدله وتثبته من الأخبار والمعلومات وعلى الرغم من عدم انخداعه وبعده عن أسباب التحيز والهوى وعلى الرغم من رغبته الصادقة في قول الصدق والتعبير عن الحقيقة، فإن ما يكتبه لا يدل حتماً على أنه قد طابق ما رغب في التعبير عنه. وذلك لأن الأمر يتطلب دقة خاصة وملكة أو موهبة تساعده على تدوين الكتابة التاريخية بما يجعلها أقرب ما تكون مطابقة للحقيقة التاريخية. فكاتب الأصل التاريخي ينبغي أن يكتب بلغة دقيقة تعبر عما شهده بنفسه أو ما عرفه أو ما استخلصه بحيث يؤثر في ذهن القارىء وينقل إليه ما أحسه وما عرفه عن ذلك

الحادث المعين وتجعله يدرك الأفكار التي قامت في ذهنه هو عنه. وهذه الدقة في التعبير ليست أمراً سهلاً كما يتصور بعض الناس إذ كثيراً ما تعجز اللغة عن وصف الحوادث وعن أداء المعاني وعن التعبير عما يجيش بالصدور.

وأحياناً يضطر الباحث في التاريخ إلى وضع احتمالات مختلفة لفهم ما قصده كاتب الأصل التاريخي ويضطر إلى أن يحتال على ذلك بالتفكير والتأمل ويبذل جهداً كبيراً لحمل هذه النصوص الصامتة على التعبير عما جال بنفس الكاتب من الأفكار والمعاني ويحاول الباحث في التاريخ الذهاب إلى لقاء كاتب الأصل التاريخي والتغلغل في أعماق التاريخ إذا ما عاق وصول الكاتب إليه بما دونه من المعلومات عجز اللغة وانطماس الآثار وعوامل النسيان ومصالح الأشخاص وظروف الحياة، كل هاتيك العوامل والمؤثرات التي تعمل عملها الفعال لكي تحجب الصدق وتبعد الحقائق الخالصة عن الوصول إلى الباحث في التاريخ.

وتبقى بعض مسائل أخرى جديرة بالذكر، فالباحث في التاريخ مضطر في أحوال كثيرة إلى الاعتماد على المصادر الثانوية وذلك لضياع الأصول الأولى أو لأن المصادر الأولى ذاتها قد تحتوي على روايات أولية مختلطة بروايات وأخبار ثانوية مأخوذة عن الغير. ومثلاً في حالة القائد الذي يصف معركة حربية نجد أنه لا يذكر مشاهداته الشخصية فقط، بل لا بد من أن يضيف إليها مشاهدات جنوده ضباطه ومعلوماتهم أنه لا يمكنه أن يرى نفسه كل تطورات المعركة. فكلامه عن المعركة يكون مصدراً أولياً فيما اعتمد فيه على مشاهداته الشخصية، ويكون مصدراً ثانوياً فيما أخذه عن جنوده وضباطه.

وعند نقد أحد المصادر الثانوية لا تكفي معرفة الظروف التي أحاطت بتدوين كاتب الأصل التاريخي معلوماته لأنه في هذه الحالة يكون ناقلاً لمشاهدات غيره وأقواله، ويكون الكاتب أو المؤلف الحقيقي هو الشخص أو المصدر الذي أمده بالمعلومات الماثلة أمام الباحث في التاريخ. فعلى هذا الباحث أن يحاول نقد هذا المصدر الحقيقي وأن يتتبع بقدر المستطاع سلسلة الرواة أو الكتاب حتى يصل إلى الراوي أو الكاتب الأول إذا أمكن ذلك.

وعليه أن يحاول أن يعرف هل كان شاهداً، وهل كان عادلاً ودقيقاً في ملاحظته أميناً في الإدلاء بها أو في تدوينها؟

ومن البديهي أنه لا يمكن الوصول أحياناً إلى ذلك الكاتب الأول وكثيراً ما يجد الباحث في التاريخ أصولاً لا يستطيع التعرف على مؤلفيها وإثبات شخصيتهم أو يعرف المؤلف الذي كتب الأصل الماثل أمامه، ولكنه لا يستطيع التعرف على المصادر التي استقى منها معلوماته كلها أو بعضها وكما مر بنا ذلك في موضع سابق. ومهمة النقد الباطني السلبي - كما رأينا - هي محاولة استرجاع ما يمكن استرجاعه من العمليات التي كتب كاتب الأصل التاريخي خلالها ما كتب. وفي الحالة التي لا يعرف فيها الكاتب الحقيقي يحسن بالباحث في التاريخ أن يدرس الأصل التاريخي بصفة عامة، ويبحث هل يوجد مظهر عام يتفق في أغلب المعلومات الواردة به، ويدل على أن بعضه أو كله مأخوذ عن أشخاص لهم آراء وميول وأهواء خاصة - إن كان الأمر كذلك؟

وتتحدد قيمة المصادر الثانويه التي أخذها كاتب الأصل التاريخي عن غيره ولم يطلع عليها بنفسه بناء على مدى تقديمها للأصل الأول الذي اعتمدت عليه. والمصادر الثانوية ما هي إلا حلقة يأمل الباحث في التاريخ في الوصول عن طريقها إلى الأصل الأول. فينبغي على الباحث أن يجتهد في أن يعرف بقدر المستطاع: هل روعيّ في اضطراد النقل من مصدر لآخر حفظ الأصل الأول على حاله، أم أن ذلك قد أدخل عليه الإضافة أو التغيير أو التحريف، كما أشرنا إلى ذلك في موضع سابق؟ وهل أخذت هذه المعلومات التي وصلت إلى الباحث، عن مصادر جاءت عن طريق الرواية الشفوية أو التدوين؟

ويلاحظ أن الأساطير من أهم أنواع الروايات الشفوية وتكثر عند الجماعات الفطرية أو في البيئات غير المثقفة مثل بعض القبائل أو سكان الريف أو الجند. ويوجد عصر أساطير في تاريخ كل أمة مثل أساطير قدماء المصريين وأساطير الفرس والهنود واليونان والرومان والصقالبة والجرمان. . . وفي عهود الحضارة تستمر الأساطير الشعبية فيما يتعلق بالحوادث ذات التأثير في أذهان الناس وحينما تبدأ أمة من الأمم في تدوين تاريخها لا تنتهي الروايات الشفوية، بل تستمر ولكنها تبقى في حيز ضيق،

وتصبح مقصورة على وقائع لم تدون لأنها سرية بطبيعتها أو لأن أحداً لم يعن بتدوينها وذلك مثل بعض التصرفات أو الأقوال الخاصة أو بعض تفاصيل الحوادث التي أفلتت من سجل التاريخ. وعلى ذلك تنشأ النوادر أو القصص المسماة بأساطير الجماعات المتحضرة مثل الإشاعات والأوهام والتفسيرات الخاطئة لبعض الظواهر والحكايات التي تتركز حول بعض الشخصيات أو الحوادث.

وفي حياتنا اليومية تؤخذ الأقاويل على أنها حقائق ـ أو على الأقل ـ على أنها تحتوي على عنصر صغير أو كبير من الحقيقة، بدعوى أنه لا دخان بغير نار وإن كان هذا يعد أمراً غير منصف في بعض الأحيان. وصحيح أن الأقاويل والإشاعات ربما تحتوي على عنصر من الحقيقة ولكنها ليست الحقيقة، إذ قد ينسج الخيال حولها ما شاء من الاستنتاج والتخريج بحسب الحالة العقلية والسيكولوجية لأولئك المتخيلين. وقد تكون هذه الإشاعات باطلة ولا أساس لها من الصحة على الاطلاق. وأحياناً قد يتعذر التمييز بين عنصر الحقيقة وعنصر الخيال إذ قد يكون الخيال قريباً من الحقيقة بحيث يصعب التفرقة بينهما.

وما ينطبق على هذه الناحية في حياتنا اليومية ينطبق على حوادث التاريخ. إلا أنه من الجائز الحصول على بعض الحقيقة من أساطير الماضي، ومن القصص الذي يبدو مستحيلاً وخارقاً للعادة. فيستطيع الباحث في التاريخ أن يدرس من خلال الأساطير بعض آراء الشعوب وعقائدها وتقاليدها وروحها ولكنه لا يستطيع أن يبحث فيها عن حقائق محددة ثابتة.

ويلاحظ أيضاً أن الأصول التاريخية إلى جانب احتوائها على معلومات تحتمل الخطأ أو الكذب فإنها تحتوي كذلك على معلومات من المستبعد أو ربما من المتعذر الخطأ أو الكذب فيها. وهناك بعض الحالات التي من هذا النوع والتي ينبغي على الباحث في التاريخ أن يلاحظها وتتلخص فيما يلي:

١ ـ هل المعلومات الواردة تعارض مصلحة كاتب الأصل التاريخي أو غروره أو عواطفه أو ذوقه الأدبي أو مصلحة الجماعة التي ينتمي إليها؟ إذا عرف الباحث هذه النواحي الخاصة بكاتب الأصل توفر احتمال كبير في صدق هذه المعلومات لأن

الإنسان في العادة لا يذكر ما يعارضه أو يخالف مصلحته. ومع ذلك ينبغي الحذر إذ ربما يكتب أحد رجال أثينا ضد الاثينيين أو يطعن بروتستنتي ضد غيره من البروتستنت ومن الجائز أن تكون الأقوال أو المطاعن صحيحة ولكن من المحتمل أيضاً أن يكون الدافع إليها الرغبة في تشويه سمعة القوم أو الطائفة التي ينتمي إليها كاتب الأصل، بناء على كسب مادي أو بحافز من ضغينة شخصية.

٢ ـ قد يكون الحادث من النوع الذي لا يذكر إلا إذا كان صحيحاً في الغالب. فمثلاً لا يعلن رجل أنه شاهد أمراً مخالفاً لما هو مألوف لديه أو لما يتوقعه، إلا إذا كانت ملاحظته قد حملته على أن يقبل ذلك كما يحدث عندما يسافر إنسان إلى بلد لم يعرفه ولم يعرف قومه من قبل، فيرى أشياء تفصيلية فيه وفي حياة أهله غريبة وجديدة عليه، فيدون عنها ما يلفت نظره والذي ربما لا يلحظ بعض تفصيلاتها أهل ذلك البلد أنفسهم. وعلى هذا فالحادث أو الشيء الذي يبدو غير مألوف أو ربما يبدو غير معقول بالنسبة لرأيه.

والذي يلفت نظره ويثير دهشته قد يكون صحيحاً فينبغي على الباحث في التاريخ أن يسائل نفسه هل خالف الحادث أو الوصف المروي آراء الكاتب أو عادته وهل كان بالنسبة له ظاهرة من نوع غير مألوف؟

٣ ـ قد يكون الحادث واضحاً ومعروفاً تماماً لعدد كبير من الناس. وهناك حقائق واضحة على نحو يجعل من الصعب الكذب أو الخطأ بشأنها أو ينطبق هذا على المعلومات التي يمكن التثبت بسهولة من حقيقتها فلا تكون بعيدة في الزمان عن وقت كتابة الأصل التاريخي عنها أو تكون قد غطت عصراً طويلاً وشملت مساحات واسعة، وأصبحت معروفة بصورة واضحة حتى استطاع ملاحظتها عدد كبير من الناس. وذلك مثل بعض المعلومات المتعلقة بمدينة ما أو بمعركة خطيرة أو بقائد حربي ذائع الصيت، أو بزعيم وطني كبير أو بفنان موهوب، أو بشاعر عبقري أو بعالم جليل أو عادة أو تقليد أو نظام شاع لدى أقوام مختلفين واستمر أجيالاً متتالية. وأحياناً يكون للجمهور مصلحة خاصة في أن تتحقق حوادث معينة تتصل بمصلحتها الوطنية ومجده القومي وتراثه الحضاري.

ففي مثل هذه الحالات ربما يكون الكذب أو الخطأ أو الانخداع قليلاً وبذلك تكون المعلومات الواردة بشأنها أقرب إلى التصديق. ولكن هذا لا يعني أنها تكون صحيحة دائماً وإن الشك لا يرقى إليها. وذلك أنه على الرغم من احتمال الصدق بالنسبة للمعلومات السالفة الذكر فمن الجائز وأحياناً من المرجح أن يكذب كاتب الأصل التاريخي أو يخطيء إذا كانت له أغراض ومصالح في الكذب أو أهواء تحجب الوقائع فتجترىء على الحقيقة سعياً إلى تحقيق تلك المصالح ومجاراة تلك الأهواء.

٤ ـ من الجائز أنه لم تكن لمدون الأصل التاريخي مصلحة قط في ذكر بعض المعلومات على غير حقيقتها كما في حالة بعض المسائل العامة أو النظم أو أخبار الشخصيات التي يذكرها كاتب الأصل عرضاً في سياق الحوادث. ولا يمكن أن تتكون المعلومات التاريخية من الأكاذيب وحدها فقد يكذب الكاتب في بعض المسائل ولكنه لا يستطيع أن يكذب في كل ما يكتب وهومضطر إلى أن يحدد بعض الحوادث الصحيحة في مكان وزمان محددين وهو مضطر كذلك إلى أن يحيط أكاذيبه بإطار من الصدق ومن مصلحته أن يمزج الصدق بالكذب حتى تكون أكاذيبه أبعد عن الكشف. فالباحث في التاريخ يمكنه أن يفيد بعنصر الصدق الذي يورده كاتب ذلك الأصل التاريخي لإخفاء أكاذيبه، ويستطيع الاعتماد عليه كمصدر لحقائق تاريخية ثابتة إذ لم تكن له مصلحة في خداع الناس بشأن هذه الحقائق المعينة بالذات.

ولقد حضّ القرآن الكريم والنبي عليه الصلاة والسلام، كما حضّ أئمة الاسلام وعلماء الحديث والأصول على وجوب التثبت في قبول الأنباء والروايات والأحاديث. والإلمام بشيء ما وصل إليه الاسلام والاستئناس بآراء علماء المسلمين وطرقهم في التثبت من الحقيقة أمر نافع في هذه الناحية من النقد التاريخي الباطني السلبي كما نوّه وأشاد بذلك الدكتور أسد رستم.

ولنعرض لبعض ما ورد في هذا الصدد.

ذكر القرآن الكريم في مواضع مختلفة منه وجوب التثبت من الأنباء والشهادة، فيقول في سورة الحجرات: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين﴾، ويقول في سورة الطلاق: ﴿وأشهدوا ذوي عدل منكم﴾ فدّل بذلك على أن خبر الفاسق يقتضي التبين وإن

شهادة غير العدل مردوده. وللنبي عليه الصلاة والسلام أحاديث منها: «من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» و«سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم».

والإمام الغزالي مثلاً يقسم الخبر إلى ما يجب تصديقه وإلى ما يجب تكذيبه وإلى ما يجب التوقف فيه. فما يجب تصديقه هو ما أخبر عنه عدد التواتر بما أخبر به الله تعالى، وأقوال الرسول وما أخبر عنه الأمة وكل خبر يوافق ما أخبر الله تعالى عنه أو رسوله وكل خبر صح أنه ذكره المخبر بين يدي رسول الله ويسمع منه ولم يكن غافلاً عنه فسكت عنه وكل خبر ذكر بين يدي جماعة أمسكوا عن تكذيبه. وما يجب تكذيبه هو ما يعلم خلافه بضرورة العقل والحس والمشاهدة أو أخبار التواتر وما يخالف النص القاطع من الكتاب والسنة وإجماع الأمة، وما صرح بتكذيبه جمع كثير يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب وما سكت الجمع الكثير عن نقله والتحدث به. وما يجب التوقف فيه هو كل خبر لم يعرف صدقه ولا كذبه.

ويذكر الإمام الغزالي فيما يذكره في هذا الصدد أن رواية بعض الخبر ممتنعة عند أكثر من منع نقل الحديث بالمعنى،.ومن جوز النقل على المعنى جوز ذلك إن كان قد رواه مرة بتمامه... ونقلُ البعض تحريف وتلبيس.. ونقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ. أما العالم بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل والظاهر والأظهر والعام والأعم، فقد جوز له الشافعي. ومالك وأبو حنيفة وجماهير الفقهاء أن ينقله على المعنى إذا فهمه. وقال فريق لا يجوز له إلا إبدال اللفظ بما يرادفه ويساويه في المعنى.

ويدرس ابن الصلاح في مقدمته في علوم الحديث أنواع الحديث التي منها الصحيح.

والحسن والضعيف والمسند والمقطوع والمدلس والشاذ والمعلل والمضطرب والموضوع والمقلوب. كما يدرس كيفية رواية الحديث وشرط أدائه ومعرفة كتابته وتقييده. ولنقتبس بعض ما أورده في معرفة صفة من تقبل ومن ترد روايته وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتوثيق وتعديل.

يقول ابن الصلاح: «اجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه وتفصيله أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني والله أعلم.

ونوضح هذه الجملة بمسائل:

١ - عدالة الراوي تارة تثبت بتنصيص المعدلين على عدالته وتارة تثبت بالاستفاضة فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة استغني فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصاً، وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه.

٢ - يعرف كون الراوي ضابطاً أن تعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه والله أعلم.

٣ - التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها فإن ذلك يحرج المعدل إلى أن يقول لم يفعل كذا لم يرتكب كذا فعل كذا وكذا... وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر فلا بد من بيان سببه لينظر فيما هو جرح أم لا وهذا ظاهر مقرر في النقد وأصوله...

٤ - اختلفوا في أنه هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد أو لا بد من اثنين. فمنهم من قال لا يثبت ذلك إلا باثنين كما في الجرح والتعديل في الشهادات ومنهم من قال وهو الصحيح الذي اختاره الحافظ أبو بكر

الخطيب وغيره، أنه يثبت بواحد لأن العدد لم يشترط في جرح رواية أو تعديله بخلاف الشهادات والله أعلم.

٥ ـ إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل فالجرح مقدم لأن المعدل يخبر عن ما يظهر من حاله والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل فإن كان عدد المعدلين أكثر فقد قيل التعديل أولى، والصحيح والذي عليه الجمهور أن الجرح أولى لما ذكرناه والله أعلم.

٦ ـ لا يجزىء التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدل فإذا قال حدثني الثقة أو نحو ذلك مقتصراً عليه لم يكتف به. . .

وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده وغيره، قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده أو بالإجماع، فهو يحتاج إلى أن يسميه حتى يعرف بل اضرابه عن تسميته مريب يوقع في القلوب تردداً. . .

٧ ـ إذا روى العدل عن رجل وسماه لم يجعل روايته عنه تعديلاً منه له عند أكثر العلماء دون أهل الحديث وغيرهم. وقال بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعي يجعل ذلك تعديلاً منه له، لأن ذلك يتضمن التعديل والصحيح هو الأول لأنه يجوز أن يروي عن غير عدل لم تتضمن روايته عنه تعديله. وهكذا نقول إن عمل العالم أو فتياه على وفق حديث ليس حكماً منه بصحة ذلك الحديث وكذلك مخالفته الحديث ليس قدحاً منه في صحته ولا في روايته والله أعلم.

٨ ـ في رواية المجهول وهو في عرضنا هنا أقسام أحدها المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً وروايته غير مقبولة عند الجماهير. الثاني المجهول الذي جهلنا عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر وهو المستور، فقد قال بعض أئمتنا المستور من يكون عدلاً في الظاهر ولا نعرف عدالة باطنه فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول. . .

٩ ـ اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر في بدعته فمنهم من رد روايته مطلقاً لأنه فاسق ببدعته. . ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن

يستحلّ الكذب في نصرة مذهبه سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن . . . وقال قوم تقبل إذا كان داعية إلى بدعة وهذا مذهب الكثير أو الأثر من العلماء . . .

١٠ - التائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق تقبل روايته إلا التائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ فإنها لا تقبل روايته أبداً . . .

١١ - إذا روى ثقة عن ثقة حديثاً ورجع المروي عنه فنفاه فالمختار أنه إن كان جازماً بنفيه بأن قال ما رويته أو كذب علي أو نحو ذلك تعارض الجزمان والجاحد هو الأصل، فوجب رد حديثه فرعه ذلك ثم لا يكون ذلك جرحاً له يوجب رد باقي حديث لأنه مكذب لشيخه أيضاً في ذلك . .
ومن روي حديثاً ثم نسيه لم يكن ذلك مسقطاً للعمل به عند جمهور أهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين . .

١٢ - من أخذ على التحديث أجراً منع ذلك من قبول روايته عند قوم من أئمة الحديث . . . وترخص آخرون في أخذ العرض على التحديث وذلك شبيه بأخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه . .

١٣ - لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو اسماعه كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث.
ولا تقبل رواية من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه. جاء عن شعبة أنه قال لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ ولا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته إذا لم يحدث من أصل صحيح وكل هذا يخرم الثقة بالراوي وبضبطه . . .

١٤ - أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بينا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه فلم يتقيدوا بها في رواياتهم لتعذر الوفاء بذلك على نحو ما تقدم وما كان عليه من تقدم . . فليعتبر من

الشروط المذكورة ما يليق بهذا الغرض على تجرده وليكتف في أهلية الشيخ بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غير متظاهر بالفسق والسخف وفي ضبطه بوجود سماعه مثبتاً بخط غير متهم وبروايته من أصل موافق لشيخه . .

١٥ - في بيان الألفاظ المستعملة من أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل وقد رتبها أبو حاتم الرازي في كتابه في الجرح والتعديل فأجاد وأحسن.

أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب:

الأولى: إذا قيل للواحد أنه ثقة أو متقن فهو ممن يحتج بحديثه. قلت: كذا إذا قيل ثبت أو حجة وكذا إذا قيل في العدل أنه حافظ أو ضابط والله أعلم.

والثانية: قال ابن أبي حاتم: إذا قيل أنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية. قلت هذا كما قال لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه وقد تقدم بيان طريقه في أول هذا النوع وإن لم يستوف النظر المعروف لكون ذلك المحدث نفسه ضابطاً مطلقاً أو احتجنا إلى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ونظرنا هل له أصل من رواية غيره . .

الثالثة: قال ابن أبي حاتم: إذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب وينظر فيه إلا أنه دون الثانية.

- أولها قولهم ليّن الحديث. . فهو من يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً. . .
- الثانية، قال ابن أبي حاتم إذا قالوا ليس بقوى فهو بمنزلة الأول في كتب حديثه إلا أنه دونه.
- الثالثة، قال ابن أبي حاتم: إذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به.
- الرابعة، قال إذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة.

وما لم يشرحه ابن أبي حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة في هذا الباب، قولهم

فلان قد روى الناس عنه، فلان مقارب الحديث فلان مضطرب الحديث، فلان لا يحتج به، فلان مجهول، فلان لا شيء فلان ليس بذلك وربما قيل ليس بذلك القوي فلان فيه أو في حديثه ضعف، وهو في الجرح أقل من قولهم: فلان ضعيف الحديث فلان ما أعلم به بأساً وهو في التعديل قولهم لا بأس به».

ومما يفيده في النقد الباطني السلبي - أو في العدالة والضبط - الإلمام ببعض ما أورده ابن خلدون في مقدمته من الآراء الخاصة بالبحث في التاريخ في نطاق دراسته للمجتمع الإنساني. فهو يحاول أن يتجنب الأخطاء التي يقع فيها المؤرخ بتحديد العوامل التي تؤدي إلى الوقوع في الخطأ، فيذكر أنه «لما كان الكذب متطرقاً للخبر بطبيعته، وله أسباب تقتضيه، فمنها التشيعات للآراء والمذاهب فإن النفس إذا كانت على حال من الاعتدال في قبول الخبر، أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى يتبين صدقه من كذبه. ومن الأسباب المقتضية للكذب في الأخبار أيضاً الثقة بالناقلين ومنها الذهول عن المقاصد ومنها توهم الصدق ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل ما يداخلها من التلبيس والتصنع ومنها تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب، بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك فيستفيض الأخبار بها على غير حقيقة».

ويروى ابن خلدون أنه لا بد للمؤرخ من معرفة طبائع العمران، لأن لكل حادث من الحوادث طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله. فمعرفة طبائع العمران تساعد المؤرخ في تمحيص الأخبار وفي تمييز الصدق من الكذب. وينبغي أن يكون ذلك سابقاً على التمحيص بتعديل الرواة حتى يعلم أن ذلك الخبر في نفسه ممكن أو متبع. وما كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر في أمر تعديله وتجريحه. وبذلك يستطيع المؤرخ أن يميز بين الصدق والكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه.

ومع ذلك فان ابن خلدون نفسه لم يراع في كتابه المسمى «العبر وديوان المبتدأ والخبر» الدقة في تطبيق آرائه فوقع فيما دعا إلى تجنبه من عوامل الخطأ والخضوع للمؤثرات المختلفة. ويوضح هذا كله صعوبة دراسة التاريخ بعامة وصعوبة النقد التاريخي بخاصة والذي بغيره لا يمكن أن تتم كتابة التاريخ، على الرغم من محاولة

الكاتب وجهده وسعيه إلى بلوغ ذلك. ويتضح بهذا ـ وبغيره ـ إن دراسة التاريخ ليست أمراً سهلاً، إذ تقتضي كثيراً من البحث والتحري والاناة والصبر للوصول بقدر المستطاع إلى الحقيقة التاريخية كما أشرنا إلى ذلك غير مرة.

* * *

إثبات الحقائق التاريخية

يصل الباحث في التاريخ عن طريق نقده للأصول التاريخية إلى مجموعة من المعلومات والآراء عن حوادث الزمن الماضي وقد تطابق الواقع أو لا تطابقه كلها أو بعضها على الأقل. فظروف الكذب والانتحال والخطأ متنوعة كما رأينا ولا يكفي النقد وحده للوصول إلى الحقيقة التاريخية. ويقوم النقد التاريخي بإثبات صحة الأصول التاريخية وبتحليلها إلى عناصرها الأولية ويزن كل تفصيلاتها واحدة بعد أخرى، ويصل في أحوال كثيرة إلى التمييز بين الروايات المكذوبة وبين الروايات المشكوك في صحتها وبين الروايات التي يحتمل الصدق فيها والروايات التي لا يمكن تحديد قيمتها لعدم إمكان الباحث الوصول في شأنها إلى رأي حاسم.

وعلى الرغم من ذلك فإن النقد التاريخي لا يثبت الحقيقة التاريخية بل يساعد على بلوغها ويؤدي إلى احتمال الصدق فيها. وصحيح أنه ينبذ جانباً الأخبار التي يثبت كذبها أو الخطأ فيها ولكنه لا يضع مكانها بديلاً. وبذلك تكون النتائج الثابتة المؤكدة للنقد التاريخي هي نتائج سلبية وكل النتائج الايجابية تكون موضع الشك ويوجد الاحتمال في صدقها.

ولا بد في عملية نهائية للوصول إلى نتيجة محددة إذ ينبغي الخروج من دائرة الاحتمال والشك إلى دائرة اليقين. ومن الضروري للباحث في التاريخ أن يتابع الدرس والبحث للوصول إلى نتائج حاسمة بقدر المستطاع. فعليه أن يبدأ بتقسيم النتائج التي وصل إليها عن طريق النقد، ويضع في قسم واحد كل المعلومات الواردة عن حادث أو عن مسألة ما. والوصول إلى رأي نهائي في هذا الشأن يقوم على أساس من العلاقة بين هذه المعلومات.

وفي بعض الحالات لا توجد إلا رواية واحدة عن حادث تاريخي معين فعلى الباحث في التاريخ أن يحذر الروايات أو الكتابات التي انفرد بها راوٍ واحدٍ أو كاتب واحد. وقد فطن علماء الاسلام سواء كانوا من المحدثين أو من رواة الأخبار إلى خطورة الاعتماد على رواية الآحاد فجعل العلماء الحديث النبوي الكريم درجات واشترطوا فيه أن يبلغ عدد المخبرين مبلغاً يمنع في العادة تواطؤهم على الكذب.

وينبغي على الباحث قبل أن ينبذ رواية الواحد أن يحاول العثور على شواهد تؤيدها. والرواية المفردة مهما كانت صادقة يحسن ألّا تعد حقيقة نهائية بل يمكن أن تستخدم مع الاعتراف بأنها رواية مفردة وينبغي الإشارة إلى قائلها أو كاتبها لأنه هو الذي يتحمل مسؤوليتها.

ويأخذ بعض المؤرخين أحياناً رواية وردت في أصل واحد على أنها حقيقة ثابتة، مع أن هذا غير جائز فمثلاً الحروب الميدية التي تكلم عنها هيرودوت لا يمكن أن تكون موضع دارسة ومناقشة كما هي الحال بالنسبة إلى حوادث الثورة الفرنسية الكبرى التي شهدها وكتب عنها مؤلفون عديدون بوجهات نظر متفاوتة.

وفي حال تعارض الأصول والمصادر وتناقض الروايات بشأن حادث تاريخي معين، ينبغي على الباحث في التاريخ أن يتبع بعض القواعد التي قد تعينه في الوصول إلى الحقيقة التاريخية.

فأولاً لكي يثبت الباحث من أن هذه الأصول والمصادر متعارضة حقاً ينبغي أن يستوثق من أنها تتعلق بنفس الحادث لأنه من الجائز أن خبرين متعارضين ظاهرياً يكونان متعلقين بحادثين مختلفين وربما لا ينطبقان على نفس الزمن أو على نفس المكان أو على ذات الأشخاص الذين تناولهم ذلك الحادث.

وثانياً إذا كان تعارض المصادر حقيقياً فربما يكون بعضها صادقاً وبعضها الآخر كاذباً. وفي مثل هذه الحالة يوجد اتجاه طبيعي نحو التوفيق بين الخبرين المتعارضين واتخاذ موقف وسط بينهما. ولكن هذه ليست طريقة علمية سليمة. فإذا اختلف مصدران مثلاً في عدد جيش ما، فلا يصح أن نأخذ المتوسط بينهما. إذ من الجائز أن أحد المصدرين صحيح والآخر خطأ ـ فلا بد من السعي إلى معرفة أي المصدرين

أصح لإسقاط ما لا يقبله النقد. وإذا تعذر الوصول إلى رأي محدد فيجب الاعتراف بذلك وذكر ما قاله المصدران معاً، دون ترجيح رأي أحدهما على الآخر.

وثالثاً ينبغي على الباحث في التاريخ أن يلاحظ إذا وجدت عدة أصول تقول برأي معين ووجد مصدر واحد يقول برأي مخالف، فمن الجائز أن يكون الرأي الواحد هو الصحيح. والكثرة العددية لا تحدد حتماً صحة ما تورده والعبرة قائمة في نوع هذه الكثرة أو في نوع الواحد، من حيث صفات الكتاب وظروفهم ووسائل بحثهم. ولا عبرة بالعدد أحياناً في بعض المسائل التاريخية.

ورابعاً ينبغي على الباحث في التاريخ أن يحاول ترجيح جانب على آخر بواسطة النقد التاريخي. وإذا لم يستطع ذلك فعليه أن يمتنع عن إعطاء حكم نهائي حتى يعثر على أدلة جديدة تنير له السبيل.

وفي الحالة التي تتفق فيها عدة روايات عن حادث تاريخي معين ينبغي ملاحظة بعض المسائل.

فينبغي على الباحث في التاريخ أن يقاوم ذلك الاتجاه الطبيعي نحو اعتبار ذلك الحادث التاريخي حادثاً صحيحاً لمجرد اتفاق عدة روايات بشأنه. فنحن نعرف في حياتنا اليومية أن الناس يميلون إلى أن ينقل بعضهم الأخبار عن بعض وإن أكثر من شخص واحد قد يرجع إلى أصل واحد لاستقاء معلوماته وإن عدة الصحف قد تنشر خبراً واحداً أرسله مراسل واحد، وهذا هو عين ما قد يحدث في كثير من الأصول التاريخية. فعندما ينقل أصل تاريخي عن أصل سابق فإنه لا يفعل أكثر من تكرار المعلومات ذاتها كما هو حادث في كثير من كتب التاريخ العربية والأوروبية التي كتبت في الأزمنة السابقة، على الرغم من وفرة معلوماتها في بعض الأحيان، فمن الواجب على الباحث أن يتثبت من استقلال هذه المصادر بعضها عن بعض إن كان الأمر كذلك، وإلا فإنها تعد في بعض المسائل التي تتناولها ـ على الأقل ـ بمثابة مصدر واحد. ولا يجوز اعتبار اتفاق المصادر على مسألة بعينها أمراً نهائياً إلا بعد تحديد العلاقة بينها كما عرفنا ذلك في موضع سابق. ثم يبدأ الباحث بدراسة نواحي الاتفاق والاختلاف في المعلومات الواردة بها. والاتفاق الصحيح بين مصدرين

مستقلين لا يكون ـ في الغالب ـ بتشابهها المطلق، ولكن باتفاقهما وتشابههما في مواضع وبتفاوتهما واختلافهما في مواضع أخرى.

وينبغي كذلك ملاحظة أنه في بعض الأحيان قد يورد مؤلف واحد معلومات متنوعة عن موقع تاريخي مثلاً، في مصدر واحد أو أكثر. فمن الضروري في هذه الحالة أن يحاول الباحث معرفة هل لاحظ المؤلف ذلك الموقع أكثر من مرة ودوّن عنه ملاحظات متفاوتة، نتيجة تغيرات أحدثها هو من تلقاء نفسه. وأحياناً قد يلاحظ عدة أشخاص حادثاً ما ولكنهم ينيبون واحداً من بينهم للكتابة عنه، فينبغي محاولة التحقق مما إذا كان تدوين ذلك الفرد قد حدث نتيجة ملاحظته الشخصية وحدها أم نتيجة ملاحظته بالاشتراك مع الآخرين. وقد يدون عدة أشخاص في ظروف متشابهة معلوماتهم عن حادث معين في أصول مختلفة. فينبغي أن يسعى الباحث إلى أن يعرف هل خضعوا لمؤثرات واحدة؟ وهل تعرضوا لأخطاء أو لعوامل خداع معينة؟ وهل كانت لهم جميعاً مصلحة واحدة مشتركة أو مصالح مختلفة متباينة؟

ويلاحظ كذلك أن إتفاق الروايات المستقلة لا يكفي وحده لبلوغ الحقيقة التاريخية، وهو يؤدي أحياناً إلى نتائج ليست نهائية دائماً. ولكي يثبت الباحث من هذه النتائج ينبغي عليه أن يلاحظ الانسجام والتآلف والاتساق بين الحقائق التاريخية. فقد يؤكد الكثير من الحقائق بعضها بعضاً ويوجد بينها صلة وعلاقة فتكون مجموعاً متناسقاً.

والباحث في التاريخ مضطر إلى ملاحظة العلاقة والارتباط والتآلف بين مجموعات الروايات الماثلة أمامه لكي يخرج بإثبات الحقائق التاريخية التي تعنيه وهو في ذلك يمهد لنفسه السبيل للانتقال من دور التحليل والنقد إلى دور تركيب الحوادث وبنائها والربط والتأليف بينها.

ويمكن أحياناً إثبات وقوع حادث تاريخي معين، على الرغم من سكوت بعض الأصول التاريخية عن ذكره وذلك لاتفاق أصول تاريخية أخرى بشأن حدوثه.

وإذا نحن قارنا شيئاً من معلوماتنا عن التاريخ الحديث بشيء من معلوماتنا عن التاريخ القديم في هذه الناحية وجدنا الأصول والمصادر التاريخية المتعلقة بالتاريخ

الحديث كثيرة متنوعة، بعكس التاريخ القديم. ويشك بعض الباحثين في حقيقة الحوادث القريبة إلينا لكثرة الروايات وتعارضها ويصبحون أكثر ميلاً إلى تصديق أخبار الحوادث في التاريخ القديم التي لا توجد عنها روايات كثيرة متعارضة. ولكن كثرة الروايات ووجود الاختلاف أو التعارض بينها يعد ميزة هامة بالنسبة للتاريخ الحديث إذ يعطي ذلك فرصة أوسع للدرس والبحث وإثبات الحقائق التاريخية على مدى الزمن، مما هو غير متوفر بالنسبة للتاريخ القديم.

* * *

بعض القواعد العامة للتركيب التاريخي

بعد التثبت من صحة الحقائق التي تقدمها الأصول والمصادر التاريخية ينبغي على الباحث في التاريخ أن يقوم بسلسلة من عمليات التركيب أو البناء. ودراسة هذه العمليات من أهم المراحل في الإلمام بمنهج الباحث في علم التاريخ، وهي مرتبطة بنوع المادة التاريخية التي يتوصل إلى جمعها الباحث في التاريخ.

وكما أشرنا لا يجوز أن يضع الباحث خطة مثالية للموضوع الذي ينوي كتابته فقد لا تكفي المادة التاريخية التي يمكنه الوصول إليها لتحقيق هدفه أو قد يجمع مادة جديدة تخالف ما كان يتوقع جمعه. ومن الطبيعي أن يضع الباحث خطة تقريبية لموضوع دراسته على أن تظل قابلة للتعديل والتغيير بحسب المادة التي تصبح تحت يديه. وعلى الباحث أن يبدأ بالنظر إلى نوع الحقائق التاريخية التي جمعها ولا ريب في اختلاف هذه الحقائق وتنوعها.

وإليك أمثلة لما يمكن أن يجده منها:

١ - قد يستخرج الباحث من أصل تاريخي واحد حقائق متنوعة عن الخط وعن اللغة وعن العقائد وعن العادات وعن الحوادث وعن النظم... وفي أحوال كثيرة تصل الحقائق إلى الباحث في التاريخ دون ترتيب أو تقسيم. وهذا المزيج من الحقائق غير المتجانسة هو من أهم الخصائص التي تتميز بها الحقائق التاريخية بالنسبة لحقائق العلوم الطبيعية. فلا بد من تقسيم الحقائق التاريخية إلى أقسام بحسب أنواعها، كما سنعرف ذلك بعد.

٢ ـ تبدو الحقائق التاريخية على درجات متفاوتة من التعميم أو التخصيص من الحقائق العامة التي تشمل شعباً بأسره أو التي دامت عدة قرون مثل العقائد والنظم إلى الحوادث الخاصة أو الأفعال العابرة الصادرة عن فرد ما من حركة أو كلمة. وهذا من أوجه الخلاف بين الحقائق التاريخية وحقائق العلوم الطبيعية. فينبغي على الباحث أن يضع الوقائع المتشابهة في مستوى عمومها أو خصوصها في صعيد واحد، بقدر المستطاع.

٣ ـ تتحدد الوقائع التاريخية بمكان حدوثها وزمانها. وإذا ألغينا المكان والزمان بالنسبة لها فقدت مشخصاتها التاريخية ودخلت في نطاق المعلومات الانسانية العامة مثل (الفولكلور) الذي لا تعرف أصوله على وجه التحديد. والباحث في التاريخ مضطر إلى أن يدرس الحقائق المتعلقة بالمكان والزمان في العصور المختلفة، كلا على حدة.

٤ ـ تختلف الروايات التاريخية وما تتضمنه من الحوادث في مدى احتمال الصدق فيها، فتوجد بينها الروايات الثابتة أو المحتملة الصدق أو الضعيفة أو المشكوك في صحتها، كما أشرنا إلى ذلك من قبل. ولعلّ بعضها يشبه الحالات (الاكلينيكية) التي تنشر في المجلات الطبية قبل أن يتمكن العلماء من البرهنة عليها حتى تدرج في نطاق الوقائع العلمية الثابتة.

وبهذا نجد أن التركيب أو البناء التاريخي يتم عن طريق تجميع أقدار من الحقائق المشتملة بدورها على كثير من الجزئيات التفصيلية المتنوعة والتي تتشابه أو تختلف أو تتفاوت من حيث موضوعها ومدلولها ومن حيث درجة عموميتها أو تخصيصها وفي مستوى تشككها أو ثبوتها.

وتقدم الأصول التاريخية للباحث في التاريخ معلومات يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أنواع من الحقائق:

١ ـ **كائنات حية وأجسام مادية**: فالوثائق مثلاً تعرفنا بوجود بعض الأشخاص وبعض منتجات الفنون أو الصناعات.

٢ ـ **أفعال الإنسان**: تسجل الوثائق والأصول والمعلومات عن أفعال أو أقوال

الناس في الزمن الماضي والتي يعرفها كاتب الأصل التاريخي عن طريق المشاهدة أو السماع مستمدة من الكتابة فمثلاً لا يجد الباحث غير صورة عقلية عن حادث مقتل يوليوس قيصر، وهو بإزائه لا يستطيع أكثر من أن يتخيل وقوع ذلك الحادث من خلال الأصل التاريخي الذي وصل إليه.

٣ - الدوافع والتصورات: تحرك الإنسان دوافع خاصة للتصرف على نحو معين. ومع أن الباحث في التاريخ لا يصل إلى حوادث الماضي إلا عن طريق الخيال فإن هذا الخيال ليس خيالاً محضاً، إذ أنه مستمد من وقائع حدثت فعلاً ويستطيع الباحث أن يكوّن عنها في ذهنه صورة مقاربة بناء على وجود نوع من الرابطة والاتصال بين الحاضر والماضي. ويصبح التصور التاريخي مجموعة من الظواهر المستقاة من عدة نواح. ولا يكفي تصور الأشخاص أو الأفعال أو الأشياء كعناصر مستقلة بعضها عن بعض، لأن كلا منها في ذاته يكون جزءاً من مجموع عام وتقوم على أساسها جميعاً حوادث التاريخ، بل وسير الزمان وتطور البشرية.

ويمكن أن تلخص عمليات التركيب أو البناء التاريخي في بعض المراحل وعلى الباحث أن يجمع خلالها العناصر المأخوذة من أصول تاريخية متعددة، ويحاول أن يكون عنها صورة عقلية تشابه بقدر الإمكان الصورة التي وجدت في ذهن شاهد العيان أو كاتب الأصل التاريخي. ثم يقسم الباحث الحقائق إلى مجموعات على أساس من التشابه القائم بينها. . .

وعلى أساس المسائل المتعلقة بنقطة أو حادث معين. وحينما تصادف الباحث فجوات صغيرة أو كبيرة، فعليه أن يحاول ملأها بالاستنتاج العقلي المستمد من الحقائق التي توفرت لديه وعليه كذلك أن يستخرج من هذه الحقائق صفاتها العامة وعلاقة بعضها ببعض ويؤدي ذلك في النهاية إلى كتابة التاريخ.

وهذه السلسلة من العمليات التي يسهل تصورها لم تطبق كلها أو بعضها على الوجه الأكمل في كثير من المؤلفات التاريخية. وبذلك يتضح لنا أن هذه العمليات التي تبدأ بالعثور على الأصل التاريخي وتنتهي إلى كتابة التاريخ تقتضي الدقة والحذر

والجهد والصبر وتوفر الملكات الخاصة بمثل هذا العمل حتى أنه قد يتعذر على شخص واحد أن يقوم بكل هذا العمل الخاص بموضوع أو مسألة تاريخية بالذات. ويلاحظ أن تقسيم العمل بين عدة أشخاص يستلزم صفات وملكات متشابهة فيما بينهم، ويقتضي فهماً عاماً بينهم كباحثين وقد تتوفر هذه المسألة أو تلك وقد لا تتوفر على نحو مقنع بما تستلزمه طبيعة مثل هذا النوع من العمل. ولذلك فلا يمكن أن يستكمل بحث مسألة تاريخية ما في وقت محدد، ولكن باب البحث يظل مفتوحاً أبداً للمزيد من البحث والتحري في المستقبل.

ينبغي أن تقرأ مؤلفات المؤرخين بقدر متفاوت من الحذر بحسب مستوى كل مؤرخ منهم، وهذا معناه العودة لبحث ما سبّق بحثه. ولكن مراجعة هذه المؤلفات ستكون أسرع من العمل الأساسي الذي قضي في الدرس والبحث الذي أدى إلى كتابتها، إذا اقتضى الأمر ذلك بناء على ما تثيره بعض تفصيلاتها من الشك أو التساؤل.

ولا يضير ذلك علم التاريخ في شيء. وهذا يعني أن موضوعاته ومسائله ستكون عرضة لأن تبحث من جديد بطريقة أو أخرى بناء على توفر الظروف التي تبرر إعادة درسها وبحثها. ولذلك فلا يجوز أن يتصور باحث في التاريخ أنه كتب الكلمة النهائية في موضوع ما وأنه اختتم العلم بشأنها، إذ أن هذا ليس من حقه والأمر متروك للباحثين الآخرين في زمنه أو في المستقبل، ولتقديرهم إمكان بحثه ـ من عدمه ـ بناء على منهج البحث في علم التاريخ. وإن من يداخله مثل هذا التصور ليحكم على نفسه بنفسه. بعدم إدراكه لمبادىء علم التاريخ بل وببعده عن أبسط قواعد التفكير، أو الفهم التاريخي مهما يكتب ويطبع ومهما يعتقد في نفسه أو يعتقد فيه غيره من غير العارفين بقدر علم التاريخ ومضمونه. ولا عجب إذا وجدت مسائل تاريخية تظهر عنها عشرات أو مئات أو ألوف من المؤلفات التي يقتضي البحث التاريخي أن تكتب على مدى السنين والأجيال والقرون.

* * *

تنظيم الحقائق التاريخية

يصل الباحث في التاريخ إلى مرحلة تنظيم أو ترتيب الحقائق التاريخية التي تجمعت لديه. ومن غير شك، ينبغي عليه أولاً أن يفاضل بينها، وأن يستمسك ببعضها ويدع جانباً بعضها الآخر. الواقع أن كل الحقائق التاريخية لها قيمة في حد ذاتها ولكن الباحث مضطر إلى اختيار جزء منها لاستخدامه في كتابة التاريخ والحقائق التي يتركها جانباً تساعده ـ وإن لم يبرزها ـ على فهم كثير من مسائل التاريخ. ويمكن للباحث أن يختار الحقائق على أساس موضوعه أو اتجاهه إلى الكتابة في الناحية التي تعنيه، سواء كانت ناحية سياسية أو اقتصادية أم عسكرية أو دينية أم ثقافية. . .

وينبغي على الباحث أن يشرع من تنظيم الحقائق التاريخية وتنسيقها في مجموعات وأقسام تبعاً لظروفها الظاهرة ولسائر خصائصها. وأسهل طريقة للتقسيم هي القائمة على ظروف الحقائق الخارجية إذ أن كل حقيقة تاريخية ترتبط بزمان ومكان محددين، وتتعلق برجل أو بجماعة أو بمسألة معينة وبذلك يجد الباحث أمامه مجموعات من الحقائق المتنوعة. ثم عليه أن يأخذ في تقسيم هذه المجموعات إلى أقسام فرعية ويرتبها ترتيباً زمانياً أو مكانياً أو بحسب المجموعات التي تنتمي إليها. وقديماً كانت الحقائق تذكر بغير ترتيب فكان ليفي وتاسيتوس مثلاً يخلطان الحقائق الخاصة بالفيضان والأوبئة بأخبار الحروب والثورات وكذلك فعل مؤرخو سائر الأمم.

ولم تقسم الحقائق تبعاً لطبيعتها وخصائصها إلا في زمن متأخر. والقاعدة المتبعة في هذا التقسيم هي اختيار الحقائق المتعلقة بنوع واحد من الأفعال ووضعها في قسم واحد. وكل من هذه الأقسام يصبح موضوعاً لفرع معين من التاريخ.

وهاك بعض ما ورد في كتاب لانجلوا وسينيوبوس بشأن تقسيم الحقائق التاريخية بناء على الظروف الخارجية وعلى طبيعة الحقائق وخصائصها وارتباطها بمظاهر النشاط الإنساني:

١ ـ **الظروف المادية**:

أ ـ دراسة الجسد: علم الإنسان (الأنتروبولوجيا) والتشريح وعلم وظائف الأعضاء (الفسيولوجيا) وعلم السكان من حيث العدد والجنس والتوالد والوفيات والأمراض.

ب ـ دراسة البيئة: البيئة الجغرافية الطبيعية وعمل الإنسان مثل الصناعة والزراعة والطرق والمباني . . .

٢ ـ **العادات العقلية**:

أ ـ اللغة وما يتصل بها من الكتابة والألفاظ وعلم الأصوات وعلم المعاني.

ب ـ الفنون التشكيلية: كالرسم والتصوير والنحت وفنون العمارة والفنون التعبيرية كالأدب والموسيقى والرقص.

ج ـ العلوم: مناهجها ونتائجها.

د ـ الفلسفة والأخلاق نظرياً وعملياً.

هـ ـ الدين بما فيه من العقائد والشعائر.

٣ ـ **العادات المادية**:

أ ـ الحياة المادية بما فيها من الغذاء والملبس وأدوات الزينة والمساكن والأثاث.

ب ـ حياة الإنسان الخاصة: كالعناية بالجسد والمراسم الإجتماعية في الزواج والوفاة والأعياد ووسائل اللهو والتسلية.

٤ ـ **العادات الاقتصادية**:

أ ـ الانتاج في الزراعة وفي تربية الحيوان واستغلال المعادن.

ب ـ الصناعة وتقسيم العمل ووسائل النقل.

ج ـ التجارة والتبادل.

د ـ التوزيع: نظام الملكية وما يتصل بها.

٥ ـ النظم الاجتماعية:

أ ـ الأسرة: تكوينها والسلطة الأسرية وأحوال النساء والأبناء والتنظيم الاقتصادي في الأسرة وملكية الأسرة والميراث فيها.

ب ـ التعليم: فرصه ووسائله والقائمون به، العلوم والفنون والآداب والثقافة.

ج ـ طبقات المجتمع وأساس تقسيمه والقواعد التي تنظمه.

٦ ـ النظم العامة:

أ ـ النظم السياسية: الحكومة والإدارة المالية، الهيئات المنتخبة وطريقة انتخابها وسلطتها، الهيئة القضائية، القوة العسكرية، الأعمال العامة، المواصلات، الشؤون الصحية، القوانين المحلية.

ب ـ الهيئات الدينية وما يتصل بها.

ج ـ النظم الدولية: الدبلوماسية، الحرب والسلام، القوانين الدولية والتجارية.

ويلاحظ أن هذه التقسيمات لا تكون مستقلة بعضها عن بعض تمام الإستقلال، إذ هي متداخلة فيما بينها. ففي العرض التاريخي ـ وهو ما سنذكر شيئاً عنه بعد ـ نجد مسائل جغرافية أو إجتماعية أو سياسية أو أدبية أو اقتصادية. . . متصلة بعضها ببعض ويتضح فيها الأثر المتبادل بينها بحسب الموضوع الذي يتناوله الباحث في التاريخ. وإذا لم يكن الباحث راغباً في دراسة هذه المسائل كلها على قدم المساواة فإنه في هذه الحالة يجعل بحثه منصباً على مسألة بعينها، فيتوسع ويتعمق فيها جاعلاً من المسائل الأخرى المتصلة بها وسيلة إلى فهم وإيضاح المسألة الخاصة التي يجعلها هدفاً لدراسته.

وحينما يشرع الباحث في تنظيم وترتيب الحقائق التاريخية التي اجتمعت لديه تبدو أمامه مسألة جديرة بالعناية. فكل عمل إنساني هو بطبيعته ظاهرة مفردة ترتبط بزمان

ومكان محددين. وبمعنى آخر فإن كل حقيقة أو كل حادث قائم بذاته وله مميزاته وظروفه الخاصة. ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن كل عمل إنساني يشبه في الوقت نفسه أعمالاً أخرى للشخص ذاته، أو يشبه أعمال رجال آخرين ينتمون لنفس بيئته، وقد يبلغ التشابه درجة تجعل هذه الأعمال تتصف بصفات واحدة، حتى لتفقد مشخصاتها كأعمال مفردة قائمة بذاتها. وهذه المجموعات من الأفعال المتشابهة يمكن أن تسمى بالعادات أو العرف أو النظم والتي هي حقائق جماعية تمتد في الزمان والمكان.

وعلى ذلك ينبغي أن تدرس الحقائق وتنظم على أساسين: على أساس العناصر المفردة القائمة بذاتها وعلى أساس عناصرها الجماعية المستمرة. وكلتا الناحيتين ضرورية، إذ لا بد من الجمع بين الحوادث العامة والحوادث الخاصة المعينة. فمثلاً لا يمكن فهم تاريخ النظم الفرنسية، إذا اقتصر الباحث على دراسة الحوادث أو التيارات العامة دون دراسة سقوط الباستيل مثلاً، والعكس صحيح.

وينبغي على الباحث في التاريخ أن يلاحظ أوجه الشبه والخلاف بين الجماعات الإنسانية، وألّا يجعل تنظيمه وتقسيمه للجماعات قائمين على التشابه السطحي بل ينبغي عليه أن يتبين على وجه الدقة طبيعة كل جماعة بعينها: فما أوجه الشبه بين أفراد الجماعة الواحدة؟ وما الصلة التي ربطت بينهم؟ وما الآراء أو العادات التي سادت بينهم؟ وما أوجه الخلاف؟ فالبروتستانت مثلاً تجمعهم رابطة واحدة بالنسبة إلى الكنيسة الكاثوليكية، ولكنهم ينقسمون فيما بينهم إلى طوائف من اتباع لوثر أو كلفن أو زوينجلي... واللغة الواحدة مثلاً تنقسم إلى لهجات، ولبعضها قيمة أدبية خاصة والدولة الواحدة تنقسم إلى مقاطعات...

ففي مثل هذه المسائل يلاحظ الباحث الصفات العامة المشتركة التي تكوّن فيما بينها وحدة أو رابطة عامة فضلاً عن ملاحظة الخصائص الجزئية المميزة لكل فرع أو شعبة من هذه الرابطة الجامعة العامة.

وتقتضي دراسة النظم مثلاً التذرع ببعض الأسئلة لكي توضح بعض المسائل المتعلقة بالأشخاص ووظائفهم. وفيما يتعلق بالنظم الاجتماعية والاقتصادية، ينبغي

على الباحث في التاريخ أن يعرف تقسيم التي وجدت، وكيف تكونت كل طبقة، وما وظائف كل طبقة منها؟ وما العلاقة بين أفراد الطبقة الواحدة وبين كل طبقة أخرى؟ وعلى هذا الأساس تنظم الحقائق التاريخية المتعلقة بهذه النواحي تمهيداً للعرض التاريخي.

وفيما يتعلق بنظم الحكم مثلاً ينبغي أن يتذرع الباحث في التاريخ بسلسلتين من الأسئلة:

١ ـ من الذين كانوا أصحاب السلطة في زمن معين؟ وهل كانت السلطة في يد أفراد قلائل أو كانت موزعة في أكثر من ناحية وإلى أي مدى؟ وينبغي على الباحث أن يعرف هذه النواحي سواء أكانت قليلة أم كثيرة، ويحلل هيئة الحكومة في أقسامها وفروعها المختلفة، من كبار الموظفين وأعوانهم وموظفي السلطة المركزية والموظفين المحليين. وينبغي عليه أن يبحث كيف كان يجمع أو يختار أولئك الموظفون وماذا كانت سلطتهم الرسمية، وماذا كانت سلطتهم الفعلية؟

٢ ـ ماذا كانت القوانين واللوائح الرسمية؟ وماذا كان مضمونها وكيف كانت تطبق هذه القوانين؟ وإلى أي حد روعيت نصوص القوانين وروحها؟ وهل خولفت القوانين وهل حدث تلاعب واحتيال واستثناءات لمنافع وأهواء شخصية؟

وبعد تحديد كل الحقائق المتعلقة بمجتمع ما ـ إذا كان موضوع الباحث هو دراسة أحد المجتمعات ـ يبقى على الباحث أن يحدد الحقائق التي تضع هذا المجتمع بين المجتمعات الأخرى المعاصرة، فيدرس الحقائق المتعلقة بالنظم الدولية والسياسية والاقتصادية، ويتبين النظم والعادات التي انتشرت بين أكثر من جماعة أو دولة واحدة، ويرتب الحقائق التاريخية المتعلقة بها لإيضاح ما هو بصدد دراسته.

ولندرس بعض الأمثلة المعينة التي توضح طريقة تنظيم الحقائق التاريخية. ومن المهم في هذا التنظيم تحديد الموضوع أو المسألة التاريخية التي يكتب عنها الباحث بحسب الحقائق التي اجتمعت لديه، وإن خالف ذلك تصوره للموضوع عند بداية

بحثه. فيوضع بدء ونهاية للحقائق التي يرغب في تنظيمها وترتيبها في ذلك النطاق.

وأحياناً يكون تحديد نهاية الموضوع أيسر من تحديد بدئه.

وكما أشرنا إليه من قبل نلاحظ أنه باستمرار الباحث في الاطلاع والدرس يصبح أكثر دراية بموضوعه، والأدلة التي كان يعدها في أوائل بحثه هامة وجوهرية ربما تقل أهميتها أو تسقط، لظهور حقائق وأدلة أكثر أهمية، والعكس صحيح.

وقد تنقسم الفروع إلى فروع للفروع بحسب الضرورة. وتدرس كل هذه الفروع وفروع الفروع على أنها أجزاء من أقسام أكبر. ومن هذه الحقائق المقسمة يتكون التاريخ الذي يؤلفه الباحث في التاريخ.

ومما هو جدير بالذكر أنه حينما يجمع الباحث الحقائق ويقوم بتنظيمها عليه أن يحرص على إبراز التغييرات التي ربما تكون قد طرأت على المجتمع في الفترة التي يتناولها. وظروف المجتمع خاضعة لعوامل التغيير من عصر إلى عصر آخر حتى لو ظهرت أنها ثابتة، وقد يكون التغيير تقدماً أو تأخراً وانحلالاً. ولكي يفهم الباحث طبيعة هذا التغيير أو التطور، عليه أن يتدرّج ببعض الأسئلة التي يتوصّل بها إلى معرفة حالة المجتمع في عصر معيّن، ويبحث أسباب التطور الذي طرأ على الحوادث والتقاليد والحكومة والشعب... وظروف ذلك التطور ومداه.

ويمكننا أن نضع العمليات التي تساعدنا على فهم التطور الذي يلحق بالمجتمع الإنساني، على النحو التالي:

١ ـ تحديد الحقيقة التي يدرس الباحث تطورها.

٢ ـ تحديد الزمن الذي حدث خلاله التطور.

٣ ـ تحديد أدوار التطور ومراحله.

٤ ـ بحث العوامل التي أحدثت ذلك التطور.

٥ ـ تحديد النتائج التي ترتبت عليه وأثرها في المجتمع الإنساني.

ومن الواضح أن التطور التاريخي لا يحدث نتيجة للقوانين والقواعد المجردة فحسب، بل يحدث نتيجة للحياة العملية الواقعية ويتأثر بعوامل متنوعة، ويخضع أحياناً لظروف طارئة لم تكن في الحسبان. وعندما يطرأ تغيير على عادة ما، على اللغة

أو على الدين أو على نظام الحكم في ظروف الحياة المألوفة، فإن هذه العادات أو النظم لا تتغير من تلقاء نفسها بل الذي يتغير أولاً هم الناس الذين يمارسون هذه العادات ويطبقون هذه النظم كما أن العادات أو النظم ربما تصبح غير ملائمة للمجتمع فيعمل الإنسان على تغييرها. ويضطر الباحث أحياناً إلى ملاحظة بعض الحقائق المفردة لأنها توضح أصل اتجاهات خاصة في المجتمع وتعد نقطة البدء لأنواع مختلفة من التطور التاريخي.

فينبغي على الباحث في التاريخ أن يدرس العوامل المختلفة المتداخلة، التي تؤثر في المجتمع الإنساني ويضع كل مجموعة من الحقائق في زمانها ومكانها على اتساق وتوافق، في سلسلة التطور الانساني. وأحياناً يكون التطور أسرع من ناحية منه في سائر النواحي، في ناحية السياسة أو الاقتصاد أو العلم أو الفن أو الأدب.. فعليه أن يوضح هذه الناحية الخاصة ـ إن وجدت ـ مع دراسة سائر النواحي التي ترتبط بتيار التطور الأساسي.

فينبغي على الباحث في التارخ أن ينظم الحقائق التاريخية التي تقع تحت يده. على النحو الذي يمكنه من أن يضعها في السياق التاريخي الملائم.

* * *

الاجتهاد

يلاحظ الباحث في التاريخ أن الحقائق التي تقدمها الأصول التاريخية لا تكفي أحياناً لتغطية كل ما يتطلبه موضوع بحثه. وقد تكثر الحقائق في ناحية وتنقص أو ربما تنعدم من ناحية أخرى وبذلك توجد فجوات في سلسلة الحوادث ـ كما أشرنا ـ فعليه إذن أن يحاول ملء الفجوات من طريق العقل والإجتهاد وقد استخدم علماء المسلمين الاجتهاد في طلب العلم بأحكام الشريعة ووصفة الغزالي بأنه «بذل المجهود واستفراغ الوسع في فعل من الأفعال» وشرح أركانه وشروطه. ويستطيع الباحث أن يهتدي بمثل هذه الوسيلة فيما هو قائم بين يديه.

ولا شك أن الباحث في التاريخ سيعمد إلى دراسة ما توصل إليه من الأصول وما استخرجه من الحقائق ومن المحتمل أن يتمكن في ضوئها من الوصول إلى تغطية الفجوات الماثلة أمامه، ولكنه قد يتعرض للخطأ في أحوال كثيرة. وهناك بعض القواعد التي ينبغي على الباحث أن يراعيها وهو يطبق هذا الاجتهاد حتى يكون تعرضه للخطأ أقل ما يمكن:

١ ـ ينبغي ألا يصحب الاجتهاد تحليل الوثيقة لأن هذا قد يؤدي بالباحث إلى تحميل النصوص أكثر ما تحتمل ويعرضه إلى أن يضيف، ما ليس منها.

٢ ـ الحقائق التي يصل إليها الباحث عن طريق تحليل الأصول ونقدها ينبغي أن تظل مميزة ولا تخلط بالحقائق الناتجة عن طريق الاجتهاد، وينبغي الإشارة إلى ذلك عند عرض الحقائق التاريخية.

٣ ـ ينبغي أن يتجنب الباحث الاجتهاد وهو ساه عما بين يديه أو وهو مشغول

بشيء آخر لأن هذا يؤدي بـه إلى الوقـوع في الخطأ فـلا بد من أن يكـون الباحث حـاضر الـذهن مـراعياً لقـواعـد المنطق فيما هـو قيـد البحث والاجتهاد.

٤ ـ إذا وصل الباحث عن طريق الاجتهاد إلى نتائج تحتوي على أقل عنصر من الشك، فينبغي أن يقرر ذلك بوضوح، ولا يجوز له أن يعتبرها نتائج ثابتة لأنه لا يملك ذلك.

٥ ـ لا يجـوز في إثناء الاجتهـاد أن يحـاول البـاحث جعـل الافـتراض والتكهن حقيقة. ما لم تتوافر لديه الأدلة والبراهين الكافية.

ولـلاجتهاد طـريقتان، طـريقة سلبيـة وأخرى إيجـابية. ولقـد عبر المناطقـة عن الاجتهاد السـلبي بقولهم «السكـوت حجة». فقـد يقال أن الحـادث لم يقع لسكـوت الوقائع والمصادر عنه، وأنه لو كان الحادث حقيقياً لسمعنا به أو لقرأنا أخباره.

ولكن هـذا استنتاج خـطر في أحوال كثـيرة لأننا لا يمكننـا أن نسمع جميعـاً بكل الحقائق. وقد تعـرض كثير من الأصـول التاريخيـة للتلف أو الضياع، فضـاعت معه حوادث التاريخ. وكذلك نجد كثيراً من الحوادث التفصيلية قد أفلت من التدوين. فبعض المسائل العـامة الشـائعة ربمـا تمر دون، تـدوين لأنهـا مألـوفة تمـاماً. وأحيـاناً لا تدون بعض الحوادث المألوفة التي عرفهـا كثير من النـاس، لأن الحكومـات منعت الكتابة عنها وربما لم تسجلها في أوراقها الـرسمية مثـل شكوى الـطبقات الفقـيرة من ظلم الحكـام واسـاءتهم استعـمال سلطتهم. والإنسـان في أحـوال كثـيرة لا يهمـه أن يرتكب الظلم أو الإساءة بقدر ما يعنيه أن يمنع ـ إذا استطاع ذلك ـ معرفة الناس بمـا ارتكبه من الإساءة. وكما أشرنا ربما تمنع الحكومات مؤقتاً ذيوع حقـائق معينة حـرصاً عـلى المصلحة الـوطنية وسعياً إلى إذكاء الـروح المعنوية بين أفـراد الشعب، ودفعـاً للأذى الذي قد يتعرضون له من الخارج أو الداخل، في الظروف الاستثنائية.

وقد ينخدع بعض الباحثين بسكـوت الأصول التـاريخية عن ذكـر بعض الحقائق المعينة، أو استبدال غـيرها بهـا. فعلى البـاحث في التاريـخ أن يسأل ألم يفلت ذلـك الحادث المعين من سجل التاريـخ؟ وهل تعمـدت الوثـائق السكوت عنه حين كـان

يجب ذكره؟ وهل يعد سكوت المصادر حجة قاطعة على عدم حدوثه؟

لا يعد سكوت المصادر حجة على عدم وقوع الحادث، إلا إذا كان كاتب المصدر الذي لم يذكره قد قصد وتعمد أن يدون كل الحوادث التي هي من نوعه. في هذه الحالة ربما يكون السكوت عن ذلك الحادث دليلاً على عدم وقوعه. وأحياناً قد يكون الحادث من النوع الذي يهم الكاتب ويسترعي انتباهه بصفة خاصة، فلا يمكنه عندئذ السكوت عنه، وإذا لم يشر إليه فمعنى ذلك في الغالب أن الحادث لم يقع. على أن الباحث لا يمكنه الوصول دائماً إلى نتيجة ثابتة في نقل هذا الموقف، وما عليه إلا أن يسجل كل ما يلاقيه وكل ما يخامره في هذا المجال.

أما الاجتهاد الإيجابي فهو محاولة استنتاج حقيقة أو حادث أو أكثر، بمجرد التثبت من حدوث واقعة معينة. فيبدأ الباحث في التاريخ بحادث ما ثم يسعى إلى أن يستنتج وقوع حوادث أخرى لم يرد عنها نص فيما تحت يده من الأصول التاريخية. ويمكن أن يقارن الباحث حوادث الحاضر بحوادث الماضي حتى يساعده ذلك في استنتاجه. فيجد أن كثيراً من الحقائق أو الحوادث مرتبط بعضها ببعض وإذا عرفنا حادثاً معيناً أمكن استنتاج وقوع حادث آخر، لترتب أحدهما على الآخر، أو لأنهما معاً نتيجة سبب مشترك.

وينطبق هذا الاجتهاد على الحقائق التاريخية كافة على العادات وعلى المجتمع وتطوره أو تغيره في شتى النواحي وعلى الحوادث الفردية وعلى مسائل السياسة، أو الدين أو الفن أو الحياة العقلية . . .

وتوجد بعض قواعد وبعض نواح من الحذر في باب الاجتهاد الايجابي. فتوجد أولاً كليات عامة مستمدة من تجارب الانسان، ثم توجد جزئيات خاصة ذاتية مستمدة من الأصول التاريخية، وتتعلق بحوادث أو مسائل معينة. ومن الناحية العملية يبدأ الباحث في التاريخ بدراسة الجزئية الخاصة المتعلقة بالحادث ذاته. فيجد مثلاً أن مدينة سلاميس تحمل اسماً فينيقياً. ثم ينظر إلى الكلية العامة التي تقول أن اللغة التي يدون بها اسم مدينة تكون في الغالب لغة الشعب الذي أنشأها وإذاً يمكن القول أن مدينة سلاميس قد أنشأها أو أسهم في إنشائها الفينيقيون.

ولكي نصل إلى نتيجة ثابتة أو أقرب إلى الثبوت يلزم مراعاة الشرطين الآتيين:

١ ـ يجب أن تكون الكلية العامة صحيحة تماماً. ويجب أن يكون الارتباط بين الواقعتين التاريخيتين قوياً بحيث لا يمكن أن تثبت صحة الواحدة دون أن تثبت صحة الأخرى. وقد يضطر الباحث في التاريخ إلى استخدام قواعد اختبارية تكون صحيحة بصفة تقريبية فقط، حينما ترتبط بمجموعة من الحقائق أو الحوادث التاريخية. فمثلاً تسمية مدينة لا يدل دائماً على حقيقة منشئها.

٢ ـ ولكي يستخدم الباحث في التاريخ كلية عامة ويطبقها على التفصيلات الجزئية، ينبغي أن يكون وطيد المعرفة بالمسألة التاريخية المعينة.

وهنالك ميل طبيعي يجعل اجتهاد الباحث قائماً على أساس الاتجاهات العامة التي يقبلها العقل، والتي تكون مستمدة من معلومات الإنسان العامة عن الحياة الاجتماعية. إلا أن كثيراً من هذه الاتجاهات أو الآراء يحتوي على عنصر من الشك، إذ أن علم الاجتماع لا يزال في حاجة إلى المزيد من البحث والاستقراء، على الرغم من التقدم الذي أحرزه وقد يستخدم الباحث في التاريخ اتجاهات علم الاجتماع على غير تثبت منه فينبغي عليه التروي والحذر في الاجتهاد والاستنتاج لكي يصل إلى أكبر قسط من الحقيقة بقدر المستطاع.

وكذلك يوجد اتجاه طبيعي آخر يدفع الباحث إلى أن يستخلص نتائج معينة من وقائع مفردة ربما تكون في حقيقة قليلة الأهمية، أو ربما لا تنطبق ـ على الأقل ـ على ما يذهب الباحث إلى استخلاصه. وهذا أمر شائع في تاريخ الأدب. فكل ظرف في حياة الأديب يقدم مادة للتفكير والاجتهاد ويحاول الباحث عن طريقها أن يستنتج أغلب المؤثرات التي أثرت على حياة الشاعر وتراثه.

ولكن ينبغي عند دراسة حياة شاعر ـ كما عند بحث مسألة تاريخية ما ـ ألا يذهب الباحث بعيداً في استنتاجه معتمداً على ألمعيّته أو على غروره فحسب، وعليه ألا يستخلص من النتائج إلا ما تتوافر لديه بشأنها الأدلة والبراهين الكافية.

ثم ينبغي أخيراً أن يلاحظ الباحث أن الاجتهاد لا يؤدي دائماً إلى نتائج نهائية

ثابتة ولكنه يؤدي في الغالب إلى نتائج تقريبية. وأحياناً يمكن ملء بعض الفجوات في التاريخ عن طريق الاجتهاد، وأحياناً أخرى تبقى بعض المسائل التي لا يمكن الوصول فيها إلى رأي حاسم، ويظل الشك حائماً حولها وربما يأتي في المستقبل من يمكنه أن يصل في شأنها إلى رأي أصح أو أفضل، بناء على ما قد يكشف عنه من الحقائق المجهولة.

* * *

إنشاء الصّيغة التاريخيّة

يصل الباحث في التاريخ بعد هذا الشوط من العمل إلى مرحلة إنشاء الصيغة التاريخية قبل وضعها في صورتها النهائية والتي استمدها من المادة الماثلة بين يديه، بعد أن قام بنقدها وإثبات صحتها وترتيبها والاجتهاد فيها وتعليلها وحقائق التاريخ المتنوعة المعقدة لا يمكن أن تركز كحقائق الكيمياء مثلاً. ويحتاج التاريخ إلى صيغة وصفية للتعبير عن طبيعة ظواهره المختلفة. وينبغي أن تكون الصيغة التاريخية مختصرة دقيقة. وقد يوجد التعارض بين الاختصار والدقة. فالأسلوب المختصر ربما يحول دون فهم المراد والأسلوب المطول ربما يقلل من قيمة التاريخ المكتوب، ويقدم للقارىء ما ليس ضرورياً. فيحسن اتباع طريق وسط بين الطريقين، وذلك بضغط الحقائق أو الحوادث، ويحذف كل ما هو غير ضروري لإيضاحها. وطبيعة الحقائق ذاتها ربما تجعل هذه العملية صعبة، فالحقائق ذاتها تنافرت في دقتها وتركيزها، وتوجد حقائق مطولة مفصلة، وأخرى مقتضبة موجزة ولا تعرف تفاصيلها.

فماذا يكون موقف الباحث في التاريخ إزاء هذه الحقائق المتفاوتة في الدقة والإطناب والإيجاز؟

إذا كانت الحقائق معروفة بصفة عامة وموجزة ولا تعرف تفاصيلها فإن الباحث لا يستطيع أن يوردها بغير هذه الصفة ولا يمكنه أن يجعل لها صفة التحديد والدقة والقاطعة، وإذا أضاف إليها الباحث تفاصيل من عنده فإنه يباعد بينها وبين الواقع التاريخي. وإذا كانت التفاصيل واقعة ما ظاهرة معروفة فمن السهل تلخيصها وتركيزها وتقديمها للقارىء في صورة واضحة.

وقد يبدو جمع الحقائق أو الحوادث التاريخية في صيغة مركزة دقيقة أمراً متعلقاً بأسلوب العرض التاريخي ولكنه أمر أخطر وأكثر أهمية من ذلك فهو المرحلة السابقة مباشرة على وضع التاريخ المراد كتابته في صورته النهائية وهو احتياط ضروري للباحث في التاريخ، لكي يعبر عن حوادث التاريخ المرنة الغامضة بلغة دقيقة محددة. فلا يجوز مثلاً استخدام الألفاظ العامة المجردة التي ربما تعطي للكتابة طابعاً علمياً ولكنها تبعد بالباحث عن الوقائع المحددة الدقيقة.

وماذا يفعل الباحث في التاريخ لتكوين الصيغة التاريخية المتعلقة بالحقائق العامة كالعادات والنظم أو الصيغة التاريخية المتعلقة بالحقائق الخاصة والحوادث المفردة؟

ينبغي على الباحث أن يستعين في ذلك بما وصل إليه من التعرف على طبيعة الحقائق العامة ومدى انتشارها في الزمان والمكان بجمع كل الظواهر المتعلقة بها وتركيزها وتمييزها عن غيرها من الحقائق وبذلك ينظمها في بنائه التاريخي.

وأحياناً يكون من الصعب على الباحث أن يضع في صيغة واحدة معلومات عن عادة تتركب من عدة أفعال. فعليه في هذ الحالة أن يحاول تحديد الصفات المشتركة بين هذه الأفعال، لكي توضع في صيغة واحدة. ولكي يحدد الباحث على وجه الدقة مدى انتشار عادة أو مذهب أو نظام ما، عليه أن يعرف المناطق إن كان قد حدث ذلك أو متى تحول إلى شيء آخر مشابه أو مخالف لما كان عليه في أول الأمر، ثم يكون بناء على ذلك الصيغة التاريخية المناسبة.

والصيغة التاريخية الخاصة بإنسان عظيم ينبغي أن تشمل الظروف التي أثرت في مجرى حياته والتي كونت عاداته والتي جعلته يقوم بأفعال معينة أثرت في المجتمع وفي مجرى التاريخ، سواء أكان ذلك من حيث حالته الصحية أم من حيث نوع بيئته ونشأته، أم ظروف تعليمه أم حالته العقلية والنفسية، أم ظروف المجتمع الذي عاش فيه... وعلى الباحث أن يحدد آراء هذا الرجل ومعلوماته وذوقه وخلقه... وبتحديد كل هذه التفاصيل المتنوعة تأخذ في التكون الصيغة التاريخية المطلوبة للكتابة عنه.

ولكي ينشيء الباحث في التاريخ الصيغة التاريخية التي تعبر عن حادث ما،

ينبغي عليه أن يكون قد تبين طبيعته ومداه وأثره. والمقصود بطبيعة الحادث، المظاهر الخاصة به التي تميزه عن غيره من الحوادث، من حيث الزمان والمكان، والظروف التي لابسته وطريقة وقوعه، وأسبابه البعيدة والقريبة، والآثار التي ترتبت عليه. فإذا كان أمامنا مثلاً رجال معينون في حالة عقلية معينة وتحت تأثير ظروف مادية واحدة قاموا بعمل محدد أدى إلى نتائج معينة، فلكي يصل الباحث إلى إنشاء الصيغة التاريخية الخاصة بهم، ينبغي عليه أن يحدد الدوافع التي أدت بهم إلى القيام بذلك العمل بمقارنة العمل الذي صدر عنهم بأقوالهم أنفسهم، ثم مقارنة هذه الأقوال والأعمال بآراء من سمعوا تلك الأقوال أو شهدوا تلك الأعمال كما يبحث ما ترتب على ذلك من النتائج القريبة أو البعيدة.

وكذلك ينبغي على الباحث أن يعطي الناحية التاريخية التي يدرسها التلوين المناسب، مما يساعد على إبراز صورة صحيحة عنها. ولا يمكن أن يحدد ذلك التلوين بقواعد معينة، والأمر متروك إلى ذوق الباحث وتقديره.

وربما يكون الباحث في حاجة إلى وسائل أخرى في إنشاء الصيغة التاريخية، لبيان الكمّ والعدد وهو ما يستخدم في بعض المسائل ويمكنه أن يستعين في ذلك بالطرق الآتية التي تتفاوت في مستوى دقتها وعلى نحو ما جاء في كتاب سينيوبوس ولانجلوا المشار إليه:

١ ـ **المقياس**: أي قياس الأبعاد والمساحات والأوزان، وبيان أرقام الانتاج والأموال، التي هي عنصر أساسي في المسائل الاقتصادية والمالية والضريبية.

٢ ـ **التعداد**: وهويتعلق بالإحصائيات وهو ضروري للحقائق التي تشترك في صفات محددة. ويلاحظ أن الحقائق التي تدخل في تعداد واحد قد لا تنتمي حتماً إلى نوع واحد، لأنها قد تتشابه في صفة واحدة وتختلف في صفات أخرى ويلاحظ أن عدد سكان مدينة أو جيش، لا يدل حتماً على مستوى أولئك السكان أو قيمة ذلك الجيش ولكن التعداد يدل على مدى الكثرة أو القلة، وارتباطه بالموارد الغذائية أو بالحالة الصحية أو

التعليمية. . . على أنه ينبغي الحذر دائماً من الأرقام التي توردها بعض الوثائق الرسمية ولا بد من التثبت من صحتها وتوفرها ببيان الوحدات المطلوب تعدادها.

٣ ـ التقدير: وهو نوع تاقص من العداد ويطبق على قطاع معين في ميدان البحث ويفترض أن ما يسري على الجزء يسري على سائر الأجزاء. والباحث مضطر إلى أن يفعل ذلك إذا تفاوت مقدار ونوع الوثائق التي يعثر عليها. وبالضرورة يكون التقدير موضع الشك إذا لم يتأكد الباحث من أن الجزء يشبه الكل في مجال البحث.

٤ ـ أخذ العينات أو النماذج: وهو تعداد مقصور على وحدات تؤخذ كمثال للحقائق في ميدان البحث. وتحسب نسبة الوحدات التي وجد التشابه بينها، ويقرر الباحث إلى أي حد تنطبق هذه العينات على مجال البحث كله. وينبغي أن يأخذ الباحث هذه العينات من مواضع متفرقة وبأكثر قدرٍ مستطاع، حتى يكون التقدير أكثر انطباقاً على الواقع التاريخي. وتطبق هذه الطريقة العملية على الكثير من الحقائق التاريخية مثلاً عند تحديد التناسب بين العادات المختلفة التي توجد في عصر أو مكان معين، أو عند تحديد التناسب في جماعة ينتمي أعضاؤها إلى طبقات اجتماعية مختلفة.

٥ ـ التعميم: وهو عملية غريزية نحو التبسيط بناء على التشابه في بعض الصفات ولكن ينبغي على الباحث أن يحذر الأخطاء التي تترتب على التعميم، كأن ينسب عادات قلة من الناس إلى شعب بأسره أو ينسب عادات وجدت في زمن قصير إلى عهد طويل. . .

أو ينسب نظاماً ما، إلى عهد سابق أو لاحق لوجوده الفعلي. فعلى الباحث أن يحدد على وجه الدقة الميدان الذي يرغب في التعميم بالنسبة إليه، سواء أكان ذلك قطراً أم عصراً أم شعباً أم طبقة إجتماعية أم هيئة دينية معينة. . . وينبغي أن يتثبت الباحث من أن الحقائق التي تقع في ذلك النطاق المحدد تتشابه في النواحي التي

ينطبق عليها التعميم بقدر الإمكان. وينبغي أن يكون التشابه حقيقياً وجوهرياً. وعلى الباحث ألا ينخدع بالتشابه السطحي وبالألفاظ الغامضة.

وعليه أن يتأكد من أن الحقائق المعينة التي يرغب في تعميمها تمثل مجموع الحقائق التي من نوعها وتمثيلاً صادقاً صحيحاً فلا يخلط بين أنواع الحقائق المختلفة. وكذلك ينبغي ألا تكون المعلومات من النوع الشاذ. وكثيراً ما تحتوي الأصول التاريخية على أنواع من الشذوذ الذي قصد كاتبوه أن يسجلوا حوادث شاذة لا تمثل الواقع التاريخي.

والصيغة الوصفية التاريخية ليست هي النتيجة النهائية بالنسبة للباحث، إذ أنها تعطي الصفات الخاصة بكل مجموعة صغيرة من الحقائق. ولا بد إلى جانب ذلك من تحديد العلاقات المتبادلة بين الحقائق ولا بد من الربط والمقارنة بين بعض مجموعات الحقائق وبعضها الآخر، وتحديد مميزاتها ومدى انتشارها واستمرارها وأهميتها. وكلما كوّن الباحث مجموعات أوسع وأعمّ، أسقط الصفات التفصيلية المتغيرة واستبقى الصفات العامة المشتركة.

وينتج عن ذلك كله تركيز الحقائق العديدة، ووضعها في صيغة عامة واحدة، سواء أكانت هذه الحقائق متعلقة بالدين أم السياسية أم اللغة أم الفن أم الاقتصاد... وبذلك يرتب الباحث الحقائق ويعدها للعرض التاريخي بطريقة توضح مضمونها المشترك.

* * *

العرض التاريخي

آخر مرحلة من مراحل هذا المنهج هي مرحلة العرض التاريخي. وهي ليست أسهل من المراحل السابقة. وبالضرورة لا تصبح كتابة التاريخ سهلة إلا حينما تكون جميع الحقائق ماثلة أمام الباحث مثبتة مرتبة معللة مشروحة وعندما يتخيل الباحث موضوع البحث كله كوحدة عامة، ويدرك الأهمية النسبية لأجزاء البحث المختلفة ويحسن اللغة التي يكتب بها.

ولا بد من كفاية ودراية خاصة لعرض نتيجة البحث التاريخي بالأسلوب الجدير به. وليس من السهل على كل فرد أن يكتب التاريخ أو أن يقوم بدرسه أو تدريسه. وكم تحتوي رفوف المكاتب من مؤلفات كثيرة يظن كاتبوها أنها كتب في التاريخ وهي بعيدة في الواقع عن أن تكون تاريخاً بالمعنى العلمي الصحيح. ومن المناسب أن يبعد عن ميدان التأليف التاريخي كل من هو غير مؤهل لذلك، سواء أكان هذا من ناحية صفاته وملكاته الشخصية أم من حيث درسه وتعليمه. ومن الضروري أن يبعد عن تدريس التاريخ المعلم الذي فاته التعليم والتدريب الكافي وسيكون هذا أنفع لشخصه وأجدى على القراء وطلاب التاريخ. وإذا تحقق ذلك فإن الأجيال التالية ستتغير نظرتها وعنايتها وتقديرها لصعوبات البحث العلمي التاريخي وما يقتضيه ذلك من الصبر والجهد والتأني ونفاذ البصيرة والعدالة والصدق وسلامة الذوق ودقة التعبير.

وتوضع المؤلفات التاريخية إما للجمهور وإما للمختصين. فالكتب التي توضع للجمهور يقصد بها الثقافة العامة وهي تعني بتقديم صورة سهلة واضحة مختصرة عن العصر أو الناحية التاريخية التي تتناولها. ولا تحتوي مثل هذه الكتب على

التفصيلات وعلى الارشادات إلى الأصول والمراجع وتكتفي بذكر بعض المراجع العامة للرجوع إليها إذا رغب القارىء في المزيد. ومن الأفضل أن يكتب هذه المؤلفات العامة نفس الباحثين الذين يكتبون للمختصين، إذا اتسع وقتهم لذلك، لأنهم أقدر على فهم دقائق التاريخ وتفاصيله وهم في الغالب أقدر على عرضه بصورة عامة واضحة مختصرة.

شروط العرض التاريخي:

والبحث التاريخي الذي يقضي الباحث في دراسته سنوات عديدة، ينبغي أن يعرض بطريقة علمية، وإذا لم يستوف العرض التاريخي الشروط الأساسية الخاصة به فإنه يضيع الفائدة التي يمكن أن يجنيها العلم من مجهود الباحث وما وصل إليه من النتائج.

فمن شروط العرض التاريخي أن يكون للباحث في التاريخ المقدرة على حسن التعبير باللغة التي يكتب لها، فعليه أن يعرف كيف يختار الألفاظ والأساليب التي تعبر عن عرضه. ومن المحدثين في كتابة التاريخ من يتعمد اختيار الألفاظ الصعبة والأساليب المعقدة الثقيلة، لا يهام القارىء بالمقدرة وعمق التفكير، وهذا أمر مخل بأسلوب العرض التاريخي. فعلى الباحث أن يكتب بلغة سهلة واضحة تلائم الموضوع الذي يتناوله وتتفاوت بتفاوت أجزائه وتفصيلاته. وعليه أن يكتب بأسلوبه الخاص الذي تتضح فيه شخصيته فلا يقلد غيره من الكتاب والباحثين - ولا ريب فإن لكل كاتب طريقته الخاصة في التعبير عن آرائه في نطاق اللغة التي يكتب بها.

وكذلك ينبغي ألا يكتب الباحث بأسلوب أدبي صرف لأن ذلك ربما يضطره إلى تغيير الحقائق وإلى المبالغة فيما يكتبه لأحداث الأثر المطلوب في نفس القارىء. وليس المقصود أن يكتب قطعة أدبية مثيرة للعواطف بل المقصود أن يعرض على القارىء بوضوح النتائج التي وصل إليها. ويا حبذا لو كانت للباحث ملكة الكتابة التي يجمع فيها بين البساطة والدقة وروح الفن لكي يعرض الحقائق والحوادث كما كانت أو كما فهمها، بالصورة التي تجتذب القارىء إلى الإقبال عليه والإفادة بما كتبه.

ومن شروط العرض التاريخي توفر الوحدة التاريخية في الكتاب الموضوع، والتي يمكن أن تتميز بطابع فني خاص، ولكنه غير خالص وعلى غير ما نجده في قطعة شعرية أو في تمثال فني قائم بذاته. وعلى الرغم من الوحدة السائدة في مؤلف تاريخي ينبغي أن يراعي فيه أنه جزء من التاريخ العام إذ يسبقه عصر ويتلوه عصر آخر. وينبغي أن يكون غرض الباحث أن يقدم الحقيقة التاريخية بما يناسب علم التاريخ وفنه لا أن يقدم قطعة فنية خالصة فيعرض الوحدة العامة لموضوع تأليفه مع عدم إغفال ما تتميز به أجزاؤه، ووضعه في مكانه المناسب لمجرى التاريخ.

وينبغي أن يلاحظ الباحث أن القارىء لم يطلع على الأصول والمصادر التي رجع إليها، فعليه أن يوضح ما توصل إليه في موضوع بحثه من حيث كلياته وجزئياته، بتقديمه الأدلة والبراهين على ما يقدمه من الحقائق وأن يجعل واضحاً في ذهن القارىء الاتجاه العام الذي سيتبعه.

وقبل أن يبدأ الباحث في الكتابة عليه أن يجعل الهيكل الذي سيسير بمقتضاه أكثر تحديداً ثم يكتب طبقاً للنظام والتقسيم الذي يضعه. وليس من الضروري أن يكتب أجزاء البحث بترتيب وضعها فقد يكتب الفصل الخامس قبل الفصل الأول مثلاً، بحسب النواحي التي تكون أكثر اكتمالاً ووضوحاً، ويحسن به إذا ما انتهى من كتابة جزء من البحث أن يتركه جانباً فترة من الزمن ثم يعود إليه مرة أخرى ويحاول أن ينقد طريقة العرض التي اتبعها.

وكثيراً ما تظهر له مسائل غامضة أو غير حسنة الترتيب أو الصياغة فيوضحها أو يعدّ لها أو يعيد كتابتها من جديد إذا اقتضى الأمر ذلك. وإن إعادة الكتابة غير مرة تجعل عبارة الكاتب أدق وأوفى بالغرض.

وينبغي أن يكتب الباحث وفي ذهنه احتمال الوقوع في الخطأ وعليه أن يبادر بتصويب ما يمكن أن يكشف عنه من الأخطاء إذا ما ظهرت له معلومات أو أدلة جديدة. وحينما لا يكون واثقاً من نقطة ما عليه أن يقرر ذلك بصراحة. وفي أحوال كثيرة يكون تعديل إحدى المسائل وتصحيحها أمراً متروكاً لضمير الباحث نفسه، إذ ربما لا يستطيع أحد غيره أن يفطن إلى معرفة التفاصيل والجزئيات التي تكوّن

الموضوع الذي يدرسه ويعرضه والمسألة تتطلب الأمانة العلمية الخالصة.

ومن طرق تقديم الأدلة على حادث ما أن يقدم الباحث في متن الكتاب الذي يضعه فقرات من الأصول والحقائق التي رجع إليها وقد يسيء ذلك إلى جمال الأسلوب الكتابي ولكن لا بد من التضحية بهذه الناحية أحياناً في سبيل تعزيز الحقائق التاريخية وإظهارها وأن إيراد نصوص مأخوذة من الوثائق ليعدّ في بعض الأحيان بمثابة الماء للأرض الجافة العطشى.

والمسألة التالية هي مسألة الهوامش والحواشي. فينبغي أن تكون الهوامش جزءاً هاماً في أسفل الصفحات أو في نهاية الفصل أو في نهاية الكتاب لكي تضبط الوقائع الواردة في متن التاريخ. وفي المؤلفات المطبوعة التي يعتمد عليها الباحث يلزمه أن يضع اسم المؤلف (اللقب أولاً ثم الاسم أو أول حروفه). ويضع اسم الكتاب ومكان طبعه وتاريخه ورقم المجلد إذا كان متعدد المجلدات. ورقم الصفحة. وإذا كان الكتاب المطبوع نادر الوجود فينبغي ذكر مكان وجوده ورقمه. وإذا كان الأصل التاريخي الذي اعتمد عليه الباحث وثيقة مخطوطة فينبغي ذكر الأرشيف أو المكتبة التي توجد بها ورقم المجلد ورقم الملف والورقة أو الصفحة وتاريخ الوثيقة ومكان تدوينها وعمن صدرت وإلى من أرسلت وبيان ما إذا كانت ورقة نهائية رسمية أو غير رسمية أو مسودة إذا أمكن معرفة كل هذه النواحي. ولا بد من أن تكون هذه العمليات دقيقة وصحيحة إذا أمكن معرفة كل هذه النواحي وأن لا يحدث بشأنها سهو أو اضطراب وخلط وإلا فلا فائدة منها أصلاً، لأن المقصود بذلك أن نتائج الفرصة أمام الاخصائي للرجوع بنفسه إلى بعض هذه الأصول التاريخية، إذا رغب في التثبت بنفسه من مسألة معينة ـ وهذا شيء من حقه ـ أو إذا رغب في متابعة البحث في نفس الموضوع والمزيد فيه.

وفي أحوال كثيرة يضطر الباحث إلى أن يورد في الهامش نصاً أصلياً مأخوذاً من مخطوط أو من مطبوع، فيحسن أن يكون ذلك بلغة النص الأصلية لأن الترجمة قد تغير المعنى. ويكون ذلك في الحالات التي يصعب أو يتعذر فيها الوصول إلى الأصل التاريخي، أو حينما يكون من الضروري تقديم الدليل القاطع لإثبات حقيقة تاريخية معينة مما يجعل القارىء قادراً على فهم التاريخ المكتوب.

وأحياناً يجد الباحث أن من الضروري أن يناقش أو ينقد نصاً أو دليلاً تاريخياً في الهامش أو ينقد رأي مؤلف آخر في مسألة ما أو يوفق بين عدة آراء خلافية عن حادث ما. ومن أمثلة ذلك أنه وجدت آراء خلافية بشأن مقتل روبسبيير في تاريخ الثورة الفرنسية الكبرى. فتذكر بعض المصادر أنه قد حاول الانتحار. ويعتقد بعض المؤرخين أن ميدا، أحد رجال البوليس، قد أطلق عليه الرصاص. ويرجح بعض آخر أن روبسبيير قد أطلق النار على نفسه وإن يكن ذلك لا يمنع أن بعض الأشخاص قد أطلق عليه النار كذلك سواء أصابه أم لم يصبه. ففي هذه الحالة ينبغي على الباحث أن يورد في المتن الرأي الذي يرجحه مع الأدلة على ذلك يورد في الهامش الآراء الخلافية والأدلة عليها ويناقشها ويستخرج رأيه إذا أمكنه أن يفعل ذلك أو يترك المسألة كما هي إذا لم يصل فيها إلى رأي قاطع. ولا يكون الباحث مسؤولاً إذا لم يجد من الأدلة التي لا تقبل الشك، ما يصل به إلى الحقيقة الثابتة.

ولا يوجد حد واضح يفصل بين ما يجب إيراده في متن الكتاب أو في الهوامش.

والمسألة متروكة لتقدير الباحث وميزانه. فقد يرى باحث أن يضع مسائل معينة في المتن، بينما يفضل غيره وضعها في الهامش. ويرجع الاختلاف والتفاوت إلى الاختلاف بين طبيعة المسائل التاريخية والتداخل بين تفصيلاتها الجوهرية والثانوية والاختلاف بين باحث وآخر في تقدير مدلول الحقائق التاريخي في عمومها وتفصيلاتها.

وتأتي بعد ذلك ملاحق البحث، وهي مجال لتقديم أو نشر مختارات من الأصول التاريخية التي اعتمد عليها الباحث. وإن نشر بعض هذه الأصول لأمر جوهري. إذ أنه يقدم للقارىء المختص شيئاً من المادة الأولية التي استقى منها الباحث معلوماته وينقله إلى ذلك المجال الذي استخرج منه الحقائق التاريخية. وقد تكون هذه الأصول مراسلات سياسية يكتبها السفراء إلى حكوماتهم، أو قد تكون تعليمات تلك الحكومات إليهم، أو صوراً لمعاهدات سياسية أو تجارية أو حربية، أو مشاهدات رحالة معاصر، أو وصف شاهد عيان. . .

ومن الأفضل أن تنشر هذه الأصول بلغاتها وهجائها وأخطائها كما وردت بغير

تعديل. ويكون نشرها مصحوباً بشرح ألفاظها الغريبة وتصحيح أخطائها التي ربما تعوق الفهم والتعليق على نصوصها، إذا اقتضى الأمر ذلك وبيان قيمتها التاريخية. وأحياناً ينشر الباحث في هذه الملاحق مناقشات خاصة بشأن التثبت من صحة أصل تاريخي أو تحديد العلاقة بين بعض الأصول وبعض، أو بحث نقطة تفصيلية خاصة بشخصية أو بحادث أو بمكان أو بتاريخ أو رقم ما. وقد تنشر هذه المختارات وهذه المناقشات والتعليقات في ملحق متصل بالبحث ذاته أو تنشر في مجلد خاص تابع له.

ويلي ذلك **مكتبة البحث** أي قائمة الأصول والمصادر والمراجع التي رجع إليها الباحث.

يتبغي أن تنظم هذه المكتبة أبجدياً بحسب أسماء المؤلفين بذكر اللقب ثم الإسم أو الحرف الأول من الإسم وذلك في نطاق الأقسام التي تنقسم المكتبة إليها. ومن هذه الأقسام نجد مثلاً قسماً للوثائق التي لم يسبق نشرها إن وجدت. ونجد قسماً للوثائق المطبوعة، إن وجدت. ثم نجد قسماً للمؤلفات المخطوطة إن وجدت. ثم توجد أقسام للأصول الخاصة وللمراجع الخاصة وللمراجع العامة، وللدوريات الخاصة والعامة. وقد يقسم بعض هذه الأقسام إلى فروع تبعاً للحاجة. ولا بد من إعطاء معلومات دقيقة صحيحة عن حال هذه الأصول والمراجع. فلا بد من بيان مكان الوثائق والمخطوطات وأرقامها وتاريخها. ومن الضروري بيان التارخ الذي صدرت فيه المؤلفات المطبوعة ومكان طبعها وعدد مجلداتها ونحو ذلك. ومن المستحسن أحياناً أن يقدم الباحث مذكرة تحليلية ينقد ويبيّن فيها قيمة الأصول والمراجع الأساسية التي يوردها، كدليل على جهوده وكعون للباحثين في التاريخ من بعده.

* * *

المصادر والمراجع

أ ـ باللغة العربيّة:

- ابن خلدون: «المقدمة: تاريخ العلّامة ابن خلدون»، دار الكتاب اللبناني، م ١، بيروت ١٩٧٩.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن: «مقدمة في علوم الحديث»، القاهرة ١٣٢٢ هـ.
- إتكن، هـ. ج.: «دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية»، ترجمة: محمود زايد، بيروت ١٩٦٣.
- إنجلز، فردريك: «التفسير الاشتراكي للتاريخ»، ترجمة: راشد البراوي، القاهرة ١٩٦٢.
- بدوي، عبد الرحمن: «النقد التاريخي»، دار النهضة، مصر ١٩٦١.
- بورتر، هارفي: «النهج القديم في التاريخ القديم»، بيروت ١٨٨٤.
- بلوك، مارك: «صناعة المؤرخ»، القاهرة ١٩٤٩.
- جنادري، فرانسوا: «محاضرات في تاريخ لبنان»، مدرسة الرتباء، د. ت.
- حسن، علي ابراهيم: «استخدام المصادر وطرق البحث في التاريخ المصري الوسيط»، القاهرة ١٩٤٩.
- حسن، محمد عبد الغني: «علم التاريخ عند العرب»، القاهرة ١٩٦١.
- حسن، محمد عبد الغني: «التراجم والسير»، القاهرة ١٩٥٥.
- حسين، محمد أحمد: «الوثائق التاريخية»، القاهرة ١٩٥٤.
- حلاق، حسان: «أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني»، سجلات المحكمة الشرعية في بيروت، بيروت ١٩٨٤.
- حلاق، حسان: «مقدمة في مناهج البحث التاريخي»، دار النهضة العربية، بيروت ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦.
- الدوري، عبد العزيز: «بحث في نشأة التاريخ عند العرب»، بيروت ١٩٦٠.
- رستم، أسد: «مصطلح التاريخ»، بيروت ١٩٣٩.
- روزنتال، فرانز: «علم التاريخ عند المسلمين»، ترجمة: صالح أحمد العلي، بغداد ١٩٦٣.

- روزنتال، فرانز: «مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي»، تعريب: د. أنيس فريحة، مراجعة: د. وليد عرفات، دار الثقافة، بيروت ١٩٨٠.
- زريق، قسطنطين: «نحن والتاريخ»، بيروت ١٩٥٩.
- زيادة، محمد مصطفى، «المؤرّخون في مصر في القرن الخامس عشر»، القاهرة ١٩٤٩.
- سالم، عبد العزيز: «التاريخ والمؤرّخون العرب»، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨١.
- الشايب، أحمد: «تاريخ الشعر السياسي»، القاهرة ١٩٥٣.
- شتراوس، كلود ليفي: «العرق والتاريخ»، تعريب: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٢.
- شلبي، أحمد، «كيف تكتب بحثاً أو رسالة»، القاهرة ١٩٥٤.
- الشيال، جمال الدين: «التاريخ والمؤرّخون في مصر في القرن التاسع عشر»، القاهرة ١٩٥٨.
- صفوت، محمد مصطفى: «التاريخ: أهميته وطرق تدريسه»، القاهرة ١٩٤٢.
- عباس، إحسان: «فن السيرة»، بيروت ١٩٥٦.
- العبادي، مصطفى: «مناهج الفكر التاريخي»، مكتبة كريدية، بيروت ١٩٨٢.
- عثمان، حسن: «منهج البحث التاريخي»، ط ٤، القاهرة ١٩٨٠.
- العظمة، عزيز: «منهج النقد التاريخي الاسلامي والمنهج الأوروبي»، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية ١٩٧٦.
- العريضي، بشير: «محاضرات في التاريخ العام والمعاصر»، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق، علوم سياسية، السنة الأولى، بيروت ١٩٦٣.
- علي، عبد اللطيف أحمد: «مصادر التاريخ الروماني»، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٠.
- عمر، محمد زيان: «البحث العلمي: مناهجه وتقنياته»، دار العلم للطباعة والنشر، ط ٤، جدّة ١٩٨٣.
- فخر الدين، محمد: «تاريخ الخط العربي»، القاهرة ١٣٦١ هـ.
- فروخ، عمر: «تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون»، دار العلم للملايين، ط ٣، بيروت ١٩٨١.
- فروخ، عمر: «تجديد التاريخ في تعليله وتدوينه»، دار الباحث، بيروت ١٩٨٠.
- فروخ، عمر: «كلمة في تعليل التاريخ»، دار العلم للملايين، ط ٣، بيروت ١٩٧٧.
- فروخ، عمر: «الإسلام والتاريخ»، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٣.

- فريحة، أنيس: «دراسات في التاريخ»، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٠.
- قربان، ملحم: «المنهجية والسياسة»، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٣.
- القطّار، الياس: «مدخل إلى علم التاريخ»، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت ١٩٨٢.
- القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد عبد الله أبو العباس: «صبح الأعشى في صناعة الإنشا»، ج ٣، القاهرة ١٩١٤.
- كار، أ. هـ: «ما هو التاريخ»، ترجمة: أحمد حمدي محمود، القاهرة.
- كاسيرر، إرنست: «في المعرفة التاريخية»، ترجمة: أحمد حمدي محمود، القاهرة.
- الكاشف، سيدة اسماعيل: «مصادر التاريخ الاسلامي ومناهج البحث فيه»، القاهرة ١٩٦٠.
- كوليجوود، ر. ج.: «فكرة التاريخ»، تعريب: محمد بكير خليل، مراجعة: محمد عبد الواحد خلاف، لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر ١٩٦٨.
- لانجلو، ش. وسينيوبوس، ش.: «النقد التاريخي»، (ويشمل: المدخل إلى الدراسات التاريخية، نقد النص، التاريخ العام)، تعريب عن الفرنسية والالمانية: د. عبد الرحمن بدوي، ط ٤، الكويت ١٩٨١.
- لوبون، جوستاف: «فلسفة التاريخ»، ترجمة: عادل زعيتر، القاهرة ١٩٥٤.
- ماجد، عبد المنعم: «مقدمة لدراسة التاريخ الاسلامي»، القاهرة ١٩٥٣.
- مارو، هنري: «أوغسطين والثقافة القديمة»، د. ت.
- المنجّد، صلاح الدين: «قواعد النصوص ونشرها»، مؤسسة الحلبي، ط ٢، القاهرة ١٩٦٥.
- هارون، عبد السلام: «تحقيق النصوص ونشرها»، مؤسسة الحلبي، ط ٢، القاهرة ١٩٦٥.
- هالكين، ليون: «مباشرة النقد التاريخي»، ١٩٥١.
- هرنشو، ف. ج: «علم التاريخ»، ترجمة: عبد الحميد العبادي، القاهرة ١٩٣٨.
- هورس، جوزف: «قيمة التاريخ»، ترجمة: نسيم نصر، منشورات عويدات، بيروت ١٩٨٢.
- هوك، سيدني: «البطل في التاريخ»، ترجمة: مروان الجابري، بيروت ١٩٥٩.

ب ـ باللغة الأجنبية :

- ACTON (Lord J. E.): «Lectures of Modern History», London 1930.
- ARON (R.): «Dimension de conscience historique», 2ème éd., Plon, Paris 1964.
- BERQUE (F.) et autres: «Aujourd'hui l'histoire», Ed. Sociales, Paris 1974.
- BOUVIER - AJAM (M.): «Essai de méthodologie historique», le Pavillon, Paris 1970.
- BRAUDEL (F): «Ecrits sur l'histoire», Flammarion, Paris 1969.
- CALLIGWOOD (R. G.):«The Idea of History», Oxford 1964.
- CARR (E. H.): «What is History», London 1961.
- CHAUNU (P.): «De l'histoire à la prospective», Robert Laffont, Paris 1975.
- CONQUET (A.): «Comment faire un exposé», Ed. Centurion, Paris 1966.
- CORVISIER (A.): «Sources et méthodes en histoire sociale», S.E.D.E.S., Paris 1980.
- DELORT (R.): «Introduction aux sciences auxiliaires de l'histoire», A. Colin, Paris 1969.
- FREEMAN (E. A.): «The Methods of Historical Study», London 1866.
- FEUTER (E.): «Histoire de l'historiographie moderne», Paris 1919.
- GEORGE (H. B.): «The Relation of Geography and History», Oxford 1924.
- GROUSSET (R.): «L'homme et son histoire», Paris 1954.
- HALKIN (L.): «Initiation à la critique historique», Paris 1953.
- HEFFER (J.): «La nouvelle histoire économique», Gallimardm, Paris 1977.
- HOURS (J.): «Valeur de l'histoire», P.U.F. 1971.
- MARROU (H.): «De la connaissance historique», 6ème éd., Seuil, Paris 1973.
- MOUSNIER (R.) et HUISMAN (D.): «L'art de la dissertation historique», 2ème éd , S.E.D.E.S., Paris 1965.
- RENIER (J.G.): «History, its Purpose and Method», London 1950.
- ROWSE (L.A.): «The use of History», London 1946.
- SAMARAH (Ch.): «L'histoire et ses méthodes», Encyclopédie de la Pléade.
- SCHAFF (A.): «Histoire et vérité», Anthropos, Paris 1971.
- TAYLOR (H.): «History is a Science», London 1933.
- VEYNE (P.): «Comment on écrit l'histoire», Ed. Seuil, Paris 1971.
- VILAR (P.): «Histoire marxite, histoire en construction», dans: Faire de l'Histoire, Paris 1967.
- WALSH (W.N.): «Introduction to Philisophy of History», London 1951.

* * *

الفهرس

القسم الثاني : منهجية البحث التاريخي

* * *

تصميم وإخراج: دار المثال (فنون طباعية)
بيروت - شارع سليم سلام - تلفون ٦٣٠٥٢٥

بيروت - هاتف ٨٢٧٦٥٧ - ٨٣٧١٤٩ - ٢٦٠٧٤٢

الملك